



كتاب الاختيارات العلمية

(في اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية)

رتبه على ترتيب الابواب الفقيه الشيخ الامام العالم أفضي القضاة
مفتي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد
ابن عباس البلي الدمشقي

وقال في الرد الوافر وجمع في مصنف اختياراته من مسائل القروع
ورتبها على ابواب الفقهاء زيارات من فوائده على المجموع



ولما كان كتاب الاختيارات من أجل ما يرحل اليه لاسيا في هذا
العصر الجديد فان النفوس مشتاقة الى اختيارات شيخ الاسلام
وكان شديد المناسبة لهذا المجلد بل خلاصة الفتاوى
وزيدتها لهذا الختاه به تيمنا للفائدة

وذلك بمعرفة الفقير الي الله تعالى فرج الله ذي الكرى بمجلته
(مطبعة كردستان العلمية) بدرب المسط بمجمالية
مصر المحبة سنة ١٣٢٩ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة باب امياه

الطهارة تارة تكون من الاعيان النجسة وتارة من الاعمال الخبيثة وتارة من الاحداث المأنة * فن الاول قوله تعالى (ويا بك فطهر) على أحد الاقوال * ومن الثاني قوله تعالى (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) الآية * ومن الثالث قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقد اختلف في الطهور هل هو بمعنى الطاهر أم لا وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من اتباع الائمة الاربعة * قال كثير من اصحاب مالك واحمد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم * وقال كثير من اصحاب أبي حنيفة الطاهر هو الطهور وهو قول الخري * وفصل الخطاب ان صبغة الزوم والتمدى لفظ يحمل يراد به الزوم * الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على جامدات كثيرة كالتياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة كالادهان والالبان وتلك لا يجوز ان يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور (قلت) وذكر ابن دقيق العيد في شرح الالم عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أبو العباس) قال بعض الناس لا فائدة في النزاع في المسألة قال القاضي أبو يعلى فأنده انه عندما لا يجوز ازالة النجاسة بغير الماء لا اختصاصه بالتطهير عندما وعندم يجوز لمشاركه غير الماء في الطهارة

(أبو المباس) له فائدة أخرى الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كما دل عليه قوله
 الماء طهور لا ينجس بشيء وغيره ليس يطهور فلا يدفع وعندهم الجميع سواء (وتجوز) طهارة
 الحدث بكل ما يسمى ماء وبمقتصر الشجر قاله ابن أبي ليلى والاوزاعي والاصم وابن شعبان
 وبشير بطاهر وهو رواية عن أحمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة (وبقاء) حلت به امرأة
 لطهارة وهو رواية عن أحمد رحمه الله تعالى (وبمستعمل) في رفع حدث وهو رواية
 اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء وذهبت طائفة إلى نجاسته وهو
 رواية عن أحمد رحمه الله وحل كلامه على التذير ينتسل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث
 وليست من موارد الظنون بل هي قطعية بلا ريب (ولا يستحب) غسل الثوب والبدن منه
 وهو أصح الروايتين عنه وأول القاضي القول بنجاسة الماء بجملة في صفة النجس في معنى الوضوء
 لانه جملة نجاسة حقيقة وكلامه في التطبيق لا يرفع عن الأعضاء إلا بعد الانفصال كما لا يصير
 مستملا إلا بذلك هذا إذا نوى وهو في الماء وإذا نوى قبل الانقباس فيه الوجان وأما إذا
 صب على الموضوء فها ينبغي أن يرتفع الحدث (وبكره) التسلل لا الوضوء بما زعمه قاله طائفة
 من العلماء ولا ينجس الماء إلا بالتذير وهو رواية عن أحمد اختارها ابن عقيل وابن المتي وأبو
 المظفر بن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا وهو مذهب مالك ولو كان تثيره في محل
 التطهير وقاله بعض أصحابنا وفرقت طائفة من محقق أصحاب الإمام أحمد رحمه الله بين الجاري ولواقف
 وهو نص الروايتين فلا ينجس الجاري إلا بالتذير سواء كان قليلا أو كثيرا (وحوض الحمام)
 إذا كان فائضا يجري إليه الماء فانه جار في أصح قول العلماء نص عليه وإذا وقعت نجاسة في ماء
 كثير هل يقتضي القياس فيه أن النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام إلى حين يقوم الدليل على
 تطهيره أو مقتضى القياس طهارة إلى أن تظهر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب (واللغات
 كلها) حكمها حكم الماء قلت أو كثرت وهو رواية عن أحمد ومذهب الزهري والبخاري
 وحكي رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة أن نجاسة الماء ليست عينية لانه يطهر غيره
 نفسه أولى وفي الثياب المشتبهة بنجس أنه يتحرى ويصلي في واحد وهو مذهب أبي حنيفة
 والشافعي سواء قلت الطاهرة أو كثرت فذكره ابن عقيل في فونه ومناظراته (قلت) ورجحه
 ابن القيم قال وهو الرواية الأخرى عن مالك كما يتحرى في القبلة وقال ابن عقيل أن كثرة

عدد الثياب تحرى دفعا للشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اشارة على التجلسة لم يلزم بالسؤال عنه بل يكره وان سئل فهل يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم السؤال وهو ضعيف واضعف منه من أوجبهما قال الازجي ان علم للسئول نجاسته وجب الجواب والا فلا واذا شك في التجلسة هل اصاب الثوب أو البدن فن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضج كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبه فاذا احتاط ونضح كان حسنا كما روي في نضح انس للحصير الذي قد اسود ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك

باب الانية

يحرم استعمال آنية الذهب والفضة واتخاذها ذكره القاضى في الخلاف ويحرم استعمال إناء مفضض اذا كان كثيرا ولا يكره يسير لحاجة ويكره لتبرها ونص على التفصيل في رواية الجماعة وفي رواية ابى الحرث رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة اذا كانت من فضة فهي من الآنية وقال في رواية احمد بن نصر وجعفر بن محمد لا بأس بما يضيئه واكره الحلقة وقال في رواية مهنى وابى منصور لا بأس في إناء مفضض اذا لم يقع فيه على الفضة قال القاضى قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة (قال أبو الباس) وكلام احمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وانما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل فاما يسير الذهب فلا يباح بحال نص عليه في رواية الاثرم وابراهيم بن الحرث في النقص اذا خاف عليه أن يسقط هل يحمل له مسار من ذهب فقال انما رخص في الاسنان على الضرورة فاما المسار فلا فاذا كان هذا في اللباس ففي الآنية اولى وقد غلظ طائفة من أصحاب احمد حديث حكمت قولاً بيسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبى بكر عبد العزيز وأبو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلل وباب اللباس أوسع (ولا يجوز) تحريمه السقوف بالذهب والفضة (ولا يجوز) طلع اللجام والسرير بالفضة نص عليه وعنه ما يدل على اباحته وهو مذهب أبى حنيفة وحيث أباحت الضبة يرد من اباحها أن تحتاج لى تلك الصورة لا الى كونها من ذهب أو فضة فان هذه

ضرورة وهي تبيح للتندر (وبياح) الا كتحال بميل الذهب والفضة لانها حاجة وبياحان لها
قاله أبو للمالي

باب اداب التخلي

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي مطلقا سواء الفضا والبنيان وهو رواية اختارها
أبو بكر عبد العزيز ولا يكفي انحرافه عن الجهة قلت وهو ظاهر كلام جده ويحمد الله
في نفسه اذا عطس بخلاء وكذلك في صلاته قال أبو داود للإمام احمد أيحرك بها لسانه قال
نعم قال القاضي ونقل بكر بن محمد يحرك به شفثيه في الخلاء قال القاضي بحيث لا يسمعه وقال
مالا يسمعه لا يكون كلاما فيجزي مجرى الذكر في نفسه ولا تبطل الصلاة في الرواية عنه
وفقا للقاضي وجمها أولى الروايتين (قال أبو العباس) أما مسألة الصلاة فتقارب مسألة الخلاء
فان الحمد لله ذكر لله ونص احمد انه يقوله في الصلاة بمنزلة اذكار الخافضة لكن لا يجبر به كما
يجبر به خارج الصلاة ليس انه لا يسمع نفسه (وأما مسألة الخلاء) فيحتمل أن يكون ما قال
القاضي ويحتمل أن تكون الروايتان معناها الذكر الخفي عن غيره كما في الصلاة ويحتمل أن
يكون في المسألة روايتان احدهما في نفسه بلا لفظ والثانية باللفظ ويكره السلت والنتر ولم يصح
الحديث في الامر والمشي والتحنج عقيب البول بدعة ويجزى الاستجمار ولو بواحدة في الصفحتين
والحشفة وغير ذلك لعوم الأدلة يجوز الاستجمار ولم يقل عنه صلى الله عليه وسلم في
ذلك تقدير ويجزى بعظم وروث قلت وما نهى عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ولانه
لم ينه عنه لانه لا ينبغي بل لافساده فاذا قيل يزول بطماننا مع التحريم فهذا أولى والافضل
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على الجبر على الصحيح وليس له البول في المسجد ولو في وعاء
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في المسجد هذا يشبه البول في ضرورة في
المسجد ومنهم من نهى عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة كما اتخذه مبالا فلا ولا يجوز
ان يذبح في المسجد ضحايا ولا غيرها وليس المسلم ان يتخذ المسجد طريقا فكيف اذا اتخذ
الكافر طريقا ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقفت على طائفة معينة في بواض ولو في ملكه
لانها بموجب الشرع والعرف مبدولة للمحتاج ولو قدرت ان التوقف صرح بالمنع فتما يسوغ

مع الاستثناء والا فيجب بذل المتافع الهضة للمحتاج كسكنى داره والانتفاع بما حوته ولا
أجرة فذلك وهو ظاهر مذهب الامام احمد وينتفع أهل القبة من دخول بيت الخلافة ان حصل
منهم تصديق أو فساد ماء أو تنجيس وان لم يكن بهم ضرر ولم ياستنقون به فليس لهم مزاحمتهم

باب السواك وغيرها

يطلق على الفعل وعلى ما يتسوك به وهو مذكر * قال الليث وتؤنزه العرب أيضا وغلظه الازهرى
في ذلك وتبعه ابن سيده في المحكم (وهو في جميع الاوقات مستحب) والاصح ولو للصائم بعد
الزوال وهو رواية وقاله مالك وغيره والافضل بيده اليسرى (وقال أبو العباس) ما علمت اماما
خالف فيه والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل عليه ويكره ترك شعره في
المسجد وان لم يكن نجسا وبفضل الاصح كل بلد بما يناسبه في العمل والافضل قبض مع سروايل
لا رداء وإزار ولو مع القميص وهو أحد قولى العلماء * ويحرم خلق لحية ويجب الختان اذا وجبت
الطهارة والصلاة وينبئ اذا راحق البلوغ ان يحتنن كما كانت العرب تفعل ثلاثا يبلغ الا وهو يحتنن

باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد الا في لغة اليهود فانه روى ان سلمان الفارسي قال انا نجد في التوراة
وقال له صلى الله عليه وسلم ان من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده وهو من خصائص هذه
الامة كما جاءت الاحاديث الصحيحة انهم يبعثون يوم القيامة وحديث ابن ماجة وضوء الانبياء
قبلي ضعيف عند أهل العلم الحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله وليس له عند أهل الكتاب خير
عن أحد من الانبياء انه كان يتروأ وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه
كان مشروعا ولم يكن لم يقيم اذ عدوا الماء (ومجب) الوضوء بالحدث ذكره ابن عقيل
وغيره وفي الانتصار رادة الصلاة نزاع لفظي والراجح انه لا يكره الوضوء في المسجد وهو
قول الجمهور الا أن يحصل منه بصاق أو غائط (والافضل) ثلاث غرفات المضضة
والاستنشاق يجمعها بترفة واحدة (وتجب) التنية لطهارة الحدث لان الجثث وهو مذهب جمهور
العلماء ولا يجب لصحة سر بتفق لأئمة لارادة وشدة بعض التأخرين فوجب النطق بها

وهو خطأ مخالف للاجماع وقولين في مذهب احمد وغيره في استحباب النطق بها والاقوى
 عدسه وانفق الاثمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تأديب من اعتاده وكذا
 بقية العبادات لا يستحب النطق بها الاحرام وغيره قال أبو داود لا أحد يقول قبل الاحرام
 شيئاً والجهر بلفظها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين وقاعله مسيء وان اعتقده ديناً
 خرج عن اجماع المسلمين ويجب نفيه (ويمنزل) عن الامامة ان لم يقب (ويجوز) مسح
 بعض الرأس للعدو قاله القاضي في التعليق ويمسح منه الهامة ويكون كالجيرة فلا توقيت
 وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه وهو مذهب احمد الصحيح عنه وما يفعله بعض الناس
 من مسح شعره أو بعض رأسه بل شعره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها ولا
 يسن تكرار مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح النقي
 وهو قول جمهور العلماء ولا أخذه ماء جديداً للاذنين وهو أصح الروايتين عن احمد وهو
 قول أبي حنيفة وغيره وان منع يسير وسخ ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو
 وجه لأصحابنا ومثله كل يسير منع وصول الماء حيث كان كدم وعيين ولا يستحب اطالة
 النرة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحباً له أن يقتصر على البعض
 لوضوء ابن عمر لئومه جنباً

باب المسح على الخفين

قال أبو العباس وخفي أصله على كثير من السلف واختلف حتى انكروه بعض الصحابة وطائفة
 من أهل المدينة وأهل البيت وصنف الامام احمد كتاباً كبيراً في الاشارة في تحريم المسكر
 ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة قليل له في ذلك فقال هذا صحيح فيه الخلاف عن الصحابة
 بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك
 قلت وحكى ابن أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وصنف الرواية عن
 الصحابة بانكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عنهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح لانه
 أمر بفعل الرجيين فيها واختلف في الآية مع المسح على الخفين فقالت طائفة المسح على الخفين
 ناسخ للآية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن سنة قال الطبري

مخصص وهو قول طائفة هو أمر زائد على ما في الكتاب وطائفة يأن لما في الكتاب * ومال
إليه أبو العباس وجميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن غلط أما أحاديث المسح فهي تين
المراد بالقرآن اذ ليس فيه أن لابس الخف يجب عليه غسل الرجلين وإنما فيه أن من قام إلى الصلاة
يفسل وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة لكن ليس عاما لاحواله بل هو مطلق في ذلك مسكوت
عنه * قال أبو عمر بن عبد البر معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بل
يبين سراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال إليه أبو العباس أيضا أن الآية قرئت
بالخف والنصب فيحمل النصب على غسل الرجلين والخف على مسح الخفين فيكون القرآن
كأيتين وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أم هما سواء ثلاث روايات عن أحمد والأفضل
في حق كل أحد بحسب قدمه فلا لابس الخف أن يمسح عليه ولا ينزع خفيه اقتداء به صلى الله
عليه وسلم وأصحابه ولبن قدماء مكشوفتان النعل ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه وكان صلى الله
عليه وسلم يفسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ويمسح إذا كان لابس الخفين ويجوز المسح على
القفاز في أحد الوجوه حكاه ابن تيميم وغيره وعلى الخف المخروق مادام اسمه باقيا والمشي فيه
ممكّن وهو قديم الشافعي واختيار أبي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم ونعلها التي يشق
نزعها إلا يده أو رجل كما جاءت به الآثار والأكتفاء بأكثر القدم هنا والظاهر منها غسلا
ومسحا أولى من مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقف وذكر في موضع آخر أن الرجل لها
ثلاث أحوال الكشف له النعل وهو أعلى المراتب والستر المسح وحالة متوسطة وهي في
النعل فلا هي مما يجوز المسح ولا هي بارزة فيجب النعل فاعطيت حالة متوسطة وهو الرش
وحيث أطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرش وقد ورد الرش على التلطين
والمسح عليها في المسند من حديث أوس بن أوس ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن
عباس ومنصوص أحمد المسح على الجورين ما لم يخلع التلطين فإذا أجاز عليهما فالزجرول الذي
لا يثبت إلا بسير يشده به متصلا ومنفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجورين ومالبسه من
فرو أو قطن وغيرها وثبت بشده بخط متصل أو منفصل مسح عليه ولما اشتراط الثبات
بنفسه فلا أصل له في كلام أحمد ونما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد
به ما ثبت في السابق ولم يترسل عد المثلث ولا يعتبر موالة المثلث فيه كما ذكره أبو عبد الله

ابن تيمية ويجوز على الهامة الصماء وهي كالفلانس والحكي عن احمد الكراهة والاثرب لها كراهة السلف لتغير الحنكة على الحاجة الى ذلك لجهاد أو غيره والهائم للكلبة بالكلاب تشبه الحنكة من بعض الوجوه فانه يمكنها كما تمسك الحنك الهامة ومن غسل احدى وجليه ثم ادخلها الخلف قبل غسل الاخرى فانه يجوز المسح عليها من غير اشتراط خلع ولبسه قبل اكمال الطهارة كلبه بعدها وكذا لبسها قبل كمالها وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين في الخفين بعد ان لبسها عمدًا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول يخرج في مذهب احمد قلت وهو رواية في التلجج ولا توفت مدة للمسح في حق السافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين وعليه يحمل قصة عقبة بن مامر وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت ولا ينتقض وضوءه للمسح على الخلف والهامة يزعمها ولا باقضاء المدة ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري كإزالة الشعر للمسوح على الصحيح من مذهب احمد وقول الجمهور وإذا حل الجيرة فهل تنتقض طهارته كالخف على قول من يقول بالقض أو لا تنتقض لحلق الرأس الذي ينبغي ان لا تنتقض الطهارة بناء على انها طهارة اصل لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها وان الجيرة بمنزلة باقى البشرة إلا أن الفرض استبرأ بما يمنع وصول الماء اليه فانقل الفرض الى الخائف في الطهارتين كما ينتقل الوضوء الى منبت الشعر في الوجه والرأس للشقة لا للشعر وهذا قوي على قول من لا يشترط الطهارة لشدها فاما من اشترط الطهارة لشدها فالحلق الحوائل البدية فتنتقض الطهارة بزوالها كالهامة والخف ويتوجه أن مبنى هذه على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البديل عندنا في حل الجيرة ان كان بعد البرء ولا فكأن خلف اذا خلع وان كان قبله فوجبان أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ما ظن ناقضا وليس بناقض

والاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة ولس البول لا تنتقض الوضوء ما لم يوجد للمتاد وهو مذهب مالك * والعم والتميم وغيرهما من التجلسات الخارجة من غير الخرج للمتاد لا تنتقض الوضوء وكثررت وهو مذهب مالك واشافني قلت واختاره الاجري في غير التيمم (والنوم)

لا يتقض مطلقا ان ظن بقاء طهارته وهو أخص من رواية حكيت عن ائمه ان التوم لا يتقض بحال • ويستحب الوضوء من اكل لحم الابل واما اللحم الخيث للمباح للضرورة كلعن السباع فيذني الخلاف فيه على أن القرض بطعم الابل قبيد فلا يمتدئ الى غيره أو معقول للمني فيعطى حكمه بل هو ابلغ منه • ويستحب الوضوء عقب القنب • ومن مس الذر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيها اذا لم تحرك ومال أبو العباس أخيرا الى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والامرد اذا كان لشهوة قال اذا مس المرأة لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس) في قديم خطه خطر لي أن الردة تقضى الوضوء لان العبادة من شرط صحتها دوام شرطها استصحابا في سائر الاوقات واذا كان كذلك فالتنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من أهلها وهو مذهب احمد • ولا يفتح للمصحف لقول الله طاعة من العلماء خلافا لابي عبد الله بن بطه ويجب احترام القرآن حيث كتب وتحرم كتابته حيث يهاذب ببول حيوان أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يقيم لاحد من افضى الى مفسدة فالقيام دفعا لما خير من تركه • وينبغي للانسان أن يسعى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله أولى والقيام المكتوب عليها لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث لمسها واذا كانت معه في مندبل أو خريطة وشق لمسها كما جاز أن يدخل بها الخلاه

باب الغسل

واذا وجب النسل بخروج النى قياسه وجوبه بخروج الحيض • ويجب غسل الجملة على من له عرق أو دمع يأذى به غيره وهو مرض من بعض مطلقا ^(١) بطريق الاولى • ولو اغتسل الكافر بسبب وجبه ثم اسلم لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوبه بناء على أنه ياب على طاعته في الكفر اذا أسلم ويكره الذر للجنب لا لحائض • ولا يستحب الغسل لدخول مكة والميعة بمزدلفة ورمي الجمر ولا لطواف لودع ولو قلنا يستحب له دخول مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له • وفي كلام احمد مظهره وجوب وضوء على الجنب اذا أراد التوم وظاهر كلام أبي العباس

إذا أحدث أعاده لميته على الطهارة وظاهر كلام أصحابنا لا يبيده لتطهير بمحة الحدث أو
بالنشاط • ويحرم علىجنب البت في المسجد إلا إذا توضأ • ولا تدخل الملائكة بيتا فيه
جنب إلا إذا توضأ • وإذا نوى الجنب المحدثين الأصغر والا كبر ارتقا قاله الأزهري •
ولا يستحب تكرار الفسل على يده وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد • ويكره الاغتسال
في مستحم أو ماء عريانا وعليه أكثر النصوص ونفيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد
البول فهذا إن صح فهو كنهيه من البول في المستحم • ويجوز التطير في الحيض التي في
الحمامات سواء كانت قاذعة أو لم تكن وسواء كان الأنبوب يصب فيها أو لم يكن وسواء كان
ناثا أو لم يكن ومن اعتقد غسله من الحوض القائن مسطرا أو دينا فهو مبتدع مخالف للشرعة
مستحق التنزيير الذي يردعه وامثاله أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله • ولا يجب غسل باطن
الفرج من حيض أو جنابة وهو أصح القولين في مذهب أحمد (قال أبو العباس) في تسميته
للحجم بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلا للزناح الاتسام أرمية يحتاج إليها ولا
محظور فلا ريب في جوازها ولا محظور ولا حاجة فلا ريب في جواز بنائها قد بنيت الحمامات
في الحجاز والعراق على عهد علي رضي الله عنه وأتروها واحد لم يقل ذلك حرام ولكن كره
ذلك لاشتماله غالبا على مباح ومحظور وفي زمن الصحابة كان الناس أتى الله وأرعى لحدوده
من أن يكثر فيها المحظور فلم يكن مكروها اذذاك الحاجة ولا محظور غالبا فالحاجات منها ما هو واجب
كغسل الجنابة والحيض والنفاس ومنها ما هو مؤكده نوزع في وجوبه كغسل الجمعة والتسل
في البلاد الباردة ولا يمكن الا في حمام وان اغتسل من غيره خيف عليه التلف ولا يجوز
الانتقال الى التيمم مع القدرة عليه بلقاء في الحمام وهل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله
في طهارة مستحبة هذا محل تردد فاذا تبين ذلك فقد يقال بناء الحمام واجب حيث يحتاج اليه لاداء
الواجب العام وأما اذا اشتمل على محظور مع انه كان لا يستفاد في حمامات الحجاز في الا زمان
المتأخرة فهذا محل نص أحمد وباحت بن عمر وقد يقال عنه انما يكره بناءه ابتداء فاما اذا بناها
غيرنا فلا تأمر بهدمها في ذلك من الفساد وكلام أحمد في هوي البناء لا في الإبقاء والاستدامة
أقوى من الابتداء واذا انتفت الحاجة انتفت لابطحة كحرارة البد وكذا اذا كان في البلد
حمامات تكفيهم كره الاحداث ويتوضأ بلد ومتنس بالصنع والاضهران الصاع خمسة ارطال

وثالث عراقية سواء صابح الطعام والماء وهو قول جمهور العلماء خلافاً لابي حنيفة وضعت طائفة من العلماء كآبن قتيبة والقاضي ابي بصير في تليفه وأبي البركات أن صابح الطعام خمسة اوطال وثالث صابح الماء ثمانية اوطال عراقية والوضوء ربع ذلك

باب التيمم

ويجوز التيمم بنير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد تراباً وهو رواية ويلزمه قبول الماء فرضاً وكذا ثمة اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لمقدمه وطء زوجته ومن أبيح له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وفيه أفضلية وقال غير واحد من العلماء ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجيرة وهو خير من التيمم ونقله الميوني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل وان كان في البلد ولا يؤخر ورده الى النهار • ويجوز لخوف فوات صلاة الجنائزة وهو رواية عن احمد واسحاق والحق به من خاف فوات العيد • وقال أبو بكر عبد العزيز والاوزاعي بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوءه وهو في المسجد ولا يقيم للنجاسة على بدنه وهو قول الثلاثة خلافاً لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب بذل الماء المضطر المصوم ويدل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء • ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب وخاف ان اغتسل خرج الوقت اغتسل وصلى ولو خرج الوقت وكذا من نسيها بخلاف من استيقظ أول الوقت فليس له أن يفوت وقت الصلاة بل يقيم ويصلي • ومن امكنه الذهاب الى الحمام لكن لا يمكنه الخروج منه الا بعد خروج الوقت كالغلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تسلمهم ونحو ذلك فلا ظهر يقيم ويصلي خارج الحمام لان الصلاة في الحمام وبعد الوقت منهي عنها • وتصلى المرأة بالتيمم عن الجنابة اذا كان بشق عليها تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال في البيت وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا عادة عليه وسواء كان تعذر نادراً أو متتاداً قاله أكثر العلماء • وصفه التيمم أن يضرب يده لارض يمسح بها وجهه وكفيه لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح • والجرح اذا كان محدثاً حداثته فلا يلزمه مراعاة الترتيب وهو الصحيح من ذهب احمد وغيره فيصح أن يقيم بعد كمال وضوءه في هذا هو السنة • والفصل بين اباض

الوضوء بيمين بدعة ولا يستحب حمل التراب معه للتميم قاله طائفة من العلماء خلافا لما قل
عن احمد * ومن عدم الماء والتراب يتوجه أن يفضل ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة
على ما يجزئ وفي الفتاوى المصرية على أصح القولين وهو قول الجمهور * وإذا صلى قرا القراءة
الواجبة قلت والذي ذكره جده وغيره أن من عدم الماء والتراب لا يفتل ولا يزيد في القراءة على
ما يجزئ والله أعلم * والتميم يرفع الحدث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية احمد واختارها أبو
بكر محمد الجوزي وفي الفتاوى المصرية التيمم لوقت كل صلاة الى أن يدخل وقت الصلاة
الاخرى كذهب مالك واحمد في المشهور عنه وهو أعدل الأقوال * ولو بذل ماء للاولى من حى
وميت قالت أولى ولو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختار أبي البركات (قال
أبو العباس) وهذه المسألة في الماء المشترك أيضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد لأنه أولى من
التشقيص * وإذا كان على وضوء وهو حائض يحدث ثم يقيم اذ الصلاة بالتميم وهو غير حائض
أفضل من صلاة بالوضوء وهو حائض

باب ازالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة الكلب ولكن الذي نقل عنه أخيرا أن مذهبه نجاسة
غير شعره وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن احمد واختاره أبو بكر عبد العزيز * والمسك
وجلدته طاهران عند جماهير العلماء كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل السليمان وليس ذلك
مما بيان من البهية وهي حية بل اذا كانت يفصل عن النزال في حياته فهو بمنزلة الولد
والبيض واللبن والصوف وغير ذلك مما يفصل عن الحيوان - ولا ينجس الاذي بالموت
وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وأصح القولين في مذهب مالك وخصه في شرح
العمدة بالمسلم وقاله جده في شرح الهداية - ونظير النجاسة بكل ما منع طهر يزال كالخل
ونحوه وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ونهت الحنفية - واذا تنجس ما نضره
النسل كثياب الحرير والورق وغير ذلك اجزا مسح في أشهر قول العلماء وأصله الخلاف في
ازالة النجاسة كافساد الماء المحتاج اليه كما ينهي عن ذبح خيل حتى يجاهد عليها والابل التي يحج
عليها والبقرة التي محرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة إليها ونظير الاجسام "مقيلة"

كالسيف والمرأة ونحوهما اذا تنجست بالمسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وقيل عن أحمد
 مثله في السكين من دم القبيحة فمن أصحبه من خصصه بها لمشقة الفسل مع التكرار ومنهم
 من عداه كقولهم ويظهر النمل بذلك بالارض اذا أصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل
 للمرأة يظهر بمروره على طاهر يزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشافعي عن أحمد
 وتطهر النجاسة بالاستحالة اطلقه ابو العباس في موضع وهو مذهب اهل الظاهر وغيرهم وقال
 في موضع آخر ولا ينبغي ان يبر عن ذلك بان النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس
 لم يظهر بل استحال وصحح في موضع آخر ان الحرة اذا خلعت لا تطهر وهو مذهب أحمد وغيره
 لانه منعي عن اقتنائها مأمور بارتقاها فاذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها وسواء
 في ذلك خمر الحلال وغيره ولو التى أحد فيها شيئا يريد به افسادها على صاحبها لا تخليلها او
 قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجزا عن ارتقاها لكونها في حب فيريد افسادها لا تخليلها فاصوم
 كلام الاصحاب يقتضى انها لا تحل سد الذريعة ويحتمل ان تحل واذا اقلبت فعمل الله تعالى
 فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل احد فينبى على الطريقة المشهورة
 ان تحل وعلى طريقة من علل النجاسة بالقاء شئ لا تحل فان القاضى ذكر في خمر النبيذ انها
 على الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام الامام أحمد يقتضى حلها ما تخليل الذي الحرج بمجرد
 امساكها فينبى جوازها على معنى كلام أحمد فانه علل المص باه لا ينبى لمسلم ان يكون في
 يته الحرج وهذا ليس بمسلم ولان الذى لا يمنع من امساكها وعلى القول بان النجاسة لا تطهر
 بالاستحالة فينبى من ذلك عما يشق الاحتراز عنه كالخان والبنار المستحيل من النجاسة كما
 ينبى عما يشق الاحتراز عنه من طين للشوارع وغبارها وان قيل انه نجس فانه ينبى عنه
 على أصح القولين ومن قال انه نجس ولم ينف عما يشق الاحتراز عنه فقوله اضف الاحوال
 ولو كان المانع غير الماء كثيرا فزال تغيره بنفسه توقف أبو العباس في طهارته وتطهر الارض
 النجسة بالشمس والريح اذا لم يبق اثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم
 عليها بل تجوز الصلوة عليها بعد ذلك ولو لم تسفل ويظهر غيرها بالشمس والريح أيضا وهو قول
 في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل التسل وتكنى غلبة الطن بازالة نجاسة الذى أو
 غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في الذى ونقل عن أحمد في جوارح الطير

إذا أكلت الجيف فلا يجزئ عرقها فدل على أنه كرهه لا كلها التنجاسة فقط وهو أول ولا فرق في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها وسواء كان يأكل الجيف أم لا وإذا شك في الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أولا فيه وجهان في منذهب أحمد مبنيان على أن الأصل في الأرواث الطهارة الأما استثنى وهو الصواب أو التنجاسة الأما استثنى قلت والوجهان يمكن أن يكون أصلهما روايتين أحدهما قال عبد الله أن الأوبال كلها نجسة الأما ما أكل لحمه والثانية قال أحمد في رواية محمد بن أبي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو روث حمار أو برذون فرخص فيه إذا لم يعرفه وبول ما أكل لحمه وروثه طاهر لم ينصب أحد من الصحابة إلى تنجسه بل القول بنجاسته قول محدث لاسلف له من الصحابة وروث دود القز طاهر عند أكثر العلماء ودود الجروح ومعنى الآدى طاهر وهو ظاهر مذهب أحمد والثاني وبول المرأة وما دونها في الخلقة طاهر يعني أن جنسه طاهر وقد يمرض له ما يكون نجس العين كالدود للتولد من المذرة فانه نجس ذكره القاضي وتخرج طهارته بناء على أن الاستحالة إذا كانت بصل الله تعالى طهرت ولا بد أن يلحظ طهارة ظاهره من المذرة بأن ينس في ماء ونحوه إلى أن لا يكون على بدنه شيء منها ويظهر جلد الميتة الطاهرة حال الحياة بالديان وهو رواية عن أحمد أيضا ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذي والقيح والصدید ولم يعم دليل على نجاسته وحكي أبو البركات عن بعض أهل العلم طهارته والاقوى في المذي أنه يجزئ فيه التضع وهو إحدى الروايتين عن أحمد ويد الصبي إذا أدخلها في الإناء فإنه يكره استعمال الماء الذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل أحمد رحمه الله تعالى في رواية الأثرم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه وقرن الميتة وعظمها وظفرها وما هو من جنسه كالخافر ونحوه طاهر وقوله غير واحد من العلماء ويجوز الانتفاع بالنجاسات وسواء في ذلك شحم الميتة وغيره وهو قول الثوري ومأ إليه أحمد في رواية ابن منصور وعني عن يسير النجاسة حتى يمر فأرة ونحوها في الأضمة وغيرها وهو قول في منذهب أحمد ولو تحققت نجاسة طين الشارع عني عن يسيره أمثلة التحرز عنه ذكره أصحابنا ومناظر من غبار السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه وإذا قلنا يعني عن يسير التبيد المختلف فيه لأجل الخلاف فيه فختلف في "سكب أشهر واتوى فلي حدى زويتين يعني عن يسير نجاسته

وإذا أكلت المرأة فارة ونحوها فإذا طال الفصل طهر فيها برقتها لاجل الحاجة وهذا أقوى
الاقوال واختاره طائفتان أصحاب احمد وأبي حنيفة وكذلك أقواء الاطفال والبهائم والله تعالى أعلم

باب الحيض

ويحرم وطء الحائض فإن وطئ في الفرج فله دينار كفارة ويستبرأ أن يكون مضروباً
وإذا تكرر من الزوج الوطء في الفرج ولم يتزجر فرق بينهما كما قلنا فيما إذا وطئها في الفرج
ولم يتزجر * ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو
حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يأمرها بالاقدام عليه واحمد رحمه الله تعالى
يقول ذلك في رواية الا انها لا قيدانه بحال الضرورة وان طافت مع عدم الضرورة فقتضى
توجيه هذا القول يجب الدم عليها * ويجوز للحائض قراءة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب
مالك وحكى رواية عن احمد وان ظنت نسيانه وجب وإذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى
تغتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت وهو مذهب احمد والشافعي * ولا يتعد
أقل الحيض ولا أكثره بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض وان قص عن يوم أو زاد على
الحصة أو السبعة عشر ولا حد لأقل من حيض فيه المرأة ولا لأكثره ولا أقل الطهرين
الحيضتين * والابتداء تحسب ما رآه من الدم مالم تصر مستحاضة وكذلك المنتقلة اذا تغيرت
عادتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى تعلم انها استحاضت باستمرار الدم * والمستحاضة
ترد الى عادتها الى تميزها ثم الى غالب عادات النساء كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء
سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الامام احمد بالسنة الثلاث فقال الحيض يدور
على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت أبي حيش وحديث أم حبيبة وحديث حمنة واختلفت
الرواية في تصحيح حديث حمنة وفي رواية عنه وحديث ام سلمة فكان في حديث ام
حبيبة والصفرة والكدرة بعد انظر لايه فتاهاه احمد وغيره لقول أم عطية كنا لانعد
الصفرة والكدرة بعد طهر شيئ * ولا حد لأقل النفس ولا أكثره ولو زاد على الاربعين
و"ستين أو سبعين وقطع فهو نفس وسكن ان اتصل فهو دم فساد وحيث لا يرسلون
منه ماء وحمل قد يحيض وهو مذهب شافعي وحكاه البيهقي رواية عن احمد بل حكى

أنه وجع إليه • ويجوز التداوى لحصول الحيض إلا في رمضان لثلاث تطورات قاله أبو يعلى الصغير
والاحوطان المرأة لاستعمال دواء يمنع نفوق اللبن في مجارى الحبل والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الصلاة

وقد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن مسماها في اللغة أو أنها باقية
على ما كانت عليه في اللغة أو أنها تصرف فيها الشارع تصرف أهل العرف فهي بالنسبة الى
اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال والتحقيق ان الشارع لم يغيرها
ولكن استعمالها مقيدة لا مطلقة كأنتمثل نظارها كقوله تعالى والله على الناس حج البيت
فذكر كرجاء خاصا فلم يكن فقط الحج متناولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ
نفسه ومن كان قبلنا كانت لم صلاة ليست بمماثلة لصلاتنا في الاوقات والميئات • ولا تلزم
الشرائع الا بعد العلم وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد فلي هذا لا تلزم الصلاة حريا اسلم في
دار الحرب ولا يعلم وجوبها ولوجها في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع كمن لم يقيم
لعدم الماء لظنه عدم الصحة أو لم يرك أو أكل حتى تين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لظنه
ذلك أو لم تصل • مستعاضه والاصح لا قضاء ولا اثم اد لم تقصد أخافا لفسو عن الخطاء والنسيان
ومن عقد عقدا فاسدا محتكما فيه بأجهاد أو تقليد أو صل به انقبض لم يؤثر رده وان كان مخالفا
للصحيح وكذلك النكاح اذا بان له خطأ الاجتهاد أو التقليد وقد انقضى للفسد لم يفارق وان كان
الفسد فائما فارقا • بقي النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعقاد ولا بجمل بمذره فيه
ولكن جهلا واعراضا عن طلب العلم الواجب عليه مع تمكنه • أنه أو من سماع ايجاب هذا
وتحريم هذا ولم يفرقه امرضا لا كفرا بالرسالة فان هذا ترك لا اعتداد لواجب بغير عذر شرعي
كما ترك الكافر لا سلام قبل يكون حال هذا • ذهب فقهاء الوجوب والتحريم تصديقا والزاما
بمنزله الكافر • ثم لأن التوبة تجب ما قبلها كالا سلام وأما على قول الذي جزم بصحته
فهذا فيه نظر وقد يدل ايس هذا • سواء حال من الكافر المند والتوبة والاسلام يهدمان
ما قبلهما • ولا تلزم الصلاة صبي ونوبع عشر أو عله جمهور العلماء وثوب عبادة الصبي له قلت
وذكره الشيخ أبو محمد التميمي في غير موضع والله أعلم • ولا يجب قصد الصلاة على من زال

عقله بمحرم وفي الفتاوي المصرية يلزمه بلا نزاع • ومن كفر بترك الصلاة الاصبوب انه
يصير مسلماً بصلها من غير اعادة الشهادتين لان كفره بلا متاع كاليس وتلوك الزكاة كذلك
وفرضها متأخرو الفقهاء • مسألة يتمتع وتوعها وهي ان الرجل اذا كان مقرراً بوجوب الصلاة
فدعى اليها وامتنع ثلاثاً مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافراً أو فاسقاً على
قولين وهذا الفرض باطل اذ يتمتع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها ويصبر على القتل هذا
لا يفعله أحد قط • ومن ترك الصلاة فينبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا يفتني السلام
عليه ولا اجابة دعوته والحفاظ على الصلاة أقرب الى الرحمة ممن لم يصلها ولو فعل ما فعل •
ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع وأما للسافر العادم للماء اذا علم انه يجد الماء
بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما بعد الوقت بل يصلي بالتييم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز
عن الركوع والسجود والقراءة اذا علم بعد الوقت انه يمكنه أن يصلي باتمام الركوع والسجود
والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب امكانه وأما قول بعض أصحابنا لا يجوز
تأخيرها عن وقتها الا لثوابها أو مشقت بشرطها فهذا لم يقله أحد قبله من الاصحاب بل ولا من
سائر طوائف المسلمين الا أن يكون بعض أصحاب الشافعي فهذا لا شك ولا ريب انه ليس على
صومه وانما أراد صوراً مروفة كما اذا أمكن الوصول الى البئر أن يضع جلاباً يستقي به ولا
يفرغ الا بعد الوقت أو أمكن الريان أن يخطب ثوباً ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو هذه الصور ومع
هذا فالذي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن ائمة وأصحابه وجمهور العلماء وما ظننه
بواقفه الابيض أصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه أيضا ان الريان لو أمكنه ان يذهب الى قرية
يتبرئ منها ثوباً ولا يصلي الا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تسلم
التكبير والتشهد الاخير اذا ضاق الوقت صلى على حسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمها
يقطع بعد الوقت غزلهما التأخير بل صلى في وقت بحسب حالها

باب المأقبات

بد جماعة من أصحابنا كغريه في بعض كس وغيرهم يفترونهم من بد بالتفجير كان
أبي موسى وأبي خضاب ونحوهم في موضع وهم جود لان الصلاة لو سطر في المصر

وانما تكون الوسطي اذا كان الفجر الاول ومن زعم ان وقت الشاء بقدر حصه الفجر في
 الشتاء وفي الصيف قد غلط غلطا بينا باتفاق الناس وجهور العلماء يرون تقدم الصلاة افضل الا
 اذا كان في التأخير مصلحة واجبة مثل التيم يؤخر ليصلي آخر الوقت بوضوءه والمنفرد يؤخر
 حتى يصلي آخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك • ويسئل بقول المؤذن في دخول الوقت مع امكان العلم
 بالوقت وهو مذهب احمد وسائر العلماء المستبرين وكما شهدت له لنصوص حلافا لبعض اصحابنا • ومن
 دخل عليه الوقت ثم طرأ مانع من جنون أو حيض أو قضاء الا ان يتضابق الوقت عن فعلها ثم
 يوجد المانع وهو قول مالك وزفر رواه زفر عن أبي حنيفة ومتى زال المانع من تكليفه في وقت
 الصلاة لزمته ان ادرك فيها قدر ركعة والا فلا وهو قول الليث وقول الشافعي ومقالة في مذهب
 أحمد • ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضعيف في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك اجماعا وتارك الصلاة
 عمدا لا يشريع له قضاؤها ولا تصح منه بل يكفر من التطوع وكذا الصوم وهو قول طائفة من
 السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعي وداود وتباعه وليس في الادلة ما يخالف هذا بل
 يواتقه وأمره عليه السلام الجاهل بالقضاء ضيف لمدول البخاري ومسلم عنه وقال أبو الخطاب
 في الانتصار اذا مات في أثناء وقت الصلاة قل بمض الحنفية لا يكون عاصيا بالاجماع وقال أبو الخطاب
 يحتمل عصيانه لانه انما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان
 وقضاء الصلاة والتندر وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وان قلنا لا يصح وهو الصحيح
 فلان ما وجب وجوبا موسما لا يصح من أخره الى آخر الوقت اذا مات كالمسائل التي ذكرناها
 قال أبو البباس أما قضاء الصلاة والتندر والكفارة فمتدنا على الفور وقد قيل انه على التراخي
 فلا تناظر المسألة وانما نظيرها قضاء رمضان فانه وقت موسع والمذهب هناك أنه اذا مات بعد
 استطاعة القضاء أضمر عنه والمنهور في الصلاة لا يصح فيتوجه التخرج فيها كما قضاء كلامه
 وقال أبو الخطاب اتفق على الايجب الموسع في قضاء الحج والكفارة والركعة والدين المؤجل
 وهذا غلط فن فيه • هو مضيق وهو على التراخي • ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو
 مذهب احمد وغيره • ونائب ليس عليه من فضل الصلاة من نومه بل نزاع كان تنازع العلماء
 هل وجبت في ذمته بمعنى أنه وجب عليه أن يفصح • استيقظ • ويقال • يجب في ذمته لكن
 انقضى سبب وجوبها على موأين وجهور العلماء على قضاء • وقضاء • وقولهم من يقول هي أداء والتراخان

لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت فانه يجب تقديمه فلو لم يمت ثم قل له فكل يوم يكون أداء كقول الجمهور أو قضاء كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثير لهذا النزاع في الأحكام وانما هو نزاع لفظي فقط بل لو اعتقد بقاء الوقت فصرى أداء ثم تبين خروجه أو بالمعكس صحت الصلاة من غير نزاع اعلمه وقال أبو العباس في قديم خطه قول الباقلاني قياس للمذهب اذ الاعتبار بحالة غلبة الظن لا بما يخالفها وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلمه في المذهب في المصنوع الذي لا يرجى برؤيه اذا حجج عن نفسه ثم رأ أنه لا يلزمه إعادة الحج فاعتبرنا حالة غلبة الظن ولم نعتبر تبين فسادده ولا أعرف بينهما فرقا

باب الاذان والاقامة

والمصحيح انها فرض كفاية وهو ظاهر منذهب احمد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء ان الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول انه اذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قرب من النزاع اللفظي فان كثيرا من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذهب تاركه ويمتنع تاركه شرعا وأما من زعم أنه سنة لا اثم على تاركه فقد اخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفائتة واذا صلى وحده أداء أو قضاء واذن واقام قد أحسن وان اكتفى بالاقامة أجزاءه وان كان يقضي صلوات فاذن أول مرة واقام لبقية الصلوات كان حسنا أيضا وهو أفضل من الأمانة وهو اصح الروايتين عن احمد واختيار أكثر أصحابه وأما امامته صلى الله عليه وسلم وامامة الخلفاء الراشدين فكانت منسية عليهم فانها وظيفة الامام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الاذان فصارت الامامة في حقهم أفضل من الاذان لخصوص أحوالهم وان كان لاكثر الناس الاذان أفضل ويتخرج أن لا يجزىء اذان القاعد لنير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى اذ لم يقل عن أحد من السلف الاذان قاعدا لنير عذر وخطب بعضهم قاعدا لنير عذر واطلق احمد الكرامة والكرامة المطلقة هل تصرف الى التحريم أو التنزيه على وجهين قلت قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية نقل عن احمد ان اذن القاعد يبعد قال القاضي محمول على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداده والله أعلم وأكثر الروايات عن احمد المنع من اذان الجنب وتوقف عن الاعادة في بعضها وصرح بعدم الاعادة في بعضها وهو اختيار أكثر

الاصحاب وذكر جماعة عنه رواية بالاعادة واختارها الخرق وفي اجزاء الاذان من الفاسق
 روايتان اتواها عدمه لمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم • وأما ترتيب الفاسق مؤذنا فلا
 يبنى قولاً واحداً • والصبي للميز يستخرج في اذنه البالغ روايتان كشهادة وولايته وقال في
 موضع آخر اختلف الاصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع الخلاف سقوط
 القرض به والسنة للمؤكد اذا لم يوجد سواء وأما صحة أذانه في الجملة وكونه جائزاً اذا أذن غيره
 فلا خلاف في جوازه ومنهم من اطلق الخلاف لان احمد قال لا بأس أن يؤذن التلام قبل أن
 يحتمل اذا كان قد راعى وقال في رواية علي بن سعيد وقد سئل عن التلام يؤذن قبل أن يحتمل
 فلم يجبه والاشبه ان الأذان الذي يسقط القرض عن أهل القرية ويستند في وقت الصلاة
 والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً ولا يسقط القرض ولا يستند في مواقيت المبادات
 وأما الاذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر ونحو ذلك فهذا فيه
 الروايتان والصحيح جوازه ويكره أن يوصل الاذان بما قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل الاذان
 وقول الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الآية • ويستحب للمؤذن أن يرفع يده ووجهه الى السماء اذا
 أذن أو اقام ونص عليه احمد • كما يستحب الذي يشهد غيب الوضوء أن يرفع رأسه الى السماء •
 وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلاً لان التهليل والتكبير اعلان بذكر الله
 لا يصلح الا له فاستحب الاشارة له كما تستحب الاشارة بالاصبع الواحدة في التشهد والدعاء
 وهذا بخلاف الصلاة والدعاء اذ المستحب فيه خفض الطرف • واذا اتممت الصلاة وهو
 قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن صلى تحية المسجد قال ابن منصور رأيت ابا عبد الله احمد
 يخرج عند المغرب حين انتهى الى موضع الصف أخذ المؤذن في الاقامة جلس • والمخرج من
 المسجد بعد الاذان منعه عنه وهل هو حرام أو مكروه في المسألة وجهان الا ان يكون التأذين
 فقبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه احمد • والامة كالمداء بالاذان والسنة ان يتنادى
 للكسوف بالصلاة جامعة لحديث عائشة خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فبث مناديا بالصلاة جامعة ولا يتنادى للعید والاستسقاء وله طائفة من اصحابنا ولهذا لا يشرع
 للجنائز ولا للمراجم على نص احمد خلافاً لقاضي لانه لم نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والقياس على الكسوف سدد الاعتبار وقال الآمدي السنة ان يكون للمؤذن من أولاد من

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان وان كان من غيرهم جاز قال ابو العباس ولم يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المتأذين في الاذان لا يقدم احدهما بكون ايه هو المؤذن • واما ما سوى التأذين قبل التجبر من تسبيح ونشيد ورفع الصوت بدعاء ونحو ذلك في المأذن فهذا ليس بمسنون عند الائمة بل قد ذكر طائفة من اصحاب مالك والشافعي واحمد ان هذا من جملة البدع المكروهة ولم يعم دليل شرعي على استحبابه ولا حدث سبب يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع القهريّة التي دلت الشريعة على استحبابها وما كان كذلك لم يكن لاحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يطلق استحقاق الرزق به وان شرطه وانف واذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة واجبة على مفسدتها فقتصر من ذلك على القدر الذي يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة واجبة • ويستحب ان يجيب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل ذكر ودعاء وجد سببه في الصلاة ويجيب مؤذناً ثانياً واكثر حيث يستحب ذلك كما كان المؤذنان يؤذنان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأما للمؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الرابع يوم الجمعة في مثل صحن المسجد فليس أذانهم مشروعا باتفاق الائمة بل ذلك بدعة منكورة وقد اتفق العلماء على انه لا يستحب التبليغ وراء الامام بل يكره الحاجة وقد ذهب طائفة من الفقهاء اصحاب مالك واحمد الى بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحجج اليه وظاهر كلامه هذا ان المجيب يقول مثل ما يقول حتي في الحيلة وقيل يقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الاذان للفجر قبل دخول وقتها وقاله جمهور العلماء وليس عند احمد نص في اول الوقت الذي يجوز فيه التأذين الا ان اصحابنا قالوا يجوز بعد نصف الليل كما يجوز بعد نصف الليل الاقضية من مزدلفه وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر نصفه اوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما ان النهار يعتبر نصفه اوله طلوع الشمس وآخره غروبها لا تقسم الزمان لئلا ونهاراً ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في احد الحديثين ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر وفي الآخر حين يمضي نصف الليل يعني الثلث الذي ينهي لطلوع الشمس فانه اذا اتصف الليل السمسى يكون مد بقى ثلث الليل الفجرى تقر بارلو قيل محمد بن زيد ومث للعشاء الى نصف الليل تارة والى ثلثة اخرى من هذا

الباب لكان متوجها ويستحب^(١) اذا اخر المؤذن في الاذان أن لا يقوم اذ في ذلك تشبه بالسلطان قال احمد لا يقوم اول ما يبدى أو يصير

باب ستر العورة

اختلفت عبارة اصحابنا في وجه الحرة في الصلاة فقال بعضهم ليس بعورة وقال بعضهم عورة وانما رخص في كشفه في الصلاة للعاجلة والتحقيق انه ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في باب النظر اذا لم يحز النظر اليه ولا يختلف المذهب في ان ما بين السرة والركبة من الامة عورة وقد حكى جماعة من اصحابنا ان عورتها السواثنان فقط كالرواية في عورة الرجل وهذا غلط فيصح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموماً وكلام احمد ابعد شيء عن هذا القول ولا تصح الصلاة في الثوب للنصب والحرير والمسكان للنصب هذا اذا كانت الصلاة فرضاً وهو اصح الروايتين عن احمد وان كانت فلا يقال الا مدي لا تصح رواية واحدة وقال أبو المباس اكثر اصحابنا اطلقوا الخلاف وهو الصواب لان منسأ القول بالصحة ان جهة الطاعة منابرة لجهة المعصية فيجوز ان يطاب من وجه ويقاب من وجه وينبغي ان يكون الذي يحرم ثوبه خيلاء في الصلاة على هذا الخلاف لان للمذهب انه حرام وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير قلت لازم ذلك أن كل ثوب يحرم لبسه يجرى على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب الاستوعب والله اعلم ولو كان المصلي جاهلاً بالمسكان والثوب انه حرام فلا اعادة عليه سواء قلنا ان الجاهل بالنجاسة يبعد أو لا يبعد لان علمه عليه بالنجاسة لا يمنع العبن ان تكون نجسة وكذا اذا لم يعلم بالتحريم لم يكن فله مصيه بل يكون طاعة وأما المحبوس في مكان غصب فينبغي ان لا تجب عليه الاعادة اذا صلى فيه قولاً واحداً لان لبسه فيه ليس بمعصية ومن اصحابنا من يحمل فيمن لم يجد الا الثوب الحرير روايتين كن لم يجد الا الثوب النجس وعي هذا فن لم يمكنه ان يصل الا في الموضع الغصب فيه الروايتان الاولى وكذلك كل مكروه يكون للمسكان النجس والنصب بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله فينبغي ان يكون كالمحبوس وذكر ابن الزاغوني في صحة الصلاة في ملك غيره خير اذام يكن محصاً عليه وجبين وان المذهب الصحة يؤيده انه يدخله وبأكل ثمره فلان يدخله بلا أكل ولا اذى اولي واجزى والمقبوض بقصد فاسد من

التياب والمقار اثنى بعض اصحابنا بانه كالمنسوب سواء وعلى هذا فان لم يكن للمال الذي يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتعلق به حق الله تعالى ولا حق لبياده والالم تصح فيه الصلاة وكذلك الماء في الطهارة وكذلك الركوب والزااد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا نوباً لطيفاً أرسله على كتفه وعجزه وصلى جالسا ونص عليه أو اتزر به وصلى قائما وقال القاضي يستر منكبيه ويصلي جالسا والاول هو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة منصوبة أو سفينة منصوبة فهو كالارض المنصوبة وان صلى على فراش منصوب فوجهان اظهرهما البطلان ولو غصب مسجداً وغيره بأن حوله عن كونه مسجداً بدعوى ملكه أو وقفه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وان أبقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان اختار طائفة من المتأخرين الصحة والاقوي البطلان ولو تلف في يده لم يضمه عند ابن عقيل وقياس للذهب ضمانه • وان لم يجد العريان ثوباً ولا حشيشاً ولكن وجد طينا لزمه الاستتار عند ابن عقيل ولا يلزمه عند الآمدي وغيره وهو الصواب المقطوع به وقيل إنه المنصوص عن أحمد لان ذلك يقتار ولا يبق ولكن يستحب أن يستر بحائط أو شجرة ونحو ذلك ان أمكن • وتستحب الصلاة بالنعل وقاله طائفة من العلماء • والمبد الآتي لا يصح نعله ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن الزاغوني وطلان فرضه قوي أيضا كجاء في الحديث مرفوعا وينبئ قبول صلاته والله تعالى أمر بقدرزائد على ستر المودة في الصلاة وهو أخذ الزينة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فعلق الامر باسم الزينة لا بستر المودة ايذانا بان المبد ينبئ له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث يحتاج عليه باحاديث الاستنجاء وحديث التيمم من البول وقوله صلى الله عليه وسلم حتى تم اقرصه ثم انضجه بالماء ثم صلى فيه من حديث اسماء وغيرها وبحديث أبي سعيد في ذلك فلتطين بالتراب ثم الصلاة فيها وطهارة البقعة يستدل عليها بقول انبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي إنه هذه للساجد لا تصلح لشيء من البول والمذرة أمره بصب الماء على البول • ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا اعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لان من كان مقصوده اجتناب المحظور اذا فعله غطت أو ناسيا لا يبطل العبادة به
 وذكر القاضي في المبرد والامدي أن الناس يمد رواية واحدة عن أحمد لانه مفرط وانما
 الروايتان في الجاهل والروايتان منصوصتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة فاما الناس فليس
 عنه نص فلذلك اختلف الطريقان • والذهبي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه عام في كل
 مسجد عند عامة العلماء وحكي القاضي عياض أن النسي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم • ولا
 تصح الصلاة في المقبرة ولا اليها والنهي عن ذلك انما هو سد لقربة للترك وذكر طائفة من
 اصحابنا أن القبر والتبرين لا يمنع من الصلاة لانه لا يتناول اسم المقبرة وانما المقبرة ثلاثة قبور
 فصاعدا وليس في كلام أحمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتعليم واستدلالهم
 يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع
 قبر وقال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلي فيه فهذا يبين أن المنع
 يكون متنا ولا حرمة القبر المنفرد وقناه للمضاف اليه وذكر الآمدي وغيره أنه لا يجوز
 الصلاة فيه أي المسجد الذي قبله الى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر
 وذكر بعضهم هذا منصوب أحمد ولا تصح الصلاة في الحش ولا اليه ولا فرق عند عامة
 اصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه واختار ابن عقيل أنه اذا كان
 بين للصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل حدار المسجد لم يكرهه والاول هو المأثور عن السلف
 والنصوص عن أحمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخول الكنيسة المصورة
 فالصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصاور أشد كراهة وهذا هو الصواب الذي لارب فيه ولا
 شك ومقتضي كلام الآمدي وأبي الوفاء بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف وهو
 قروي ونص احمد لا يصلي فيها وقال الآمدي ويكره في الرحي ولا فرق بين علوها وسفلها قال
 أبو العباس ولعل هذا لما فيها من الصوت الذي يلحق للصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في الكعبة
 بل التافلة وهو ظاهر مذهب أحمد وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فانها كانت
 تطوعا فلا يلحق الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة
 فيشبه والله أعلم أن يكون ذكره لمعنا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت بيانا لان القبلة
 للمأمور باستقبالها هي البنية كلها فلا يتوهم منوهم أن استقبال بعضها كاف في الفرض لاجل أنه

صلى التطوع في البيت والا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجهة هي القبلة فلا بد لهذا الكلام من فائدة وعلم شيء قد يخفى ويقع في عل الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع وإن نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة وأما أن نذر الصلاة مطلقا اعتبر فيها شروط الفريضة لأن النذر المطلق يحذف به حدود القرائن

باب استقبال القبلة

قال الدارقطني وغيره في قول الراوى إنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن يحيى المازني وإنما المعروف صلته صلى الله عليه وسلم على راحلته أو البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو هذا وقيل إن في تليطه نظرا وقيل إنه شاذ لمخالفته رواية الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله هذا خطاب منه لأهل المدينة ومن جرى مجرام كاهل السلم والجزيرة والعراق وأما أهل مصر قبلتهم بين المشرق والمغرب من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الأصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هو أوثاها دون بنائها بدليل المصلي على أبي قيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء وبدليل لو انتحطت الكعبة والياض بالله فإنه يكفيها استقبال العرصة قال أبو العباس الواجب استقبال البنيان وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا بناء وأما ما ذكره من الصلاة على أبي قيس ونحوه فأنما ذلك لأن بين يدي المصلي قبله شاخصة مرفوعة وإن لم تكن مسامته فإن المسامته لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالامام وأما إذا زال بناء الكعبة فتقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي إليه لأن أحمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبله له فلم أنه جعل القبلة الشيء الساكن وكذلك قال الآمدي إن صلى نازلا في البيت وكان مفتوحا لا تصح صلته وإن كان مردودا صحت وإن كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت لأنه يصلي إلى جزء من البيت فإن زال بنيان البيت وانحاز بالله وصلى وبين يديه شيء صحت الصلاة وإن لم يكن بين يديه شيء لم تصح وهذا من كلام الآمدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة إلا أن يكون بين يديه شيء مما يعني به والله أعلم بما كان له اختصاصا بما فيه إذا صلى إلى الباب

ولانه عل ذلك بانه اذا صلى الى ستره فقد صلى الى جزء من البيت فلم أن مجرد المرحه غير كاف وبذل على هذا ما ذكره الازرق في أخبار مكة أن ابن عباس أرسل الى ابن الزبير لا تدع الناس ينير قبله انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون اليها فعمل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التي يطاف بها ويصلي اليها لا بد أن تكون شيئا منصوبا شاخصا وان المرحه ليست قبله ولم يقل أن أحدا من السلف خالف في ذلك ولا أنكره نعم لو فرض أنه قد تم نصب شيء من الاشياء موضعها بان وقع ذلك اذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة في آخر زمان فهذا ينبغي أن يكتفى حيثئذ باستقبال المرحه كما يكتفى للصلي أن يخط خطا اذا لم يجد ستره فان قواعد ابراهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من اصحابنا أن البناء اذا زال صحت الصلاة الى هوا البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبله تستقبل ولا يلزم من سقوط الشيء شاخص اذا كان معدوما سقوط استقباله اذا كان موجودا كما فرقنا بين حال امكان نصب شيء وحال تعدده وكما يفرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدره والمجهز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكتفى بشخصه ولو أنه شيء يسير كالعتبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال أبو الحسن الامدي لا يجوز أن يصلي الى الباب اذا كان مفتوحا لكن اذا كان بين يديه شيء منصوب كالستره صحت فلي هذا لا يكتفى ارتفاع العتبة ونحوها بل لا بد أن يكون مثل آخره الرحل لانها السترة التي قدربها الشارع السترة المستحبة فلا أن يكون تقديرها في الواجب أو لي ثم ان كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن وآجر بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبله فيما ذكره اصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون ستره في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبله وسترة فان الخشب والستور المعدة عليها لا يتبع في مطلق البيع قلت وقد قيل انما اكتفى بما نصبه بن الزبير وان لم يتبع في مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بانصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة أو باطنها اذ يمكنه أن يتوجه

الى جزئيتها أو ان يستعمل جميعها والله أعلم وقال ابن حامد بن عقيل في الواضع وأبو المال لوصلي
الى الحبر من فرضه للمائة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة والبيان ليس من الكعبة البيت
الحرام وإنما وردت الاحاديث بانه كان من البيت فصل تلك الاحاديث في وجوب الطواف
دون الاكتفاء به للصلاة احتياطا للعبادتين وقال القاضي في التمايق يجوز التوجه اليه في الصلاة
وتصح صلاته كما لو توجه الى حائط الكعبة قال أبو العباس وهذا قياس المذهب لانه من البيت
بالسنة الثابتة للمستفيضة وبيان من شاهده من انطلق الكثير لما قضه ابن الزبير ونص أحمد أنه
لا يصلي الفرض في الحبر فقال لا يصلي في الحبر الحبر من البيت قال أبو العباس والحبر جميعه
ليس من البيت وإنما الداخل في حدود البيت ستة اذرع وشيء فن استقبل ما زاد على ذلك
لم تصح صلاته ألبتة

باب النية

والنية تتبع السلم فمن علم ما يريد فصله قصده ضرورة ويحرم خروجه لشكه في النية للعلم
بانه ما دخل الا بالنية ولو احرم منفردا ثم نوى الامامة صحت صلاته فرضا وفلا وهو رواية
عن أحمد اختارها ابو محمد المقدسي وغيره ولو سمي اماما أو جنازة فاعطأ صحت صلاته ان كان
قصده خلف من حضر والا فلا ووجوب مقارنة النية للتكبير قد يفسر بوقوع التكبير غيب
النية وهذا ممكن لا صعوبة فيه بل عامة الناس انما يصلون هكذا وقد يفسر بأبسط آخر
النية على اجزاء التكبير بحيث يكون أولها مع اوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لانه يقتضي
عزوب كمال النية عن اول الصلاة وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة وقد يفسر بحضور جميع
النية الواجبة وقد يفسر بجميع النية مع جميع اجزاء التكبير وهذا قد نوزع في امكانه فضلا عن
وجوبه ولو قيل بإمكانه فهو متصرف فيسقط بالحرج وايضا فما يطل هذا والذي قبله ان المكبر
ينبغي له ان يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولا بمعنى التكبير لا بما يشغله عن
ذلك من استحضار المنوي ولان النية من الشروط والشرط يتقدم العبادة ويستمر
حكمه الى آخرها *

باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام ابن عباس انه يجب تسوية الصفوف لانه عليه السلام رأى رجلا باديا صدره فقال لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وقال عليه السلام سووا صفوفكم فإن تسويتها من تمام الصلاة متفق عليهما وترجم عليه البخاري بباب اثم من لم يقيم الصف قلت ومن ذكر الاجماع على استحبابه فراده ثبوت استحبابه لا تقي وجوبه والله اعلم واذا قدر المصلي ان يقول الله اكبر لزمه ولا يمزئه غيرها وهو قول مالك واحمد ولا يشترط ان يسمع المصلي نفسه للقراءة الواجبة بل يكفيه الايتان بالحروف وان لم يسمعها وهو وجه في مذهب احمد واختاره الكرخي من الحنفية وكذا كل ذكر واجب ويستحب ان يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وبين وجهت وجهي الى آخره وهو اختيار ابني يوسف وابي هيرة ولا يجمع بين لفظي كبير وكثير بل يقول هذا تارة وهذا تارة وكذا للشرع في القرات السبع ان يقرأ هذه تارة وهذه تارة لا يجمع بينهما ونظائره كثيرة والافضل أن يأتي في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك والمفضل قد يكون افضل لمن انتفاع به اتم ويستحب التمؤد أول كل قراءة ويجهر في الصلاة بالتمؤد وبالبسلة وبالفاتحة في الجنازة ونحو ذلك احيانا فانه المنصوص عن احمد تعليمًا للسنة ويستحب الجهر بالبسلة للتأليف كما استحباب احمد ترك القنوت في الوتر تأليفاً للمأموم ولو كان الامام متطوعاً تبعه المأموم والسنة اولى ونص عليه احمد قلت وحكي عن ابني عباس التخيير بين الجهر والاسرار وهو مذهب اسحاق بن راهوية والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله انه يجهر بها احيانا وهذا المأخذ ليس بمجيد والله اعلم وبالبسلة آية منفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا ظاهر مذهب احمد وروى الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم اذا كان بمكة وانه لما هاجر الى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في كتاب التناسخ والمناسخ وهو مناسب للواقع فان الطالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والناسم والكوفة فلم يكونوا يجهرزون والدارقطني لما دخل مصر وسئل ان يجمع احاديث الجهر بالبسلة فجعلها قليل له

هل فيها شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فثمة صحيح ومنه
 ضعيف وتكتب البسلة أوائل الكتب كما كتبها سليمان وكتبها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح
 الحديبية وإلى نصير وغيره فتذكر في ابتداء جميع الأفعال وعند دخول المنزل والخروج منه
 لغيركم وهي تطرد الشيطان وأما تستحب إذا ابتداء فلا تبدا بغيرها لا مستقلة فلم تجعل كالحيلة
 والحمدلة ونحوهما والفتاحة أفضل سورة في القرآن قال عليه السلام فيها أعظم سورة في القرآن
 رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره وآية الكرسي أعظم آية القرآن كما رواه مسلم
 عنه عليه السلام وحكى عن أبي العباس أن فاضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات
 الحرف واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا ولعل المراد بآية الكرسي
 والفتاحة لما تقدم والله أعلم ومطابق القرآن ثلاثة أصناف وحيد وقصص وأمر ونهي (وقال
 هو الله أحد) منغمة ثلث التوحيد ولا يستحب قراءتها ثلاثا إلا إذا مئنت منفردة وقال
 في موضع آخر السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها كما في المصحف وأما إذا قرأها منفردة
 أو مع بعض القرآن ثلاثا فاتها تمل القرآن وإذا قيل ثواب قراءتها مرة تمل ثلث القرآن
 فمادله الشيء لشيء يقضي تساويها في القدر لا تماثلها في الوصف كما في قوله تعالى أو عدل
 ذلك مساما ولهذا لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة سائر القرآن لحاجته إلى
 الأمر والنهي والقصص كما لا يستغنى من ذلك نوعا شريفا من المال عن غيره وبحسن ترجمة
 القرآن لمن يحتاج إلى فهمه إياه بالترجمة قلت وذكر غيره هذا المنى والله أعلم وقوله صلى
 الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعرف به كله بكل حرف صرح حسنة رواه الزهري وقال حديث
 حسن غريب المراد بالحرف الكلمة ورموف القاصي على رؤس الآيات ستة وإن كانت
 الآية الثانية متصلة بالاولى تطلق الصفة بالموصوف أو غير ذلك والقراءة التعليلة بتفكر أفضل
 من الكثيرة بلا تفكر وهو المصوص عن الصحابة صريحا ونقل عن أحمد ما يدل عليه نقل
 ١٠٠٥ هـ بن جامع رجل أكل فتشيع وأكثر الصلاة والصيام ورجل أقل الأكل قلت نواظه
 ركاز أكبر فكرة أي ما أفضل فذكره إياها في المكر تفكر ساعة خبر من قيام ليلة قال فرأيت
 هذا عدة أهل بكره ما سأل المصحف رصع سنده صحت الصلاة به وهذا نص الروايتين
 عن أحمد وهو مصنف عثمان أحد الحروف الستة وقاله عامة السلف وجمهور العلماء ويكره أن

يقول مع امامه (ايك نميد واياك نستمين) ونحوه وقرائة المأموم خلف الامام اصول الاصول
 فيها ثلاثة طرفان ووسط فاحد الطرفين لا يقرأ بحال والثاني يقرأ بكل حال والثالث وهو قول
 اكثر السلف اذا سمع قراءة الامام أقصت واذا لم يسمع قرأ بنفسه فان قراءته أفضل من
 سكوته والاستماع لقراءة الامام أفضل من السكوت وعلى هذا غل القراءات حال خافتة الامام
 واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرها انها مستحبة ولا يقرأ حال
 نفس امامه واذا سمع هيممة الامام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه وهو رواية عن أحمد ، وأحد
 وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين عقيب التكبير الاستفتاح وقبل الركوع لاجل الفصل
 ولم يستحب ان يسكت سكتة تتسع لقراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك
 والقراءة اذا سمع هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة ان قرأ على قولين في مذهب
 أحمد وغيره احدهما القراءة محرمة وتبطل الصلاة بها حكاه ابن حامد والثاني لا تبطل وهو قول
 الاكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد وهل الأفضل للمأموم قراءة الفاتحة للاختلاف
 في وجوبها ام غيرها لانه استمعها مقتضى نصوص أحمد واكثر اصحابه ان القراءة بنبرها
 افضل قلت فقتضى هذا انه انما يكون غيرها افضل اذا سمعها والا فهي افضل من غيرها والله
 اعلم ولا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام وهو رواية عن أحمد ومن اصحاب أحمد من
 قال لا يستفتح ولا يستمد حال جهر الامام رواية واحدة وانما خلاص حال سكوت الامام والمروء
 عند اصحابه ان النزاع في حال الجهر لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والسود
 وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم وموت خافته الامام افضل من استفتاحه غلط بل مول أحمد
 واكثر اصحابه الاستفتاح اولى لان استماعه بدل عن قراءته والراية اذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة
 والا فلا تجهر اذا صلت وحدها وقل ابن اصرم عن أحمد في من جهل مقاربه لئله بميد الصلاة قال
 ابواسحاق بن شاهلا لانه لم يدركه قرأ امامه الخدم لا ولا مانع من السماع وقال ابوالعباس بل
 تركه الانصات الواجب وحديث عبد الرحمن بن ابي انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان لا يتم بكبيره روء ابو داود والنخاري في الترويع ودحكي عن ابي داود الطيالسي
 وأنه قال هذا حديث باطل قال ابو نواس وهذا وان كان مغرطاً فاعلم بن بزى صلى خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضمية هم يسمع

تكبيره فاعتمده لم يتم التكبير والا فالاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا • وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي أن أول من نقص التكبير زياد وكان أميراً في زمن عمر • واذ رفع الامام رأسه من الركوع يقول ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وهو رواية عن احمد واختارها أبو الخطاب والاجري وأبو البركات • ويسن رفع اليدين اذا قام المصلي من التشهد الاول الى الثالثة وهو رواية عن الامام احمد اختارها أبو البركات كما يسن في الركوع والرفع منه • ومن لم يقدر على رفع يديه الا بزيادة على اذنيه رفعها لانه يأتي بالسته وزيادة لا يمكنه تركها وتبطل الصلاة بتكرار الركن الفعلي لا القول وهو مذهب الشافعي واحمد • ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر أو الاخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو قيل ان الصلاة تبطل بذلك كان أقرب لانه عبث ينافي المشروع وزيادة على غير المشروع • وآل النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته ونص عليه احمد واختاره الشريف أبو جعفر وغيره فمنهم بنو هاشم وفي بنى الخطاب الروايات في الزكاة وفي دخول أزواجه في أهل بيته روايتان والمختار الدخول • وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين ادار طيهم الكساء وخصهم بالدماء وظاهر كلام أبي المباس في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء ولا تجوز الصلاة على غير الانبياء اذا اتخذت شعاراً وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً وهو قول طائفة من اصحابنا ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص احمد • ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب الصلاة وقاله بعض السلف والخلف ويقرأ آية الكرسي سرّاً لا جهر المدم قوله • والتسبيح المأثور انواع احدها أن يسبح عشراً ويحمد عشراً ويكبر عشراً والثاني أن يسبح احدى عشرة ويحمد احدى عشرة ويكبر احدى عشرة والثالث أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين فيكون تسعة وتسعين والرابع أن يقول ذلك ويحتم بالمائة بالوحيد التام وهو لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الخامسة أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر اربعمائة وثلاثين السادسة أن يسبح خمساً وعشرين ويحمد خمساً وعشرين ويكبر خمساً وعشرين ويقول لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير خمساً وعشرين ولا يستحب الدعاء عقب الصلوات لغير عارض كالاستسقاء والاعتصار أو تعليم المأموم ولم تستحب

الائمة الاربعة وما جاء في خبر ثوبان من أن الامام اذا خص نفسه بالدعاء فقد خان المؤمنين
 المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء القنوت فان المأموم اذا أمن فان داعيا قال تعالى
 لموسى وهرون قد اجبت دعوتكما وكان احدهما يدعو والاخر يؤمن والمأموم انما أمن
 لاعتقاده ان الامام يدعو لها فان لم يفعل فقد خان الامام للمأموم ويسن للداعي رفع يديه
 والابتداء بالحمد لله والتناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يحتتم بذلك كله وبالتالي
 وصفه المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما صح به الاخبار قال ابو العباس الاحاديث
 التي في الصحاح لم أجد في شيء منها كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم بل للشهور في
 أكثر الاحاديث والطرق لفظ وآل ابراهيم باستناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعا ورواه
 ابن ماجه موقوفًا على ابن مسعود قلت بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما والله أعلم •
 واتفق المسلمون على ان محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل لكن وقع النزاع في انه وحده
 هل هو أفضل من جنهم قطع طائفة من العلماء بانه وحده أفضل من جنهم كما ان صديقه
 وزن بمجموع الامة فرجع بهم وقد انكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد في صفة
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمدا وآل محمد لانه خلاف الوارد في تعليم الصلاة
 قلت وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الاكثرين والله أعلم ويحرم الاعتداء في
 الدعاء لقوله تعالى انه لا يحب المنادين وقد يكون الاعتداء في نفس الطلب وقد يكون في نفس
 المطلوب • ولا يكره رفع بصره الى السماء في الدعاء لفعله صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك
 والشافعي ولا يستحب • واذا لم يخلص الداعي الدعاء ولم يجتنب الحرام تبعه اجابته لا مضطرا
 أو مظلوما ويستحب للمصلي ان يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لماذا
 ان يقوله دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرده المنفرد
 ضمير الدعاء لانه يدعو لنفسه وللمؤمنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال ابن الزاغوني
 بل بعده والدعاء سبب جلب للنافع ودفع المضار لانه عبادة ياب عليها الداعي ولا يحصل بها
 جلب للنافع ودفع المضار وهو مذهب أهل السنة والجماعة واذا ارضت نفس العبد على الطاعة
 وانثرت بها وتعمت بها ويزدرت اليها صورية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على
 الطاعات ويكرها عليها وهو قول الجنيد وجماعة من عباد البصرة والتكبير مشروع في الاماكن

البالية وحال ارتقاء العبد وحيث يقصد الاعلان كالتكبير في الاذان والاياد واذا علا شرفا
واذا رقى الصفا والمروة واذا ركب دابة والتسبيح في الاماكن للنخضة كما في السنن من
جابر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا علونا كبرنا واذا هبطنا سبعتا فوضعت الصلاة على
ذلك وفي نبيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن
أشرف الكلام اذ هو كلام الله وحاله الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فمن الادب
منع كلام الله ان لا يقرأ في هاتين الحالتين والانتظار أولى

باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ اذا بان منه حرفان هل تبطل الصلاة به ام لا في المسألة عن مالك وأحمد روايتان
وظاهر كلام أبي العباس ترجيح عدم الابطال والسعال والمغاس والتثاؤب والبكاء والتأوه
والانين الذي يمكن دفعه فهذه الاشياء كالنفخ فالاولى ان لا تبطل فان النفخ أشبه بالكلام
من هذه والآخر ان الصلاة تبطل بالتهفئة اذا كان فيها اصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في
الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فابطلت لذلك لا لكونها
كلاما ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود والبهيم وهو مذهب احمد رحمه الله وللشهور
عن الامثمة اذا غلب الوسواس على اكثر الصلاة انها لا تبطل ويسقط القرض بذلك وقال ابن
حامد والنزالي في الاحياء وتبعه ابن الجوزي تبطل وعلى الاول لا يثبت الا على ما عده بقلبه
فلا يكفر من سيئاته الا بقدره قال باي يحتاج الى تكفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة
فاذا كان له تطوع سد مسده فكمل ثوابه وهذا الكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله
بقوله مع الوسواس واما المنافق الذي لا يصلي الا رياء وسمة فهذا عمله حابط لا يحصل به ثواب
ولا يرتفع به عقاب وابن حامد ونحوه سدد بين النوعين قال كليهما انما تسقط عنه الصلاة
القتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة والتسوية بين المؤمن
والمنافق في الصلاة خطأ ولا بأس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاتسار وماله طائفة
من الناس ولا يباب على عمل شريف اجماعا ومن صلى لله ثم سنها واكملها للناس ائيب على
ما احصاه لا على ما عمله للناس ولا اظلمت به الدنيا ولا يبطل الصلاة بكلام الناس والجاهل

وهو رواية عن احمد ولا بما اذا بطل ضادا بقاء وهو وجه في مذهب أحمد وقوله طائفة من العلماء ولا بأس بالقراءة لثنا غير غل للمعنى مجزا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب وقد قال احمد وغيره يجوز له ان ينهب الى التل فآخذه ويقتل به الحية والمقرب ثم يبيده الى مكانه وكذلك سائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال وكان ابو برزة ومعه فرسه وهو يصلي كلما خطا بخطوه منه خشية ان يقتل قال احمد ان فعل كما فعل ابو برزة فلا بأس وظاهر مذهب احمد وغيره ان هذا لا يقترب بثلاث خطوات ولا ثلاث فلات كما مضت به السنة ومن قيدا بثلاث كما يقوله اصحاب الشافعي واحد فأمّا ذلك اذ كانت متصلة وأما اذا كانت متوقفة فيجوز وان زادت على ثلاث والله اعلم

باب سجود التلاوة

قال ابو العباس والقد تبين لي ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل وهذا هو السنة المروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة فلا يشترط لشروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة واختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة افضل ولا ينبغي ان يحل بذلك الا لندر فالسجود بلا طهارة خير من الاخلال به لكن قال انه لا يجب في هذا الحال كما لا يجب على السامع اذا لم يسجد قارىء السجود وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والا فضل ان يسجد عن قيام وقوله طائفة من اصحاب احمد والشافعي وسجود الشكر لا يقتدر على طهارة كسجود التلاوة ووافق ابو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة ولو اود الانسان الدعاء فصر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شيء عنده وابن عباس سجدا مجردا لما جاءني بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رايت آية سجدا وسجدوا وهذا يدل على أن السجود اشرع عند الآيات المأكروه هو السجود بلا سبب ومن البدع أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبل الارض ودكر غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وأما تعجيل الارض ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفضل فمدا بمض الشيوخ

وبعض للوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع ايضا اما اذا اكره على ذلك بحيث انه لو لم يفعله يحصل له ضرر فلا بأس واما ان فعل لئيل الرياسة وللحال حرام

باب سجود السهو

يشرع السهو لا للمد عند الجمهور ومن شك في عدد الركعات جى على غالب ظنه وهو رواية عن احمد وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما وعلى هذا عامة أمور الشرع وقال مثله في الطواف والسعي وروى الجمهور وغير ذلك واظهر الاحوال وهو رواية عن احمد فرق بين الزيادة والنقص وبين الشك مع التحري والشك مع البناء على اليقين فاذا كان السجود لنقص كان قبل السلام لانه جابر ليم الصلاة به وان كان زيادة كان بعد السلام لانه ارغام للشيطان لثلاث يجمع بين زيادتين في الصلاة وكذلك اذا شك وتحري فانه يتم صلاته وانما السجدة ان ارغام للشيطان فتكونان بعده • وكذلك اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم اكملها فقد أمتها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ترغيبا للشيطان وأما اذا شك ولم بين له الراجح فيعمل هنا على اليقين فاما أن يكون صلى خمسا أو اربعا فان كان صلى خمسا فالسجدة ان يشفمان له صلاته ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا وهذا انما يكون قبل السلام فهذا القول الذي بصرناه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما شرع قبل السلام يجب فله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعده وجوبا وهذا أحد القولين في مذهب احمد وغيره وعليه يدل كلام احمد وغيره من الأئمة وهل يشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام فيه ثلاثة أقوال ثالثها المختار يسلم ولا يشهد وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب احمد والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك • والتكثير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم وان نسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل أو تكلم أو خرج من المسجد وهو رواية عن احمد

باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أمتها وفيه حديث مرفوع رواه

احمد في المسند وكذلك الزكاة وبقية الاعمال واستيحاب عشر ذي الحجة بالبادة ليلا ونهارا أفضل من جهاد لم ينهب فيه نفسه وماله والبادة في غيره تبدل الجهاد للاخبار الصحيحة المشهورة وقد رواها احمد وغيره • والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في التنز وفي غيره نظيرها ومن ^(١) طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفسه لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس مذموما بل قد يثاب بأشواط من الثواب اما بزيادة فيها وفي أمثالها فنتم بذلك واما بغير ذلك • وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه من أنواع الجهاد من جهة انه من فروض الكماليات • وأشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم يضمه الله بطمه فذنبه من جنس ذنب اليهود • والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به الجهاد وذلك لمن أراد أن يفعله تطوعا باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه بحيث أن الفرض قد سقط عنه وإذا بإشره وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضا أو فلا على وجهين كالوجهين في صلاة الجنائز إذا أعادها بعد أن صلاها غيره وانبى على الوجهين في صلاة الجنائز جواز فعلها بعد القبر والمصر مرة ثانية والصحيح أن ذلك يقع فرضا وانه يجوز فعلها بعد القبر والمصر وإن كان ابتداء الدخول في ذلك تطوعا كافي التطوع التي يلزم بالشروع فانه كان فلا ثم يصير اتمامه فرضا • والطواف بالبيت أفضل من الصلاة فيه وهو قول العلماء والذكر قلب أفضل من القرآن بلا قلب • وقال أبو المباس في رده على الرافضي بعد أن ذكر فضيل احمد للجهاد والشافعي للصلاة وأي خيفة ومالك للعلم والتحقيق انه لا بد لكل من الآخرين وقد يكون كل واحد أفضل في حال كفضل النبي صلى الله عليه وسلم وخلقاته بحسب المصلحة والحاجة ويوافق هذا قول ابراهيم بن جعفر لاحمد الرجل يلبني عنه صلاح فاذهب فاصلي خلقه قال قال لي احمد انظر الى ما هو أصح لقبك فافله • وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء أعجب الي من حفظه • ويجب الوتر على من يتعبد بالليل وهو مذهب بعض من يوجه مطلقا ويخير في الوتر بين فصله ووصله وفي دعائه بين فصله وتركه والتر لا يقضى اذا فلت لقوات المقصود منه بضوات وقته وهو احدى الروايتين عن احمد ولا يقنت في غير الوتر الا أن تنزل بمسلمين فازلة فيقنت كل مصلى في جميع الصلوات لكنه في القبر والترب أكد بما يناسب تلك النازلة واذا

صلى قيام رمضان فقلت جميع الشهر أو نصفه الأخير أو لم يفت بحال قد أحسن والتراويح
 أن صلاها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة أو كذهب مالك ستا وثلاثين أو
 ثلاث عشرة أو إحدى عشرة قد أحسن كما نص عليه الإمام أحمد لعدم التوقيف فيكون تكثير
 الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل الشاء قد سلك سبيل المبتدعة
 المخالفين للسنة وقرأ أول ليلة من رمضان في الشاء الآخرة سورة القلم لأنها أول ما نزل
 وسئل إبراهيم بن محمد الحارث عن الإمام أحمد وهو أحسن مما قلناه غيره أنه يشتدي بها التراويح
 ومن السنن الرتبة قبل الظهر أربع وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس للمصر سنة
 رتبة وهو مذهب أحمد وما يبين فله مفردا كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك أن قل
 جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة رتبة • وتستحب للداومة على
 صلاة الضحى أنه لم يرق في ليلة وهو مذهب بعض من يستحب للداومة عليها مطلقا قلت لكن
 أبو العباس له قاعدة معروفة وهي ما ليس من السنن الرتبة لا يداوم عليه حتى يلحق بالرتب
 كما نص الإمام أحمد على عدم المواظبة على سورة السجدة وهل آتي يوم الجمعة ولا يجوز التطوع
 مضطجعا لغير عذر وهو قول جمهور العلماء • وقراءة الادارة حسنة عند أكثر العلماء ومن
 قراءة الادارة قرائتهم مجتمعين بصوت واحد وللمالكية وجهان في كراهتها وكرهها مالك
 وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكره بنسب خلاف وهي مستحبة وهي التي كان
 الصحابة يفعلونها كأبي موسى وغيره • وتعليم القرآن في المسجد لا بأس به إذا لم يكن فيه
 ضرر على المسجد وأهله بل يستحب تعليم القرآن في الساجد • وقول الإمام أحمد في الرجوع
 إلى قول التابعي عام في التفسير وغيره • ويام بعض الليالي كلها مما جاءت به السنة • وصلاة
 الرغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف وأما ليلة النصف
 من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لأحيائها في الساجد
 بدعة وكذلك الصلاة الالفيه • وقول المرأة في سيد الاستغفار وما في معناه وأنا أمتك
 بنت أمتك أو بنت عبدك ولو قالت وأنا عبدك فله مخرج في العرية بتأويل شخص • وتكفير
 الطهارة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وعاشوراء للصائت فقط وكذا الحج لأن الصلاة ورمضان
 أعظم • وأكثر الروايع والسجود وطول القيام سواء في الفضيلة وهو إحدى الروايات عن أحمد

ونص الامام احمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التيسيع ولم يستحبها امام واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر فأما ابو حنيفة والشافعي ومالك فلم يستحبوها بالكيفية وقال الشيخ ابو محمد القدسي لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس يعمل بالخبر الضعيف يعني ان النفس ترجو ذلك الثواب أو ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسرائيليات والملمات ونحو ذلك مما لا يجوز مجردة لإثبات حكم شرعي لا الاستحباب ولا غيره لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فانه يجمع ولا يضر واعتقاد موجب من قدر الثواب والعقاب يتوقف على التحليل الشرعي وقال أيضا في التيمم يضر تين يعمل بالخبر الوارد فيه ولو كان ضيفا وكذا من يشرع في عمل قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض أنواعه بخبر ضعيف عمل به أما إثبات سنة فلا وكل من عبد عبادة نهى عنها ولم يسلم بالنهي لكن هي من جنس المأمور به مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد آتية على ذلك

(فصل) ولا نهى عند طلوع الشمس الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتقضى السنن الراتبه وفعل ماله سبب في أوقات النهي وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يفوت بالتأخير الى وقت الإباحة ويستحب ان يصلي ركعتين عقب الرضوء ولو كان وقت النهي وقاله الشافعية

باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر سبع وعشرين درجة والثلاثة في الصباح وقد جمع بينهما بأن حديث الحسن والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاة منفردا وصلاة في الجماعة فصار المجموع سبعا وعشرين ومن كانت عادة الصلاة في جماعة والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرض أو سفر فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الراحة وتد كان يتطوع في الحضر فانه يكتب له ما كان يعمل في الجماعة وأما من لم تكن عادة الصلاة في جماعة ولا

الصلاة قائما اذا مرض أو سافر صلى قاعدا أو وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح
 المقيم وقال أبو العباس في العاصم المسلول خير التفضيل في المذخور الذي تباح له الصلاة وحده
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فإن المراد به
 المذخور كما في الخبر أنه خرج على أصحابه وقد أصابهم وطك وهم يصلون قعودا فقال ذلك وذكر
 في موضع آخر أن من صلى قاعدا لغير عذر له أجر القائم والجماعة شرط للصلاة المكتوبة
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها ابن أبي موسى وأبو الوفاء ابن عقيل ولو لم يمكنه
 الذهاب إلا بمشي في ملك غيره فلماذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي
 المصرية وإذا قلنا هي واجبة على الاعيان وهو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف
 وفيها الحديث فهو لا تنازعوا فيها إذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين أحدهما
 لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي في شرح المذهب عنهم والثاني
 تصح مع أنه بالترك وهو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه • وليس للإمام إعادة الصلاة
 مرتين ولو جعل الثانية فائتة أو غيرها والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة وفي الفتاوي
 المصرية وإذا صلى الإمام بطائفة ثم صلى بطائفة أخرى تلك الصلاة بينها المذرجاز ذلك المذر
 مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له أن يفعل ذلك لغير عذر ولا يبعد الصلاة من المسجد
 وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا وذكره بعض الحنفية وغيرهم ومن نذر متى
 حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى وحفظه لا يلزمه الوفاء به فانه منهي عنه ويكثر
 كفارة يمين • ولا يدرك الجماعة إلا بركة وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من
 أصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهب الشافعي واختاره الرويات • وأصح الطريقين لأصحاب
 أحمد أنه اصح اتهام القاضي بالمؤدى وبالمكس ولا يخرج عن ذلك اتهام المقترض بالمتنفل
 ولو اختلفا أو كانت صلاة المأموم أقل وهو اختيار أبي البركات وغيره وحكى أبو العباس في
 الصلاة المفترضة صلاة الجنازة روايتين واختار الجواز قال أبو العباس مثلث عن ما يقوله الرجل
 شافعي وجزه على طريق الاحتياط فمن يأتى به المقترض قال فياس المذهب أنه يصح لأن
 السائت يؤديه • بيه اوجوب إذا احاط بجزئته عن الواجب حتى لو تبين له نيبا • اوجوب
 أكبر • كما قلنا في للة الانهاء • والى اوجوب نصوم وكما قلنا فبمن فاتت صلاة من خمس

لا يعلم فيها وكما قلنا فبين شك في انتقاض وضوئه قسراً وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكاح أو كفارة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداه بنية الفضل وعكسه كما لو اعتقد أن وجوب ثم تبين عدمه فإن هذه خرج فيها لخلاف في الحقيقة قل لكنها في اعتقاده واجبة وللشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد متردد والمأموم إذا لم يعلم بمحدث الامام حتى قضيت الصلاة أعاد الامام وحده وهو مذهب أحمد وغيره • ويلزم الامام مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره وليس له أن يزيد على القدر للشروع وينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويزيد ويتقص للمصلحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد ويتقص أحياناً • والصلاة بالمسجد الحرام بمائة الف وبمسجد المدينة بالف والصواب في الانصي بخصامة • والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالامر والنهي والتحليل والتحریم بلا نزاع بين العلماء وكان أبو العباس إذا أتى بالمصروع وعظ من صرعه وأمره ونهاه فإن انتهى وافق للمصروع أخذ عليه المهد إن لا يمرد وإن لم يأتزم ولم ينته ولم يفارقه ضربه على أن يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وإنما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا لا يتأثم من ضربه ويصحو • ولا يقدم في الإمامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد • ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه فلا يلتفت إلى شرط بخلاف شرط الله ورسوله وإذا كان بين الامام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الاهواء أو للذاهب لم ينبغ أن يؤمهم بالصلاة جماعة لأنها لا تتم إلا بالاتلاف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلقوا فتنحتف قلوبكم وإذا فعل الامام ما يسوغ فيه الاجتهاد يقيم المأموم فيه وإن كان هو لا يراه مثل القنوت في الفجر ووصل التور وإذا أتم من يرى القنوت بمن لا يراه تبعه في تركه ولا تصح الصلاة خلف أهل الاهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة خلف غيرهم وتصح الإمامة من عليه نجاسة يجز عن إزالتها عن ليس عليه نجاسة ولو ترك الامام وكنا يستعده للمأموم ولا يستعده الامام صحت صلاته خلفه وهو احدي الروايتين عن أحمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال أبو العباس في موضع آخر لو فعل الامام ما هو محرم عند المأموم دونه بما يسوغ فيه الاجتهاد صحت صلاته خلفه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر إن الروايات المنقولة عن أحمد لاوجب اختلافاً

وإنما ظواهرها أن كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف تجب الإعادة وما لا يقطع فيه بخطأ المخالف
 لا تجب الإعادة وهو الذي تدل عليه السنة والآثار وقيل الأصول وفي المسألة خلاف
 مشهور بين العلماء ولم يتنازروا في أنه لا ينبغي تولية الفاسق * ولا يجوز أن يقدم العاصي على فعل
 لا يعلم جوازه ويفسق به أن كان مما يفسق به ذكره القاضي * وتصح صلاة الجمعة ونحوها تقدم
 الإمام للمذنب وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بلا عذر له فلما اذن جاء فصلى قدامه عزز
 وتصح صلاة الفذ للمذنب وقاله الحنفية وإذا لم يجد إلا موقفا خلف الصف فالأفضل أن يقف وحده
 ولا يجذب من يصافه لما في الجذب من التصرف في المجدوب فإن كان المجدوب بطيخه قائما
 أفضل له والمجدوب الاصطفاف مع بقاء فرجة أو وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر
 اثنان وفي الصف فرجة فليهما أفضل وقوفهما جيمًا أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر رجوع
 أبو العباس الاصطفاغف مع بقاء الفرجة لأن سد الفرجة مستحب والاصطفاف واجب وإذا
 ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الإمام كان ذلك سائئا ومن أخر الدخول في
 الصلاة مع إمكانه حتى قضى القيام أو كان القيام متمما لقراءة الفاتحة ولم يقرأها فهذا يجوز صلاته
 عند جماهير العلماء وأما الشافعي فليسه عنده أن يقرأ وأن تخلف عن الركوع وإنما تسقط قراءتها
 عنده عن المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه أن يركع مع الإمام ولا يتم القراءة لأنه مسبوق *
 وللرأة إذا كان معها امرأة أخرى تصافقها كان من حقها أن تقف معها وكان حكمها أن لم
 تقف معها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد وحيث
 صح الصلاة عن يسار الإمام كرهت الالمذنب * والمأموم إذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع الرؤية
 والاستطراق صح صلاته إذا كانت للمذنب وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره *
 وينشأ مسجد إلى جنب آخر إذا كان محتاجا إليه ولم يقصد الضرر فإن قصد الضرر أو لاجابة
 فلا ينشأ وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه وقاله
 أبو العباس فبإني بجوار جامع بني أمية * ولا ينبغي أن يترك حضور المسجد الالمذنب كما
 دلت عليه السنن والآثار ونهى عن اتخاذ بيتا مقبلا قاله أحمد في رواية حارث وقد سئل
 عن النساء يخرجن في العيد في زمانا قال لا يسجنى هذا انتهى وبهذا يلزم سائر الصلوات والله
 سبحانه وتعالى أعلم

باب صلاة أهل الأعداء

مضى عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة ولا يلزمه الإيماء بطرفه وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ويكره اتمام الصلاة في السفر قال أحمد لا يمضي وقيل عن أحمد إذا صلى أربعا أنه توقف في الأجزاء وتوقفه عن القول بالأجزاء يقتضي أنه يخرج على قولين في مذهبه ولم يثبت أن أحدا من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وحديث عائشة في غفلة ذلك لا تقوم به الحجة ويمحوز قصر الصلاة في كل ما يسهل سفرا سواء قل أو كثر ولا يتقدر عده وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب المتن فيه وسواء كان مباحا أو محرما ونصره ابن قتيب في موضع وقاله بعض التأخرين من أصحاب أحمد والشافعي وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولا وروي هذا عن جماعة من الصحابة وقرئ أبو العباس قاعدة نافذة وهي أن ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسماؤه ووجوده ولم يجز تقديره وتحديد مدة فلهذا كان الماء قسمين طاهر اطهورا أو نجسا ولا حد لقل الحيز وأكثره ما لم تصر مستحاضة ولا لقل سنة وأكثره ولا لقل السفر أما خروجه إلى بعض عمل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم إلى قباء فلا يسهل سفرا ولو كان بريدا ولهذا لا يزود ولا يتأهب له أهية السفر هذا مع قصر اللذة والمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر لا البعيدة في المدة القليلة ولا حد للدرج والدينار فلو كان أربعة دوايق أو ثمانية خالصا أو منشوشا قل غشه أو أكثر لادرها أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرها ولا تأجيل في الدية وإنه نص أحمد فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها وإن رأى الإمام تأجيلها فله لأن عمر أجلاها فأيمها رأى الإمام فعل والا فليجلب أحد الأمرين لا يسوغ «واظلم فسخ مطلقا والكفارة في كل إيمان المسلمين وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مطالبه» وبوتر المسافر ويركع ستة الفجر ويسن تركه غيرهما والأفضل له التطوع في غير السنن الرتبة وقته بعضهم إجماعا والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لأنه من رخص السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر مذهب أحمد للنصوص عليه ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوات الوقت ولخوف يخرج في تركه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سئل لما فعل

ذلك قال أراد ان لا يخرج أحدا من أمته فلم يعلله بمرض ولا غيره وأوسع المناهب في الجمع
منصب أحمد فانه يجوز الجمع اذا كان له شغل كما روي النسائي ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله
عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على ان المراد بالشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة
ولا موالاة في الجمع في وقت الاولى وهو مأخوذ من نص الامام أحمد في جمع الطر اذا صلى
احدى الصلاتين في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس ومن نصح في رواية أبي طالب وللروزي
للسافر ان يصلي العشاء قبل ان ينيب الشفق وعمله أحمد فانه يجوز له الجمع ويجمع ويقصر
بمزدلفة وعرفة مطلقا وهو منصب مالك وغيره من السلف وقول طائفة من أصحاب الشافعي
واختاره أبو الخطاب في عبادته • ويجوز الجمع للمريض اذا كان يشق عليها غسل الثوب في
وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطبايع والخباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله
وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للقصر والجمع نية واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر
وغيره وتصح صلاة الفرض على الراحة خشية الانقطاع عن الرقة أو حصول ضرر بالشيء أو
تبرز للخضر ويصلي صلاة الخوف في الطريق اذا فات الوقوف بعرفة وهو أحد الوجوه الثلاثة
في منصب أحمد •

باب اللباس

ولبس الحرير حيث يكون سدى بحيث يكون القطن والكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه
اضرار بهم لانه أرخص عليهم مخرج على وجهين لتمام لفظ النص ومعناه كلوا يمين في اخراج
غير الاصناف الخمسة اذا لم يكن قوتا فذلك البلد ولو كان الظهور للحرير وهو أقل من غيره
فقيه ثلاثة أوجه التحريم والكرامة والاباحة وحديث السبراء والقسي يستدل به على تحريم
ما ظهر فيه الحرير لان ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد ان يفسج مع غيرها من الكتان أو
القطن فالتبى صلى الله عليه وسلم حرما الظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضع من
القطن والكتان أكثر أم لا مع ان المادة انه أقل فان استويا فالاشبه بكلام أحمد التحريم
والثياب القسية ثياب مخطوطة بحرير • قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن أبي بردة قلنا لبي
ما القسية قال ثياب أفتان من الشام أو من مصر • ضلعة فيها حرير كأمثال الارج • وقال أبو

عيده ثياب يوثي بها من مصر فيها حرير قد اتفقوا كلهم على انها ثياب فيها حرير وليست
 حرير امصمتا وهذا هو الملعوم والخز أخف من وجين أحدهما ان سداه من حرير والسدي
 أيسر من الهبة وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله فلما العلم والحرير والسدي ثوب فلا
 بأس به والثاني أن الخز نخين والحرير مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الخشو والخز اسم لثلاثة
 أشياء للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الارنب واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردي
 الحرير فالاول والثاني حلال والثالث حرام وجعل بعض أصحابنا المتأخرين للملعوم والقسي والخز
 على الوجين وجعل التحريم قول أبي بكر لانه حرم للملعوم والقسي والاباحة قول ابن البناء
 لانه أباح الخز وهذا لا يصلح لان أبا بكر قال وليس الخز ولا يلبس للملعوم ولا الديباج وأما
 النصوص عن أحمد وقدماء الاصحاب فاباحة الخز دون الملعوم وغيره فمن زعم أن في الخز خلافا
 قد غلط وأما لبس الرجال الحرير كالكلوبة والقباجرام على الرجال بالافاق على الاجناد
 وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لثير ضرورة على قولين أظهرهما الاباحة وأما ان
 احتاج الى الحرير في السلاح ولم يقدّم غيره مقامه فهذا يجوز بلا نزاع وأما الباسه الصبيان الذين
 دون البلوغ فيه روايتان أظهرهما التحريم وليس الفضة اذا لم يكن فيه فقط عام بالتحريم لم يكن
 لاحد ان يحرم منه الا مقام الدليل الشرعي على تحريمه فاذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة كان
 ذلك دليلا على اباحة ذلك وما هو في مناه وما هو اولى منه بالاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج
 الى نظر في تحليه وتحريمه وتباح المنطقة الفضة في أظهر قولي العلماء وكذلك التراكشي وغشاء
 القوس والنشاب والجوشن والقرقل والخودة وكذلك حلية المهاز الذي يحتاج اليه لركوب
 الخيل والسكاليب التي يحتاج اليها اولى بالاباحة من الخاتم فان الخاتم يتنقلزينة وهذه الحاجة
 وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولاحد للباح من ذلك وذلك ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يحرم لباس الفضة على الرجال ولا على النساء وإنما حرم على الرجال لبس الذهب
 والحرير وحرم آية الذهب والفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآية لان حاجتهم الى
 اللباس أشد وتنازع العلماء في سير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد
 وغيره أحدها لا تباح والثاني تباح في السيف خاصة والثالث تباح في السلاح وكان عثمان
 ابن حنيفة في سيفه مسبار من ذهب والرابع وهو الاظهر انه يباح سير الذهب في اللباس

والسلاح فيلح طراز الذهب لذا كان أرملة أصابع فادونها وخز القبان وحلية القوس كالسرج
والبردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خبز بصيصه وخز بصيصه عين الجرادة
محول على الذهب المفرد كالطام ونحوه والحديث رواه الامام أحمد في مسنده • وجعل القاضي
وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح انه محرم وحكي
بعض أصحابنا التحريم رواية وما كان من لبس الرجال مثل العمامة والخلف والقباء الذي للرجال
والثياب التي تبدي مقاطع خلقها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك فان
المرأة تهي عنه وحلى ولها كايها وزوجها ان ينهاها عن ذلك وهذه العمام التي تلبسها
النساء هي رؤسهن حرام بلا ريب قال ابو العباس وقد سئل عن لبس القباء والنظري ليس
له التشبيه في لباسه بلباس اعداء المسلمين • والباس الذي يتخذ بعض النساء من
الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعارا فارقا كما أمر أهل التميز عن المسلمين
في شعورهم وملابسهم فيه مسائلان للسألة الاولى هل يشرع ذلك استحبابا لتمييز الفقير والفقير
من غيره فان طائفة من المتأخرين استحبوا ذلك واكثر الاثمة لا يستحبون ذلك بل قد
كانوا يكرهونه لما فيه من التميز عن الامة وبثوب الشهرة • أقول هذا فيه تفصيل في كراهته
واباحته واستجابته فانه يجمع من وجه وبغرض من وجه ^(١)

(المسألة الثانية) ان لبس للرقات والمصنعات والصوف من العباءة وغير ذلك فالناس
فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بدعة واما لما فيه من اظهار الدين
ومنها من استجبه بحيث يلزمه ويتمتع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الخرفة واللبسة
وكلا القولين والفتن خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك وانه يستحب ان يرفع الرجل
ثوبه للحاجة كما رفع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما لبس قوم الصوف
الحاجة ولبس أيضا للتواضع والسكينة مع القدرة على غيره كما جاء في الحديث من ترك جيد
اللباس وهو يقدر كساء الله من حلل الكرامة يوم القيامة فاما تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه
فهذا فساد وشبهة وكذلك نسد صبيغ الثوب لغير فائدة أو حك الثوب ليظهر التختاني أو
المثالة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه افساد المال وتقص قيمته او فيه اظهار التشبه بلباس

اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمته وسره فان هذا من التفائق والتليس فهذان النوعان
فيهما ارادة العلو في الارض او الفساد والمار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا
فسادا مع مافي ذلك من التفائق وايضا فالتصيد بهذه اللبسة بحيث يكره اللابس غيرها أو يكره
اصحابه ان لا يلبسوا غيرها هو ايضا منهي عنه وليس للانسان ان يطول القميص والسراويل
وسائر اللباس اسفل من السكبين^(١)

باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من اقام في غير بناء كالغياص ويوت الشعر ونحوها وهو أخذ في قول الشافعي
وحكى الازجى رواية عن احمد ليس على اهل البادية الجمعة لانهم ينتقلون فاسقطها عنهم وعلل بانهم
غير مستوطنين وقال ابو العباس في موضع آخر يشترط مع اقامتهم في الغياص ونحوها ان يكونوا
يزرعون كما يزرع اهل القرية ويحتل ان تترك الجمعة مسافرا له القصر بما للمقيمين وتنقد الجمعة
بثلاثة واحد يخطب واثنان يستمعان وهو احدى الروايات عن احمد وتقول طائفة من العلماء وقد
قال بوجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح بمن دونهم لانه انتقال
الى اعلى القريتين كالريض بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكتفى في الخطبة فم الدنيا
وذكر الموت بل لا بد من مسي الخطبة عرفا ولا يحصل باختصار يفوت به المقصود ويجب
في الخطبة ان يشهد ان محمدا عبده ورسوله وادجب ابو العباس في موضع اخر الشهادتين
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل
وهو الاشبه ان تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة لقول عمر وعلي
الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة على
صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب امامنى
ذلك وهو الاشبه من أن يقال الواجب لفظ التقوى ومن اوجب لفظ التقوى فقد محتج بانها جاءت
بهذا اللفظ في قوله تعالى (ولقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتوا الله) وليست
كلمة اجمع لما امر الله من كلمة التقوى قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا

له وانصتوا للحكم ترحمون) اجمع الناس انها نزلت في الصلاة وقد قيل في الخطبة والمصحح
 انها نزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي العباس انها تدل على وجوب الاستماع وصرح بها
 تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا انما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما
 يحتمل الوقوع وعنده لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالباً والظرف
 للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل والا لم يكن ظرفاً والستة في الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يصلي عليه سرا كالدعاء أما رفع الصوت بها قدام بعض الخطباء فكروه أو محرم
 اتفاقاً لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول يسكت ودعاء الامام بعد صموده
 لا أصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لاصحابنا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم انما كان يشير بأصبعه اذا دعا وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على
 المنبر ويقرأ في أولى جملة آية السجدة وفي الثانية هل أتى على الانسان ويكره مداومته عليهما
 وهو منصوص أحمد وغيره ويكره تحريك سجدتها غيرها والستة كمال السجدة وهل أتى وصلاة
 الركنين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا يداوم عليها الا لمصلحة ويحرم تخطئ رقاب الناس وقال
 ابو العباس في موضع آخر ليس لاحد ان يتخطئ الناس ليدخل في الصف اذا لم يكن بين
 يديه فرجة لايوم الجمعة ولا غيره لان هذا من الظلم والتعدي لحُدود الله تعالى واذا فرش
 مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولغيره رفعه في أظهر قولي العلماء واذا وقع اليد يوم الجمعة
 فاجتزأ باليد وصلى ظهره اجاز الا للامام وهو مذهب أحمد وأما التقصاص الذين يقومون
 على رؤس الناس ثم يسألون فهؤلاء منهم من أم الامور فانهم يكذبون ويتخطون الناس ويشغلون
 عما يشرع في الصلاة والقراءة والدعاء لاسيما ان قصروا وسألوا والامام يخطب فان هذا من
 المنكرات السيئة التي يبتني ازالها باتفاق الاثمة وفيهني لولاة الامور أن يمنوا من هذه
 المنكرات كلها فانهم متصدون للامر بالمعروف والنهي عن المنكر

باب صلاة العيدين

وهي فرض على وهو منهي عن حنيفة ورواية عن الامام احمد وقد يقال بوجوبها على النساء
 ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة وبطلانها للمسافر والعبد والمرأة بما ولا يستحب قضاؤها

لمن فاتته منهم وهو قول أبي حنيفة ويستفتح خطبتها بالحمد لله لأنه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها • والتكبير في عيد الاضحي مشروع باتفاق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر الطحاوي ذلك من باب حنيفة وأصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر أكد من جهة أنه يشرع ابداء الصلاة وأنه متفق عليه وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام^(١)

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتلبية أم يقدمان عليه كما يقدم عليه سجود السهو ويض لذلك أبو العباس والقاضي يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع وهو الذي يدل عليه السنة وآثار السلف ان الاجتماع على الصلاة أو القراءة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعليم العلم أو غير ذلك نوطان نوع شرع اجتماع له على وجه الدوامه وهو تسمان قسم يدور بدوران الاوقات كالجمعة والعيدين والحج والصلوات الخمس أو يتكرر بتكرار الاسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في التوازل • وللوقت فرضه ونهله إما ان يهود يهود اليوم وهو الذي يسمى عمل يوم ولية كالصلوات الخمس وسنها الرواتب والوتر والاذكار والادعية للشرعة طرقي النهار وزلقا من الليل وإما أن يهود يهود الاسبوع كالجمعة وصوم الاثنين والخميس وإما أن يهود يهود الشهر كصيام أيام البيض أو ثلاثة أيام من كل شهر والله ذكر المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يهود يهود الحول كصيام شهر رمضان والعيدين والحج • وللتسبب ماله سبب وليس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت التوازل • وما لم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستسقاء وصلاة التوبة وصلاة الوضوء وتحية المسجد ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والاقوات المنهي عن الصلاة فيها^(٢)

والنوع الثاني ما لم يكن له الاجتماع للمتاد الدائم كالتعرف في الامصار والدعاء المجتمع عليه عقب الضحى والمصر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسباع القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض الاصل (٢) بياض الاصل

والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكره الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليها بدعة فيستحب أحيانا ويباح أحيانا وتكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم ينبغي التفطن له

باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهارا وهو منسوب أحمد وغيره • وتصل صلاة الكسوف لكل آية كالزلزلة وغيرها وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقول عمتي اصحابنا وغيرهم • ولا كسوف الا في ثلثين وعشرين أو تسعين وعشرين ولا خسوف الا في ابدار القمر • والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم كسألة النبي به والتوسل بالآيمان به وطاعته ومحبة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته مما هو فعله أو افعال الابداء المأمور بها في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة للمأمور بها في قوله اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة • وقصد القبر للدعاء عنده وجاء الاجابة بدعة لاقربة باتفاق الأئمة وقول القائل انا في بركة فلان وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان اراد ان فلانا دعائي فانتفعت بدعائه او انه طعنني وادبني فانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه فصحيح وان اراد بذلك انه بعد موته يجلب المنافع ويدفع المضار او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطعم الله فكذب

كتاب الجنائز

اختلف اصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميت المأطس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية «الا ديان عند الموت على البعد ليس امرا عاما لكل احد ولا هو ايضا منقيا عن كل احد بل من الناس من لا يمرض عليه الا ديان ومنهم من يمرض عليه وذلك كله من فتنة الهيا التي امرنا ان نستعين في صلاتنا منها ووقت الموت يكون الشيطان احرص ما يكون على اغواء بني آدم • وعمل القلب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر

واجب بالاتفاق ولا يلزم الرضا بمرض وقر وعامة وهو الصحيح من المذهب والصبر تنافيه الشكوى والصبر الجليل تنافيه الشكوى الى المخلوق لا الى الخالق بل هي مطلوبة باجماع المسلمين قال الله تعالى (فَاخْذِنَا مِنْ يَسَاءِ وَالضَّرَاءِ اَلَمْ يَضُرَّعُونَ) الى غير ذلك من الآيات • وينبغي للمؤمن ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا فانه ما غلب هلك صاحبه ونص عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الأمن • من مكر الله • وتعتبر المصلحة في العبادة الدائمة • ولا يشهد بالجنة الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم واثبتت الامة على التثاء عليه وهو احد القولين • وتواطؤ الرؤيا لتواطؤ الشهادات ومن ظن ان غيره لا يقوم باسر الميت تبين عليه وقاله القاضي وغيره في فرض الكفاية وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ولا تجب وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنائز مرة بعد اخرى لانه دعاء وهو وجه في المذهب واختاره ابن عقيل في التتوت وقال أبو العباس في موضع آخر ومن صلى على الجنائز فلا يبيدها الا لسبب مثل ان يبيد غيره الصلاة فيبيدها معه أو يكون هو أحق بالامامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلي بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد • صلى على جنازة وهي على احناق الرجال وهي واقعة فهذا له مأخذان الاول استقرار المثل قد يخرج على الصلاة في السفينة وعلى الرحلة مع استيفاء الفرائض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط عاذاة المصلي للجنائز فلو كانت أعلى من رأسه فهذا قد يخرج على طو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي عال أو منبر أو رفع المنذور الاول دون الثاني قلت قال أبو المصالي لو صلى على جنازة وهي محمولة على الاحناق أو على دابة أو صنير على يدي رجل لم يجوز لان الجنائز بمنزلة الامام وقال صاحب التلخيص وجماعة يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ولا يصلي على الغائب عن البلد ان كان صلى عليه وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور أو ما قدر سورا يصلي عليه اما الغائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يبعد الذهاب اليه نوع سفر وقال القاضي وغيره انه يكفي خمسون خطوة واقرّب الحدود • تجب فيه الجمعة لانه اذا كان من اهل الصلاة في البلد فلا يبد فاتباعه ولا يصلي كل يوم على غائب لانه لم ينقل يؤيده قول الامام احمد اذا مات رجل صالح صلى عليه واحج بقصة النجاشي وما يفعله بعض الناس من انه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لاريد ان يبدع ومن مات وكان لا يزكي ولا يصلي الا في رمضان ينبغي

لاهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لامثاله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة
 على القاتل نفسه وعلى الغل والدين الذي له وفاة ولا بد أن يصلى عليه بمضى الناس وإن كان
 مناقحا كن علم ثقافته لم يصل عليه ومن لم يعلم ثقافته صلى عليه ولا يجوز لاحد أن يترحم على من
 مات كافرا ومن مات مظہراً للفسق مع ما فيه من الايمان كأهل الكبائر ومن امتنع من الصلاة
 على أحد من زجرا لامثاله عن مثل فعله كان حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع
 بين المصلحتين كان أولى من قوت احدهما وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد
 والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب أما استجاب الترك فلا يدل على تحريم القتل ويتبع الجنائز
 ولو لاجل أهله فقط احسانا اليهم لتألمهم أو مكافأة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لليت يمت يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها أخرجه ابن
 ماجه في صحيحه وغيره وحله أبو سعيد الخدري على ان الثياب التي يموت فيها العبد هي مامات
 عليه من العمل سواء كان صالحا أو سيئا ورجع أبو العباس هذا بان الذي جاء في الحديث انه
 يمت على مامات عليه رواه أبو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين انهم يحشرون
 عراة • ويستحب القيام للجنائز اذا مرت به وهو احدى الروايتين عن احمد واختيار ابن حنبل
 واذا كان مع الجنائز منكر وهو عاجز عن ازالته تبها على الصحيح وهو احدى الروايتين وانكر
 بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنائز ولو بالقراءة اتفاقا وضرب النساء بالدف مع الجنائز منكر
 منهى عنه ومن بني في مقبرة المسلمين بما يختص به فهو حاس وهو منزهة الاثمة الاريمة وغيرهم
 ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها وينها ويتعين ازالتها قال أبو العباس ولا أعلم
 فيه خلافا بين العلماء المروفين واذا لم يمكنه المشي الى المسجد الا على الجبانة فله ذلك ولا يترك
 المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بعد الدفن واتفاقا قال احمد لا بأس به قد فعله علي
 والاحنف وروى سعيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو لولاه
 معتاد بدليل قوله تعالى في المناققين ولا تم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره المفسرون
 وتلقين الميت بعد موته ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الاثمة من رخص فيه كالامام
 احمد وقد استحبه طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة
 كما يقوله من يقوله من اصحاب مالك وغيره فالأقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكرامة والاباحة

وهو أعدل الأفعال وغير المكلف يتنعم ويسئل وهو أحد الوجهين في منذهب أحمد قاله أبو حنيفة وغيره ويكره دفن اثنين فأكثر في قبر واحد وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من الأصحاب وحديث عقبه بن ماسر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعلى فيهن أو نقبر فيهن موتانا فسر بعضهم القبر بأنه الصلاة على الجنائز وهذا ضيف لأن صلاة الجنائز لا تنكره في هذا الوقت بالإجماع وإنما معناه تمد تأخير الدفن إلى هذه الاوقات كما يكره تمد تأخير صلاة العصر إلى اصفرار الشمس بلا عذر فلما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تمد فلا يكره ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا اصحابه والبدل لا يدري أين يموت واذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمة له وهو أكل من الفرح لقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده متفق عليه والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا قاله طائفة من العلماء وما يبيع المصيبة من انشاد الشعر والوعظ فن النائحة وفي القنون لابن عثيل ما يوافق ويحرم التمج والتضجعة عند القبر ونقل أحمد كراهة التمج عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة وقال أبو العباس في موضع آخر واخراج الصدقة مع الجنائز بدعة مكروهة وهي تشبه التمج عند القبر ولا يشرع شيء من المبادات عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وإحوال أهله واصحابه في الدنيا وإن ذلك يمرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا وبأنه يدري بما يفعل عنده فيسر بما كان حسنا وتأنم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح اللواتي فينزل الأتلى إلى الأدنى لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز ونقل الجماعة عن أحمد كراهة القرآن على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء أصحابه ولم يقل أحد من العلماء المتأخرين إن القراءة عند القبر أفضل ولا رخص في اتخاذ عيدا كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم أو الذكر أو الصيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ولو وضع الميت لقلعه السلف بل هو عندهم كالقراءة في المساجد ولم يقل أحد من الأئمة المتأخرين أن الميت يؤجر على استماعه للقرآن ومن قال أنه يفتنح بسماعه دون ما اذا بعد فقوله باطل يخالف الإجماع والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على المحتضر فإنها

تستحب ياسين وقال أبو العباس في غرس الجريدتين لصفين على القبرين ان الشجر والنبات يسبح مادام اخضر فاذا يمضى اقطع تسبيحه والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف المذاب كما يخفف المذاب من الميت بمجاورة الرجل الصالح كما جاءت بذلك الآثار المروية ولا يمتنع أن يكون في اليايس من النباتات ما قد يكون في غيره من الجمادات مثل حنين الجذع اليايس الى النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر والمدرطية وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا التسبيح تسبيح مسجوع لا بلال كما يقوله بعض النظار وأما هذه الاوقاف على التبرع فيها من المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الاموال مودة على ذلك وخاصة عليه اذ قد يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الاسباب الحائلة عليه وفيها مفسد آخر من حصول القراءة لنير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة فحق أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه النهي عن ذلك المنع وإبطاله وان ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أدنى الفسادين باحتمال لاعلاهما ولم يكن من عادة السلف اذا صلوا تطلوا أو صاموا تطلوا أو حجوا تطلوا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك الى أموات المسلمين فلا ينبغي المدول عن طريق السلف فانه أفضل وأكمل وقال أبو العباس في موضع آخر الصحيح انه ينفع للميت بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما ينفع بالعبادات المالية من الصدقة والعتق ونحوها بانفق الأئمة وكما لودعاه واستغفر له والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمه وجمع الناس ولو أوصي الميت أن يصرف مال في هذه الختمه وقصده القرب الى الله صرف الى ما يوجب قرؤ القرآن وختمه أو أكثر وهو أفضل من جمع الناس ولا يستحب القرب للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا العوالب المقطوع به قال أبو العباس وأقدم من بلغنا انه فعل ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد وادرك احمد طبعته وعاصره وعاش بعده وافق السلف والأئمة على ان من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الانبياء والصالحين فانه لا يمسح بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا انه لا يستلم ولا يقبل الا الحجر الاسود والركن الجبائي يستلم ولا يقبل على الصحيح قلت بل قال ابراهيم الحربي يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم واذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلا للقبور كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا نزاع أعلمه وما قل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح وإنما تنازعا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو القبلة فقال أصحاب أبي حنيفة يستقبل القبلة والا كثرون على أنه يستقبل القبر وتشيئة قبور الانبياء والصالحين وغيرهم ليس في الدين • والصواب الذي عليه المحققون أن المخضر عليه السلام ميت لم يدرك الاسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت بحيث قارقت روحه بدنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيفاء وهو يصلح لتوفي النوم ولتوفي الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعا • ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو نهى تزييه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لاحتجاجه بلن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور وتصحيحه إياه ورواه الامام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وأنه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق على حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة لا الزيارة الشرعية ولا غيرها اللهم الا اذا اجتازت بغير بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن • ولا يحمل للمرأة أن تحدفوق ثلاث الا على زوجها وهذا باق على المسلمين • ويستحب أن يصلح لاهل الميت طعام يمت به اليهم ولا يصلحون هم طعاما للناس وهو مذهب أحمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل القمة متبيزة عن مقابر المسلمين وكلما بدت كان أصلح • ومنه سلف الامة وأتمها ان العذاب أو النعيم لروح لليت وبدنه وان الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة وأيضا تنصل بالبدن أحيانا فيحصل له منها النعيم أو العذاب ولاهل السنة قول آخر ان النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعلماء الكلام لم أقوال شاذة فلا عبرة بها • وروح الأدمى مخلوقة وقدم على الاجماع على ذلك أبو محمد بن نصر المروزي وغيره

(فصل) قال عبد العزيز الكتاني المحدث المعروف ليس من قبور الانبياء ما ثبت الا قبر نينا صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم أيضا وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا أعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر اسماعيل فانه تحت الميزاب بين الركن والليت وقبر هود في كتيب من الزمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الارض حرا وقبر نينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبلة التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة العباس والحسن وعلي بن الحسين

وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس الحسين هناك وأما القبور المكتوبة منها القبر المضاف الى أبي بن كعب في دمشق والناس متفقون على ان أبي ابن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظاهر دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحابيان امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فهذه توفيت بالشام فهذه قد رما عتبل وأما قبر بلال فممكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فيعلم انه دفن هناك وأما القطع بتعيين قبره ففيه نظر فانه يقال ان تلك القبور حُرثت^(١)

ومنها القبر المضاف الى أوبس القرني غربي دمشق فان أوبسا لم يجهي الى الشام وانما ذهب الى الرقاق ومنها القبر المضاف الى هود عليه السلام بجامع دمشق كذب باتفاق أهل العلم فان هودا لم يجهي الى الشام بل بمت باليمن وهاجر الى مكة فقيل انه مات باليمن وقيل انه مات بمكة وانما ذلك قبر معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يهد الى أحد وكان فيه دين وصلاح ومنها قبر خالد بن حمص يقال انه قبر خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد توفي بمحصر وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى الى عمر والله أعلم . ومنها قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا اختلف فيه ومنها قبر علي بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعا فان علي بن الحسين توفي بالمدينة بجامع ودفن بالبقع^(٢) ومنها مشهد الرأس الذي

بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الرأس ليس بمصر ويعلمون ان هذا كذب وأصله انه قل من مشهد بسقلان وذلك المشهدي قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة وهذا بنى في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو ثمانمائة عام وقد ين كذب للشهد أبو دحية في العلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله

ابن زياد وجعل ينكت بالقضيب على ثيابه وقد شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية أبو هريرة
 الأسلمي وكلاهما كان بالعراق وقد روى بإسناد منقطع أو مجهول أنه حل إلى يزيد وجعل ينكت
 بالقضيب على ثيابه وإن أبا هريرة كان حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فإن أبا هريرة لم يكن
 بالشام عند يزيد بل كان بالعراق وأما بدن الحسين فبكر بلاء بالأخاق قال أبو العباس وقد حدثني
 طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديلمي وطائفة عن
 أبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير كل هؤلاء
 حدثني عنه من لائهم وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل يحدثني عن حدثه من هؤلاء أنه كان
 ينكر أمر هذا للشهد ويقول أنه كذب وليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوني
 عن ابن القسطلاني ذكروا عنه أنه قال إنما فيه غيره ومنها قبر علي رضي الله عنه الذي ياطن
 النجف فإن اللروف عند أهل العلم أن عليا دفن بقصر الامارة بالكوفة كما دفن معاوية بقصر
 الامارة بالشام ودفن عمرو بقصر الامارة بمصر خوفا عليهم من الخوارج أن ينشوا قبورهم
 ولكن قيل إن الذي بالنجف قبر النيرة بن شعبة ولم يكن أحد يذكر أنه قبر علي ولا يقصده
 أحد أكثر من ثمانية سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة ^(١) والناس متفقون على أن
 عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير وأوصى أن يدفن بالحل لكونه من المهاجرين
 فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة ومنها قبر جابر الذي بظاهر حران والناس متفقون على أن
 جابرا توفي بالمدينة النبوية وهو آخر من مات من الصحابة بها ^(٢) ومنها قبر نسب إلى أم كلثوم
 ورقية بالشام وقد اتفق الناس على أنها مآ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت ضئان وهذا
 إنما هو سبب اشتراك الاسماء لعل شخصا يسمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع
 للذكورة ^(٣) فظن بعض الجاهل أنه أحد من الصحابة وضوان الله عليهم اجمعين والله أعلم

(١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي تنسب إليه فيقال جزيرة ابن عمر

(٢) ومن ذلك زيد بن ثابت في الطائف قامة بالمدينة بلا خلاف وأما محمد بن الجففة فقيل بالطائف وقيل بالمدينة

(٣) كما صار التوم في جبل عمر الذي بمكة أنه مولد أو بعد عمر بن الخطاب وهذا كذب وله رجل

صلح اسمه عمر كان يتبع فيه أو يسكنه نسب إليه وكنا عكرمة الذي في الوصل فابن مولى ابن عباس

فان ذلك مات بالشام بلا خلاف ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بني سهم أو غيرهم اهـ

كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على مصر أو عمائل أو جاحد ومنسوب ومسروق وضال ومادفته ونسيه أو جمل عنق من هو ولو حصل في يده وهو رواية عن أحمد واختارها وصحبها طائفة من الصحابة وقول أبي حنيفة * الدين الذي له على أيه قال أبو العباس الأشبه عندي أن يكون بمنزلة المال الضال فيخرج على الروايتين وبوجه ظاهر فإن الابن غير ممكن من المطالبة به قد حيل بينه وبينه ولو قيل لا تزمه زكاة بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها ودين الولد هل يمنع الزكاة عن الابن لثبوته في النعمة أم لا لم تكن من إسقاطه خرج به أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه عينا أو غيره هل ينزل منزلة تبرعه في المرض أم لا * وتجب الزكاة في جميع أجناس الاجرة للقبوضة ولا يعتبر لها مضي حول وهو رواية عن أحمد ومنقول عن ابن عباس ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ولا يقال بفسد الصحة ونقله المروزي عن أحمد لأنه قد تحيط الزكاة بالربح فيمتنع رب المال بعمله لانا نقول لا يمتنع ذلك كما يختص بنفسه في المساقاة إذا لم يشر الشجر وبركوب الفرس للجهاد إذا لم ينضموا وهل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء فيه روايتان * ولو تلف النصاب بنير قريط من المالك لم يضمن الزكاة على ذلك من الروايتين واختاره طائفة من أصحاب أحمد ولو كان المانع من الزكاة ديون لم يقر يوم القيامة بالزكاة لأن عقوبتها أعظم ولا يحل الاحتيال لاسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى وإذا كانت الماشية سائمة أكثر الحول وجبت الزكاة فيها على الصحيح وإذا قل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من الشور التي بأرض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان مصر إنما يملكون من مزارعهم بخلاف النقل من إقليم مع حاجة أهل للنقل عنها وإنما قال السلف جيران المال أحق بزكاة وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره ليكني كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب ماذن جبل من انتقل من خلاف إلى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه والخلاف عندهم كما يقال المعاملة وهو ما يكون فيه الوالي والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولي الأمر جابيا يأخذ الزكاة من أغنيائهم فيردها على فقراءهم ولم يقيد ذلك بمسير

يومين وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعى ويجوز نقل الزكاة وما
 فى حكمها لمصلحة شرعية واذا اخذ السامى من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه
 بحصته ولو اختلفا فى قيمة المدفوع قال أبو العباس يتوجه قبول قول المعطى لانه كالامين وان
 اخذ السامى أكثر من الواجب ظلما بلا تأويل من أحد الشريكين فى رجوعه على شريكه قولان
 أظهرهما الرجوع وكذلك فى المظالم للشركة التى يطلبها اتولة من الشركاء أو الظلمة من البلدان
 أو التجار أو الحبيص أو غيرهم والكلف السلطانية على الأفس والذواب والاموال يلزمهم التزام
 العدل فى ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فن تيب أو امتنع فاخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه
 على من ادى عنه فى الاظهر ان لم يتبرع وان له الولاية على المال أن يصرف بما يخصه من الكلف
 كناظر الوقت والوصى والمضارب والوكيل ومن قام فيها بنية تقليل الظلم كالمجاهد فى سبيل
 الله ومن صودر على أداء مال واكره اقراره أو جبرانه أو اصدقاؤه أو شركاؤه على ان يؤدوه
 عنه فلم الرجوع عليه لانهم ظلموا من اجله ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا ماله ومن
 لم يخلص مال غيره من التلف الا بما أدي عنه رجع فى اظهر قولى العلماء ولو اخذ السامى
 فوق الواجب بتأويل أو اخذ القيمة فالصواب الاجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله
 أبو العباس فى موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركنا أو شرطاً^(١)

(فصل) ورجع أبو العباس ان المتبرع لوجوب زكاة الخارج من الارض هو الادخار
 لاغير لوجود المعنى المناسب لايجب الزكاة فيه بخلاف الكيل فانه تقدير محض فالوزن فى مناه
 قال وكذلك المد كالجوز والزرع كالجوز المستنبت فى دمشق ونحوها ولهذا يجب الزكاة عندنا
 فى السل وهو رطب ولا يوسق لكونه يبقى ويدخر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة
 فى التين للادخار واتما اعتبر الكيل والوزن فى الربويات لاجل التماثل المتبرع فيها وهو غير
 متبرع هنا^(٢)

ونسقط فيما خرج من مؤنة الزرع والثر منه وهو قول عطاء بن أنى رباح لان الشارع اسقط
 فى الخرص زكاة الثلث أو الربع لاجل ما يخرج من الثمرة بالاعراء والضيافة واطعام ابن السبيل
 وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التى لا تحصل الا بها أولا باسقاط الزكاة عنه وما يديره الماء

من النواير ونحوها مما يصنع من العلم الى العلم أو اثناء العام ولا يحتاج الى دولا ب تديره
 القواب يجب فيه الشر لأن مؤنه خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء وكلام
 أي اللباس في اتخاذه الصراط المستقيم يحل ان اهل القمة ممنوا من شراء الارض المشربة
 ولا يصح البيع وجزم الاصحاب بالصحة ولكن حكى الامام احمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن
 انهم يمنعون من الشراء فان اشترى لم تصح وتطيل الارض المشربة بل يستتجار الذي لها أو
 مزارعته فيها كتطيله بالشراء وكلام أحمد بواقه فانه قال لا يؤجر منه أي الارض من الذي
 ولا يجوز بناء ارض بلا عشر ولا اخراج اقلها فيخرج من اقطع أرضا بارض مصر أو غيرها
 الشر قلت والمراد ما عدا أرض الذي فاعل وجعل داره بيتا أو مزرعة أو روضا الامام له من النعيمة
 فانه لا يني فيها قتله الجماعة عن الامام احمد واقه أعلم ويلحق بالمسجون حكما للوجود ظاهرا
 في مكان جاهل أو طريق غير مسلك •

(فصل) ويجوز اخراج زكاة العروض عرضا ويقوي على قول من يقول يجب الزكاة

في عين المال •

(فصل) ويجزئه في الفطرة من ثوب بلده مثل الارز وغيره ولو قدر على الاصناف المذكورة

في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر الا لمن يستحق
 الكفارة وهو من يأخذ لحاجته لافي الرقاب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد
 وهو من ذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب بل يجب على من ملك صاعا فاضلا
 عن ثوبه يوم العيد وليته وهو قول الجمهور واذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة
 الفطر كما يعلم عياله يوم العيد وهو من ذهب أحمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه
 ثم أيسر فأداهما قد أحسن وقدر الفطر صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف وهو قول
 أبي حنيفة وقياس قول أحمد في بقية الكفارات

(فصل) وما ساء الناس درهما ونحوها به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ
 مائتين منه والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيمن القضة أو كثر
 وكذلك ما سبى ديناراً وقتل عن غير واحد من الصحابة أنه قال زكاة الحلي طرية ولهذا تنازع
 أهل هذا القول هل ان تميزه لمن يستميره اذا لم يكن في ذلك ضرر عليها علي وجب في مذهب

أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم يخرج الزكاة عنه أن تميزه وأما أن كانت تكرمه ففيه الزكاة عند جمهور العلماء وكتابة القرآن على الحياصة والبرصم والدينار مكروهة ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة وللصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زوجه فبها إخراج عشر الدرام يجزئه ولا يكلف أن يشتري تمرا أو حنطة فإنه قد سألوا الفقير بنفسه وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن تجب عليه شاة في الابل وليس عنده شاة فإخراج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أضع لم فهذا جائز أما القلوس فلا يجزي إخراجها عن التقدين على الصحيح لأنها لو كانت ناقة فليست في المعاملة كالدرام في المادة لأنها قد تكسد وبحرم للماملة بها ولأنها أنقص سراً ولهذا يكون البيع بالقلوس دون البيع بقيمتها من الدرام وغايتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصراح والبرجة مع الخالصة فإن تلك إلى التماس أقرب وعلى هذا إذا أخرج القلوس وأخرج للتفاوت جاز على النصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسرة بناء على أن جبران الصفات كجبران المقدار لكن يقال المكسرة من الجنس والقلوس من غير الجنس فينتفي فيها المأخوذ ولا ينبغي أن يكون^(١) إلا وجهان إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا بسرهما في العوض.

﴿فصل﴾ ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستمين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته كمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والتارمين أو لمن يعاون المؤمنين فمن لا يعلى من أهل الحاجات لا يعلى شيئاً حتى يتوب ولنزوم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والا صرفت إلى الموجود منهم إلى حيث يوجدون وبنو هاشم إذا منوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والاصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكى عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الوالد وإن سفل إذا كانوا أقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى السالم عن للمراض^(٢) المادم وهو أحد القولين في مذهب أحمد وكلنا أن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء مسيل وهو أحد القولين أيضاً وإذا كانت الأم قبيزة ولها أولاد صغار

لم مال وفقها تضر بهم أعطيت من زكاتهم والذي يخدمه اذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بدل خدمته ^(١) ومن كان في عياله عوم لا تجب عليه فقتهم فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم يجز عادة باقتضائه من ماله واليتم للسبب قبض الزكاة لنفسه وان لم يكن ميمزا قبضها كافلة كائنا من كان واما اسقاط الدين من المسر فلا يجزي عن زكاة الدين بل نزاع لكن اذا كان له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وشروطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم يشرط لكن قصده للمعطي في الاظهر وهل يجوز ان يستقط عنه قدر ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين فيه تولان في منسب أحمد وغيره أظهرهما الجواز لان الزكاة موصاة ومن ليس معه ما يشتري به كشيء يشتمل فيها يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في اقامة مؤنته وان لم يتفق بينه في اللؤن وقيل الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة قال نعم يأخذ ويأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز اعتناق الرقيق من الزكاة وانتكاه أسرى المسلمين وهو منسب أحمد ويجوز للامام ان يمتق من مال الفقي والمصالح اذا كان في الاعتاق مصلحة اما لمنفعة المسلمين أو لمنفعة للمعق أو تأليفا لقلوب من يحتاج الى تأليفه وقد ينفع المعق حيث لا يجوز اذا كان في الرد فساد كما في الولايات مثل ان يكون قد أسلموا وهم لكافر ذمي أو معاهد حربي ومن لم يبيع حبة الاسلام وهو فقير أعطى ما يبيع به وهو إحدى الروايتين عن أحمد ويرأ بدفع الزكاة الى ولي الامر للعادل وان كان ظالما لا تصرف الزكاة في العصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها اليه فان حصل له ضرر بدفعها اليه فانه يجزي عنه اذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم ونظر الوقت اذا قبض المال وصرفه في غير مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم العباد من مات شهيدا واذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذي حصل بسببه وسعيه يحمل مصاربه بينه وبين أهل الزكاة واعطاء السؤال فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفسها ايب وان قصد قمع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال

وان كان قد لا ياتهم قال أبو العباس في التتاي المصرية لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن أهل الفضل يفوزون بذلك اذ الذي يطلبون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من الاجر على دعائه أعظم من اجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ما تولاها اذا طلب منه الخراج وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق

كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا فان اتفقت لزومه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وتقول في منذهب أحمد ومن رأي هلال رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره وقوله حنبلي عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يضمن وحده والنزاع مبنى على أصل وهو ان الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وان لم يشتهر ولم يظهر أولاه لا يسمى هلالا الا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام أحمد وان نوى نذرا أو قلا ثم بان من رمضان اجزاء ان كان جاهلا كمن دفع ودية رجل اليه على طريق الشرع ثم تبين أن كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء ثمن بل يقول له الذي وصل اليك هو حق كان لك عندي ومن خطر قلبه انه صائم غدا قد نوى والصائم لما ينشئ ينشئ عشاء من يريد الصيام ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليلة رمضان وتصح النية للتردية كقوله ان كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو قتل وهو احدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار اذا لم يعلم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البيعة بالنهار وان حال دون منظرة لهلال ليلة الثلاثين غيم أو قر فصومه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وللقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد انه تدل على هذا ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكى أبو العباس انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن تجدد له صوم بسبب كما اذا قامت البيعة بالروية في اثناء النهار فانه يتم بنية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قدأكله والريض اذا خاف الضرر استحب له الفطر والمسافر الا فضل له الفطر فان اضيقه عن الجهاد كره له بل يجب منه عن واجب وأفتى أبو العباس لما نزل المدو دمشق في رمضان بالفطر في رمضان للتحوى على جهاد

المدووفله وقال هو أولى من الفطر للسفر، وصح صوم الجنب باتفاق الأئمة وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكل من أربعة أيام فله الفطر وإذا نوى صيام التطوع بعد الزوال في نواحيه روايتان عن أحمد والظاهر الثواب وإن لم ينو الصوم ولكن إذا اشتى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياها ويثاب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم وافقه سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ ولا يفطر الصائم بالاكتحال والحقة وما يقطر في احليله ومدواة للمسومة والجائقة وهو قول بعض أهل العلم ويفطر باخراج الدم للحجامة وهو مذهب أحمد وبالقصد والتشريط وهو وجه لنا أو بإرفاق نفسه وهو قول الاوزاعي ويفطر الحاجم إن مص القارورة ولا يفطر بمذى بسبب قلة أولس أو تكرار فطر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا وأما إذا ذاق طاماً ولفظه أو وضع في فيه سلاً ومجاً فلا بأس به بالحاجة كالمنضضة والاستنشاق والكذب والنية والنجاسة إذا وجدت من الصائم فذهب الأئمة أنه لا يفطر ومنه أنه لا يثاب على الفطر كما يثاب من أكل أو شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر رب صائم حفظه من الصوم الجوع والعطش لما حصل من الائتم المقاوم للصوم وهذا أيضاً لا تنازع فيه بين الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه لم يحصل مقصود الصوم أو أنها قد نذهب باجر الصوم بقوله يوافق قول الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه يثاقب على ترك الصيام فهذا يخالف قول الأئمة وإذا شتم الصائم استحب أن يجيب بقوله إني صائم وسواء كان الصوم فرضاً أو فلا وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد وشم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائماً فله مثل أجره من غير أن يتحصن من أجره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن خالد والمراد بتفطيره أن يشبهه ومن أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان نهراً فلا قضاء عليه وكذا من جامع جاهلاً بالرفث أو ناسياً وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإذا أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم الصحيح أو لحرمه الزمان فيه قولان الصواب الثاني

﴿فصل﴾ وإن تبرع إنسان بالصوم ممن لا يطيقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما مسرران توجه جوازه لأنه أقرب إلى المأثلة من المال وحكى القاضي في صوم التندر في حياة الناذر نحو

ذلك ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضي متمداً بلا عذر صوماً ولا صلاة ولا تصح منه وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجامع في رمضان بالقضاء فضيف لمدول البخاري ومسلم عنه وإذا شرعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتعاضه ولم يكن لزوجها غطيرها وإن أمرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسناً لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للاخبار الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول للفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هلال ذي الحجة أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته إما لافتراده بالرؤية أو لكونه ممن لا يجوز قبوله ونحو ذلك واستمر الحال على الحال ذي القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت ولكن روى ابن أبي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصومون وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأساً إلا أن يخشوا أن يكون يوم الذبح وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يقال أنه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله أعلم وأما أن شهد بهلال ذي الحجة من بقيت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لندر ظاهره أو لتقصير في أمره فاقول هذه الصورة تخرج على الخلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال هل يفطر عملاً برؤيته أم لا يفطر الا مع الناس في ذلك فولان مشهوران فلي قول من يقول لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال بل يصوم ولا يفطر الا مع الناس فإنه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذي لم تقبل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر سراً قال هنا أنه يفطر ولا يصوم لانه يوم عيد في حقه ولكن لا يضيح ولا ينف بركة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا يكره افراده بالصوم ومقتضى كلام أحمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه ونسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن أحمد اختارها بعض اصحابنا^(١)

وصوم الدهر الصواب قول من جله تركه الأولى أو كرهه ومن صام وجب مقتداً أنه أفضل

من غيره من الأشهر أم وعز وجل عليه يحمل فعل عمر وفي تحريم افرادهم وجان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بمضه وقضاء وفي الكفارة خلاف وأما من صام الأشهر^(١) الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا الا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في وجب شيء واذا أفطر الصائم بمض وجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم الشهر الاوآخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره افراد يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشركين ولا صوم يوم الجمعة ولا أيام ليثها قال أبو العباس في رده على الرافضي جاءت السنة بنواه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كمنه لم يجبر بالنوازل والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ القصة فتوهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يثاب عليها شيئا في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الا بطل هو بطلان الثواب ولا يسل بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لعمله وأما ثامن شوال فليس هيدا للابرار ولا للنجار ولا يجوز لاحد أن يستدعه عيدا ولا يتحدث فيه شيئا من شعائر الاعياد

(فصل) في مسائل التفضيل وليلة القدر من أفضل الليالي وهي في الوتر في الشهر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فيطلب احدى وعشرين وليال ثلاث الى آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتاسعة تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالى الاشفاق وليلة الثانية والعشرين تسمى وليلة اربع سابعة تبقى كما فسره أبو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي * ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع اجماعا ويوم النحر أفضل أيام العام وليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى الامة وخديجة بنتها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشر كها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وإثارة عائشة في آخر الاسلام وحل الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشر كها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها وصرير ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والقواصل من نساء هذه الامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكى الاجماع عليه انها ليستا بنيتين وأما

أزواجهما في الآخرة فقد روى في مريم لها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو العباس
 ولا أعلم صحة ذلك ولا أعلم ما يقطع به • والثاني الشاكر والتقيير الصابر أفضلها ألقاها لله تعالى
 فان استويا في التقوي استويا في الدرجة وصلحوا البشر أفضل باعتبار النهاية وصلحوا الملك
 أفضل باعتبار البداية • وعشر ذى الحجة أفضل من غيره لياليه وإيمه وقد قال كيالى المشر الاخير
 من رمضان أفضل وأيام تلك أفضل قال أبو العباس والاول أظهر ورمضان أفضل الشهور ويكثر
 من فضل رجبا عليه ومكة أفضل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والشافعي ونص الروابيع
 عن احمد قال أبو العباس ولا أعلم احدا أفضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة الا القاضي
 عياض ولم يسبقه اليه أحد ولا وافته أحد والملاة وغيرها من القرب بمكة أفضل والمجاورة
 بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان وتضاعف السيئة والحسنة بمكان، أو زمان فاضل
 وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

(باب الاعتكاف) ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تمين ما امتاز على
 غيره حمزة شرعية كقدم وكثرة جمع ^(١) اختاره أبو العباس في موضع آخر وجهين في منهجنا
 ولا يجوز سفر الرجل الى للشاهد والتبوء والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول مالك وبعض
 اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن
 كتوله لمن دعاه الى ذنب تاب منه وما يكون لنا أن نكلم بهذا وقوله عند ما أمره أمرا انما أشكوا
 يحي وحزني الى الله • والتحقق في الصمت انه اذا طلل حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراما
 كما قال الصديق وكذا ان يمد بالصمت عن الكلام المستحب • والكلام الحرام يجب الصمت عنه
 وفضول الكلام ينبئ بالصمت عنه ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن
 ينوي الاعتكاف مدة ليه • والسياسة في البلاد لتغير قصد شرعي كما يفعله بعض الناسك أمر
 منهي عنه قال الامام أحمد ليست السياسة من الاسلام في شيء • ولا من فعل النبيين والمصلحين

كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المصيبة وان كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق احمد وهذا فيما

فيه منفعة لهما ولا ضرر فان شق عليه ولم يضره وجب والا فلا وانما لم يقيد أبو جرد الله لسقوط
 القرائض بالضرر وتحرم في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فحينئذ ليس للأبوين
 منع ولهما من الحج الواجب لكن يستطيب أنفسهما فان اذنوا الا الحج وليس للزوج منعه وزوجه
 من الحج الواجب مع ذى عزم وعليها أن تنح وان لم يأذن في ذلك حتى ان كثير من العلماء
 أو أكثرهم يوجبون لها النفقة عليه مدة الحج • والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول
 بوجوب العدة على أهل مكة قول ضعيف جدا يخالف للسنة الثابتة ولهذا كان أصح الطريقين
 عن أحمد ان أهل مكة لا عمره عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان وهى طريقة أبي محمد
 وطريقة أبي البركات في المرة ثلاث روايات ثالثها يجب على غير أهل مكة • ومن وجب عليه
 الحج ثلثي قبله وخلف مالا حج عنه منه في أظهر قولى العلماء واذا وجب الحج على المجهور عليه
 لم يكن توليه منه منه على الوجه الشرعي والتجارة ليست محرمة لكن ليس للانسان أن يشغل
 ما يشغله عن الحج • ومن اراد سلوك طريق يستوى فيها احتمال السلامة والهلاك وجب عليه
 الكف عن سلوكها فان لم يكف فيكون اعان على نفسه فلا يكون شديدا • ويجوز المخافة عند
 الحاجة اليها في الدفع عن المحقر ولا يجوز مع عدمها كما يأخذه السلطان من الرعايا • ونجى كل
 امرأة آمنة مع عدم محرم قال أبو الباس وهذا متوجه في سفر كل طاعة واما اماء المرأة
 يسافرن معها ولا يقتصرن الى محرم لانه لا محرم لمن في المادة النالبة فلما عتقاؤها من الاماء
 يرض لذلك أبو الباس قال بعض للتأخيرين يتوجه احتمال انهن فالاماء على ما قال اذ لم يكن لمن
 محرم في المادة النالبة او احتمال عكسه لا قطعاً للتبعية وملاك انفسهن بالعتق بخلاف الأمة
 وصحح أبو الباس في الفتاوى المصرية ان المرأة لا تسافر للحج الا مع زوج او ذى محرم والمحرم
 زوج المرأة او من تحرم عليه على التأيد بنسب او سبب ولو كان النسب وطء شبهة لازنا وهو
 قول أكثر العلماء واختاره ابن عقيل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في
 التحريم لا الحرمة اتفاقاً ويجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق العلماء وكذا العكس على قول
 الأئمة الاربعة وخالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التى
 التى ليست واجبة وأما ان كان له أقارب يحاولون بالصدقة عليهم أفضل وكذلك ان كان هناك
 قوم مضطرون الى نفقه فلما اذا كان كلاهما تطوعا بالحج أفضل لانه عبادة بدينية مالية وكذلك

الاضحية والبقية أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ويترك الحرمات ويصلى الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدى الامارة ولا يتعدى على أحد

(فصل) وينتقد الاحرام فيه التسكع مع التلية أو سوق الهدي وهو قول أبي حنيفة ورواية عن احمد وقاله جماعة من المالكية وحكى قولاً للشافعية ويحرم عقب فرض ان كان أو نفل لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم الاشتراط ان كان خاتماً والا فلا جمابين الاخبار والقرآن أفضل من التمتع ان ساق هدياً وهو احدى الروايتين عن احمد^(١)

اضمر حج في سفرين أو اضمر قبل أشهر الحج فالأفراد أفضل باتفاق الأئمة الأربعة ومن افرد العمرة بسفره ثم قدم في أشهر الحج فاته يتمتع والنبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً قال الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً والتمتع أحب الى قال أبو الصباس وعلي هذا متقدموا أصحابنا ولو أحرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يجز على الصحيح ويجوز العكس بالاتفاق ويجوز للمرأة الحرمه أن تغطي وجهها بملاصق خلا الثياب والبرقع ويجوز عقد الرداء في الاحرام ولا فدية عليه فيه ومن ميقاته الجسفة كاهل مصر والشام اذا مروا على المدينة فلم تأخير الاحرام الى الجسفة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الحليفة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ويجوز للمحرم ليس مقطوع الكمين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وابو البركات ومن جامع بعد التحلل الاول يستمر مطلقاً وعليه نصوص أحمد ويجزئ في فدية الأذى وطلاخ عرافية وينبئ أن يكون بأدم ومما يكله أفضل من بر أو شعير والمحرم ان احتاج وتقطع شعره لحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبعوض والقرد إن قرصه قتله عاباً والا فلا يقتله ولا يجوز قتل النمل ولو باخذ كل عسله وان لم يندفع ضرره الا يقتله جاز وسن أن يستقبل الحبر الاسود وفي الطواف وتسن القراءة في الطواف لاجل الجهر بها فاما ان غلط المصلين فليس له ذلك اذا وجس القراءة أفضل من جنس الطواف والشافعيان ليس من البيت بل جعل عماداً له ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه اجماعاً فسائر المقامات أولى ولا يشرع صعود جبل الرحمة اجماعاً وتختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس والوقوف راكباً أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا حل لامن كل شعرة بمنها والخلق أو

التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكي عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب للتمتع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة هذا هو الصواب وقاله جمهور الفقهاء وهو أحد القولين في مذنب أحمد والتمتع يكتفيه سعي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد قلها عبد الله عن أبيه قالقارن ويحمل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى فقد النكاح هذا منصوص أحمد إلا النساء وليس الإمام المقيم للمناسك التسجيل لأجل من يتأخر قال أصحابنا وإن خرج السان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهروه حتى ينسب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ومحرم طوافه بغير البيت الشيق أخاها وأفقوا أنه لا يقبله ولا يمسح به فانه من الشرك والشرك لا يفرضه الله وكذا الخروج من مكة لمرة تطوع بدعة لم يضعه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لافي رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بها بل اذن لها بعد الرأجة تطليبا لقلبها وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقا وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز والذين أوجبوا الرضوء للطواف ليس معهم دليل أصلا وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توشأ بهذا لا يدل فانه كان يتوشأ لكل صلاة ويقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالمرة ولهذا أنكر الإمام أحمد علي من قال أن حجة التمتع^(١) حجة مكينة ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فانه يستتاب بعد ترفعه أن كان جاهلا بأن تاب والاعتل ولا يسقط حتى الآدى من مال أو عرض أو دم بالحج اجماعا ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كلفه الطريق أبيع له أخذه ولا يقص أجره وله أجر الحج والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما يذكره الجهال من حصار تبوك كذب لا أصل له والمحصر بمرض أو حجاب ثقلة للمحصر يمدو وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تمذر مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطف لجهلها بوجوب طواف الزيارة أو لسببها عنه أو لتهاب الرقعة والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ولا يلزمه قضاء حجة أن كان تطوعا وهو إحدى الروايتين

(باب الهدى والاضحية) ويجوز الاضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ولم يكن عنده ما يمتد به في الاضحية وغيرها لقصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولن يجزئ أحد بعدك أي بعد حاله والاجر في الاضحية على قدر القيمة مطلقاً ويجزئ الهنئ التي سقط بعض أسنانها في أصح الوجوه ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال اللهم قبل مني كما قبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الاضحية وهو احدى الروايتين عن احمد وللضحية عن البيت أفضل من الصدقة بشئها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر ايام التشريق وهو منذهب الشافعي واحد القولين في منذهب احمد ولم ينسخ تحريم^(١) الادخار عام مجاعة لانه سبب التحريم وقاله طائفة من العلماء ومن علم ما ينضح به ويقت اقرض وضحي وقت مع عدم القدرة على الوفاء والاضحية من النفقة بالمرور فضحى امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يستبر التحليك في الحقيقة

كتاب البيع

وكل ما عده الناس يما أو هبة من متاع أو متراخ من قول أو قل انقده به البيع والمهبة ويجوز بيع الطير لقصد صوته اذا جاز حبسه وفيه احتمالان لأن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير صفة وهو بالخيار اذا رآه وهو رواية عن احمد ومنذهب الحنفية وضحه في موضع آخر والبيع بالصفة السلبية صحيح وهو منذهب احمد وان باعه لنا موصوفاً في التهمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صح ويجوز بيع الكلاء ونحوه الموجود في أرضه اذا قصد استنباهه ويصح بيع مفتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والبراق ويكون في يد مستتره بخراجه وهو احدى الروايتين عن احمد واحد قول الشافعي وجوز احمد اصدائها وقاله أبو البركات وقوله القاضي على فنها والمؤثر بها أحق بلا خلاف واذا جعلها الامام فإم صار ذلك حكماً بأميا فيها دلماً ولا تعود الى التامين وليس غيرم مختصاً بها ومكة للشرقة فتحت عنوة ويجوز بيعها لاجارتها فان استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح

مع جلده وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع وصح بيع الخروس في الأرض
التي يظهر ورثه كالقوت والجوز والبقول والقمح والبصل وشبه ذلك وقاله بعض أصحابنا
وصح البيع بالرقم ونص عليه أحمد وتأوله القاضي وبما يتقطع به السر وبما يبيع الناس وهو أحد
القولين في مذهب أحمد ولو باع ولم يسم الثمن صح بمن المثل كالنكاح ولا يصح بيع ما قصد به
الحرام كصير يتخذ خمرًا إذا علم ذلك كذهب أحمد وغيره أو غن وهو أحد القولين يؤيده
أن الأصحاب قالوا لو غن الآجر أن المستاجر يستأجر الدار لمصيبة كبيع الخمر ونحوه لم يجز
له أن يؤجره تلك الدار ولم تصح الاجارة والبيع والاجارة سواء وإذا جمع البائع بين عقدين
مختلفي الحكم بموضين متبذين لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بموضه ويحرم الشراء على شراء
أخيه وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلمة واخذ السلمة أو عوضها ومن
استولى على ملك إنسان بلا حق ومنه إليه حتى يبيعه إياه فهو كبيع المبكره بغير عوض ويكره
أن يتنى التلاء قال أحمد لا يبنى أن يتنى التلاء ومن قال لا آخر اشترى من زيد فاني عبده
فاشتره فإن حرأفته يؤاخذ البائع وللقر بالثمن فإن مات أحدهما أو غاب أخذ الآخر بالثمن
وقوله ابن الحكم عن أحمد وبيع الأمانة باطل ويجب للماوضة بمن المثل لأنها مصلحة عامة خلق
الله تعالى ولا يرجع على المسترسل أكثر من غيره وكذا للمضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند شخص
يبنى أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله أن يأخذ منه بالقيمة للمروقة بغير اختياره قال
أبو طالب قيل لأحمد إن رجلاً في الشرة خمسة يكره ذلك قال إذا كان أجله إلى سنة أو أقل
قدر الرجح فلا بأس به وقال أبو جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول بيع النسيئة إذا كان مقاربا
فلا بأس وهذا يقتضي كراهة الرجح الكبير الذي يزيد على قدر الأجل لأنه شبه بيع المضطر وهذا
يمسح الرابحة والساومة ومن ضمن مكانا للبيع وبشترى فيه وحده كره الشراء منه بلا حق
ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق وانفق أهل السوق على أن لا يزايدوا في السلمة وهم محتاجون
إليها ليبيها صاحبها بدون قيمتها فإن ذلك فيه من غش الناس ما لا يخفى وإن ثم من بد فلا بأس
ومن ملك ماء ناهيا كبر عفورة في ملكه أو عين ماء في أرضه فله بيع البئر والعين جميعا ويجوز
بيع بعضها مشاعا كأصبع أو أصبعين من قناة وإن كان أصل القناة في أرض مباحة فكيف إذا
كان أصلها في أرضه قال أبو العباس وهذا لأعلم فيه نزاعا وإن كانت العين ببيع ماؤها شيئا فشيئا

فانه ليس من شرط البيع أن يرى جيمه بل ما جرت به العادة برؤيته وأما ما يتجدد ومثل المتابع
وقع البئر فلا يشترط أحد رؤيته في بيع ولا اجاوة وانما تنازعوا لبيع الماء دون التراب وفي
الصحة قولان بناء على انه هل يملك أولا ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص عليه الشافعي
وانه يملك وتنازعوا اذا باع الارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

(فصل) ولو قال البائع بملك لو جئني بكذا أو ان رضى زيد صح البيع والشرط وهو
احدى الروايتين عن احمد ونصحه الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية
وشرط على المشتري ان باعها فهو أحق بها بالتمن صح البيع والشرط ونقل عن ابن مسعود وعن
احد نحو العشرين نصا على صحة الشروط وانه يحرم الوطء لنقص الملك سأل أبو طالب الامام
احمد عن اشترى أمة يشترط أن يسرى بها لا لخدمة قال لا بأس به وهذا من احمد يقتضى
انه اذا شرط على البائع فضلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه صح البيع
والشرط كاشتراط المتق وكما اشترط عثمان لمسيب وقف داره عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط أن
يملكه أولا يخرج من ذلك البلد أولا يستعمله في العمل الثلاثي أو ان يزوجه أو يساويه في المظن
أولا يبيعه أولا يبيعه فاذا امتنع للمشتري من الوفاء فهل يجبر عليه أو ينسخ على وجهين وهو
قياس قولنا اذا شرط في النكاح أن لا يسافر به أولا يتزوج اذا فرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك
واذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدته معلومة فنقضى كلام أصحابنا جوازه فاتهم احتجوا بحديث
أم سلمة انها اعتقت سفينة وشرطت عليه انه يحتمل النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش واستثناء
خدمة غيره في المتق كاستثنائها في البيع وشرط البراءة من كل عيب باطل وعمله جماعة من
أصحابنا بأنه خيار ثبت بعد البيع فلا يسقط قبله كالشفعة ومقتضى هذا التظليل صحة البراءة من
الميوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة اسقاط حق وصح في المجهول كالطلاق
والتناق قيل له والجواب انا نقول بوجوبه وانه يصح في المجهول لكن بعد وجوبه والصحيح
في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان
البائع اذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع علم بذلك فانكر
البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

(فصل) وثبت خيار المجلس في البيع وثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة

فان اطلاق الخيار ولم يوقتاه بمدة توجه أن يثبت ثلاثا لخبر حبان بن مقيد والبايع القسح في مدة
الخيار اذا رد الثمن والا فلا ونقل أبو طالب عن احمد وكذا المملكات القهريّة لازالة الضرر
كالاخذ بالشفعة واخذ الفراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع من الناصب ويثبت
خيار التبن المسترسل الى البائع^(١) لم يما كسه وهو منذهب احمد وان علق عتق عبده بيده وكان
قصده بالتطبيق اليمين دون التبرر بمثقه اجزأه كفارة يمين وان قصد به التقرب كان عتقه
مستحقا كالنذر فلا يصح بيعه ويكون المتق مطلقا على صورة البيع وطرد أبو العباس قوله هذا
في تطبيق الطلاق على الفسخ والمطلوع فجعله مطلقا على صورة الفسخ والمطلوع المطلق عليه فلا يتمتع
ونوع الطلاق منه على رأى ابن حامد حيث أوقفه مع اليمينونة بانقضاء المدة فكذا بالفسخ
ويحرم كتم السبب في السلمة وكذا لو أعلم به ولم يعلمه قدر حيه ويجوز مضاه بالثلاثة أو التصديق
به وقد أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تقرير مشتري بأن يسومه كثيرا ليلفد قريانه من النجاء
المتصل في الاميان للملوكة العائدة الى من انتقل الملك عنه لا يتبع الاميان وهو ظاهر كلام
احمد في رواية أبي طالب حيث قال اذا اشترى غنما فتمت ثم استحققت فالنماء له وهذا يمتثل للمتصل
والمنفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب فله ارشاه ان نذر رده والا فلا وهو رواية
عن احمد ومنذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالصفقة اذا تفرقت والمنذهب بخير
المشتري بين الرد واخذ الثمن وامساكه واخذ الارش فله يجبر المشتري على الرد واخذ الارش
لتضرر البائع بالتأخير واذا أبت الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكتنه
البائع رجع المشتري بالثمن في الاصح والجار السوء عيب واذا ظهر عسر المشتري أو مظهره فللبائع
الفسخ ويملك المشتري المبيع بالمقد ويصح عتقه قبل القبض اجماعا فيها ومن اشترى شيئا لم
يبه قبل قبضه سواء المكيل والموزون وغيرهما وهو رواية عن احمد اختارها ابن حنبل ومنذهب
الشافعي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولا وعلى
ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدتها في أصح الروايتين وهي مضمونة
على البائع وكصحة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالاجارة وهي مضمونة على المؤجر ويتمتع
التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافا على احدى الروايتين وهي اختيار الخرق مع انها من

ضمان المشتري وهذه طريقة الا كثيرين وعلة النهي عن البيع قبل القبض ليست نوال الضمان بل عجز المشتري من تسليمه لان البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه لاسيا اذا رأى المشتري قد ربح فيسبي في رد البيع إما بفساد أو باحتيال في الفسخ وعلى هذه الملة تجوز التولية في البيع قبل قبضه وهو مخرج من جواز بيع الدين ويجوز التصرف فيه بنير البيع ويجوز بيعه لثمنه والشركة فيه وكل مملك بمقد سوي البيع فانه يجوز التصرف فيه بنير البيع فانه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الرجوع واذا تبين ملك انسان في موروث أو وصية أو غنينة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بخلاف وينقل الضمان الى المشتري بتمكنه من القبض وظاهر مذهب احمد الفرق بين تمكن قبضه وغيره ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره

(باب الربا) والملة في تحريم ربا الفضل الكيل أو الوزن مع الطم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصيغة ليس بربا ولا بجنس بجنسه فيباع خبز بهرسة وزيت بزيتون وسمسم بشيرج والممول من النحاس والحديد اذا قلنا يجري الربا فيه يجري في معموله اذا كان يقصد وزنه بعد الصنعة كشياب الحرير والاسطال ونحوها والا فلا وهو ثالث أقوال أهل السلم ويحرم بيع اللحم بمحوان من جنسه مقصودا اللحم ويجوز بيع الموزونات الربوية بالثمن وقاله مالك ومالا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الادهان يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ووزنا وعن أحمد ما يدل عليه ويجوز الربا في جميع الربا والذروع ويجوز مسله^(١) من عجوة وهو رواية عن أحمد ومنه أبي حنيفة وظاهر مذهب أحمد يجوز بيع السيف الحلي بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصة مثلا بمثل ولا يشترط الحلول والتعاقبض في صرف الفلوس الناقصة بأحد التقدين وهو رواية عن أحمد قلها أبو منصور واختارها ابن عقيل وماجاز التضائل فيه كالتياب والحيوان يجوز النسأ فيه ان كان متساويا والا فلا وهو رواية عن أحمد وان اصطرفا دينا في فتمها جاز وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ويحرم مسئلة التورق^(٢) وهو رواية عن أحمد ومن باع ربويا نسيته حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيته مالم تكن حاجة وهو توسط بين الامام أحمد في تحريمه والشيخ أبي

محمد المقدسي في حله والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيها القبض ان لا اعتقدوا ان كان بعض الفقهاء يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم بطلان مآثم والكسب باطلة محرمة وتحريمها أشد من تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفتنا عنها وأفتى بعض ولاة الامور بالاطلاق
 (فصل) والصحيح أنه يجوز بيع اللقائي جملة بمرورها سواء بدا صلاحها أولا وهذا القول له مأخذان أحدهما ان الروق كاصول الشجر فيبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع الشجر بثمره قبل بدو صلاحه يجوز تبعا ولما أخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم بل يصح العقد على الاقطعة للوجود والقطعتان^(١) المدومة الى أن تيسر القنأة لان الحاجة داعية الى ذلك ويجوز بيع اللقائي دون أصولها وقاله بعض أصحابنا واذا بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن أحمد وقول الليث بن سعد وبقيّة الاجناس التي ساء حملها فان أصاب ذلك أو الزرع الذي ببائنة ولو من جراد أو جيش لا يمكن تضييته فن ضمان بأنه ان لم يضرط المشتري وثبتت البائنة في المزراع كما اذا اكرت الارض بالف مثلا وكانت تساوى بالبائنة سبعمائة وبعض الناس يظن ان هذا خلاف ما في النسي من الاجماع وهو غلط فان النسي في النسي أن نفسه اذا تلف يكون من ضمان المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو اقطع الماء عن الرعا وثبتت البائنة في المزراع ولو قال في الاجارة إنه أجرة ايها مقيلا أو مصيفا أو مرأحا أو مزروعا وثبتت البائنة في حانوت أو حمام نقص نفسه وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر المقدسي قال أبو العباس لكنه بخلاف ما رأيت عن الامام أحمد وقيل أسول أحمد ونصومه اذا عطل نفع الارض بأفة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة كاستهدام الدار ولو يئس الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسب ما يبطل من النفع واذا لم يمكن النفع به بيع أو اجارة أو عمارة أو غير ذلك لم يجز للمطالبة بالخراج *

(باب السلم) ولو أسلم مقدارا معلوما الى أجل معلوم في شيء يحكم أنه اذا حل ياخذ منه بأقصى مما يساوى بقدر معلوم صح كالبيع بالسعر ويصح السلم حالا ان كان للمسلم فيه موجودا

في ملكه والا فلا ويجوز بيع الدين في القصة من التريم وغيره ولا فوق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد وقاله ابن عباس لكن بقدر القيمة فقط لا يبرح فيها لم يضمن ويصح تطبيق البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار وارث أو اتلاف أو ضريبة وسبب استحقاقها واحد فشرى به الاخذ من التريم وبخاصة فيما قبضه وهو مذهب الامام وكذا لو تلف ولو تباراً ولا أحدهما على الآخر دين مكتوب فادعي استثناءه بقلبه وأنه لم ير منه قبل وتخصه تخليفه

﴿باب القرض﴾ ويجوز قرض الخبز ورد مثله عدداً بلا وزن من غير قصد الزيادة وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في بلد آخر جاز على الصحيح ويجوز قرض النافع مثل أن يحصد منه يوماً ويحصد منه الآخر يوماً أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها لكن الغالب على النافع أنها ليست من ذوات الامثال حتى يجب رد المثل بتراضيهما وإذا ظهر المقرض مفلساً وجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا رب والدين الحال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرضاً أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد وتخرج رواية عن أحمد من إحدى الروايتين في صحة الحاق الاجل بمد لزوم القصد ولو أقرض اكله بذراً أو أمره بذره وأنه في ذمته كما يضمنه الناس فهو قاسد وله نصيب المثل ولو تلف لم يضمنه لانه امانة ولو أقرض من وجعل قروضاً متفرقة ووكل المقرض في ضبطها أو ابتاع منه شيئاً ووكل البائع في ضبط المبيع حفظاً أو كتابة فينبغي أن يكون قول هذا المؤمن هنا مقبولا ويجب على المقرض أن يوفي المقرض في بلد القرض ولا يكلفه مؤونة السفر والحمل

﴿باب الضمان﴾ وقياس المذهب أنه يصح بكل لفظ يضمن منه الضمان عرفاً مثل زوجة وأنا أؤدى الصداق أو به وأنا أعطيك الثمن أو أتركه لانتقاله وأنا أعطيك الثمن ولو تيبض مضمون عنه قادر فامسك الضامن وغرم شيئاً أو وافقه في الحبس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازها وكذلك تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم ير جوازها لأن ذلك محل اجتهاد وأما الشهادة على العقود المحرمة على وجه الاعانة عليها فحرام ويصح ضمان حارس ونحوه وتجوز حرب بما يذهب من البلد أو البحر وغاية ضمان مجهول

ومالم يجب وهو جائز عند أكثر أهل العلم مالك وإبي حنيفة واحد ومن كفل انسانا فسلمه الى المكفول له ولا ضرر في تسليمه برئ ولو في حبس الشرع ولا يلزمه اختياره منه اليه عند أحد الاثمة والسجبان ونحوه ممن هو وكيل على بذل التريم كالكفيل للوجه عليه احضار الخصم فان تمذر احضاره كان كما لو لم يحضر المكفول به يضمن ما عليه عندنا وعند مالك واذا لم يكن الوالد ضامنا لولده ولاله عنده مال يجب له على الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده ونحوه ولزمه ذلك

(فصل) والحالة على ماله في الدين ان اذن في الاستيفاء قطع واختار الرجوع ومطالبته وليس لابن أن يحيل على الأب ولا يبيع دينه اذا جوزنا بيع ما على التريم الا برضاء الأب وكره الامام أحمد أن يتزوج الرجل أو يقترض أو يشتري اذا لم يعلم الآخر بصرته أولا لان ظاهر الحال ان الرجل انما يامل من كان قادرا على الوفاء فاذا كنتم ذلك كان غاراً

(فصل) ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم واختاره طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهن الانسان مال نفسه على دين غيره كما يجوز أن يضمنه وأولى وهو نظير اعارة للرهن واذا اختلف الراهن والمترهن في قدر الدين فالقول قول المترهن مالم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو منذهب مالك ولا يفتك شيء من الرهن حتى يقضي جميع الدين وهو منذهب أحمد وغيره واذا لم يكن للديون وفاء غير الرهن وجب على رب الدين ايماله حتى يبيعه متى لم يمكن بيعه الا بخروجه من الحبس أو كان في يمه وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه أو يمشی معه هو أو وكيله

(باب الصلح وحكم الجوار) ويصح الصلح عن المؤجل بيمضه حالا وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ويصح عن ديه الخطأ وعن قيمة للتلف غير المثل باكثر منها من جنسها وهو قياس قول أحمد والنبن والمفعة التي لاقية لها عادة كالاقتطال بجدار السير والنظر في سراجها لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو اجارة اتفاقاً ولو اتفاقاً على بناء حائط بستان فبني أحدها فالتلف من الثمرة بسبب اهمال الآخر ضمن لشريكه نصيبه واذا احتاج الملك المشترك الى عمارة لا بد منها فلي أحد الشريكين أن يمر مع شريكه اذا طلب ذلك منه في أصبح قولي السلام ويلزم الا على التستر بما يمنع مشاركة الاسفل وان استويا وطلب أحدهما بناء السترة اجبر

الآخر منه مع الحاجة الى السترة وهو منسوب أحمد وليس للانسان أن يتصرف في ملكه بما يؤذي به جاره من بناء حمام وحائوت طباشير ودقاق وهو منسوب أحمد ومن لم يسد بئر سدا يمنع من الضرر بها ضمن ما تلف بها وله تلمية بنائه ولو أفضى الى سد القضاء عن جاره (قلت) وفيه على قاعدة أبي القباس نظر والله أعلم وليس له منه خوفا من نقص أجره ملكه بلا نزاع وللضاروة مبتها على التمسك والارادة أو على فعل ضرر عليه فتقصد الاضرار ولو بالتنازع أو فعل الاضرار من غير استحقاق فهو مضار وأما اذا فعل الضرر المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لا لتقص الاضرار فليس بمضار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة عنها بمدة طرق فلم يفعل فقال إنما أنت مضار ثم أمر بقطعها فدل على ان الضرر محرم لا يجوز تمكين صاحبه منه ومن كانت له ساحة تقي فيها التراب والحيوانات وتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران اما بمأرتها أو اعطائها لمن يمرها أو يمنع أن يقي فيها ما يضر بالجيران واذا كان المسجد ممددا للصلاة ففي جواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد أن يبنى فوق الوقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عند الجمهور واذا كان الجدار مختصا بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ويجب على الجار تمكين جاره من اجراء ما له في أرضه اذا احتاج الي ذلك ولم يكن على صاحب الارض ضرر في أصح القولين في منسوب أحمد وحكم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فالسابط الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الراكب أن يحني رأسه اذا مر هناك وان تغفل عن نفسه رعى عمامته أو شيع رأسه ولا يمكن أن يمر هناك جمل حال الا كسرت دقته والجمل الحمل لا يمر هناك فقتل هذا السابط لا يجوز احداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان على ولاية الامور الزامه بازالته حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

(باب الحجر) واذا لزم الانسان الدين بغير معاوضة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فاقول قوله مع يمينه في الاعصار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلتريعه منه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طولب بآداء دين عليه فطلب امهالا أهل

بتدوير ذلك اتفاقا لكن ان خاف غريمه منه احتاط عليه بملازمته أو بكفيل أو برسم عليه ومن
 كان قادرا على وفاء دينه وامتنع اجبر على وفائه بالضرب والحبس ولص على ذلك الائنة من
 أصحاب مالك والشافعي واحمد وغيرهم قال أبو العباس ولا أعلم فيه نزاعا لكن لا يزداد كل يوم
 على اكثر من التميزر ان قيل يتقدم والحاكم أن يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه واذا كان
 الذي عليه الحق قادرا على الوفاء ومطال صاحب الحق حتى أخرجه الى الشكاية فإغرمه بسبب
 ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غرمه على الوجه المتبادر ومن عرف بالقدره قاضي
 اساراه وامكن عادة قبل وليس له اثبات اساراه عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضي دينه من
 مال له فيه شبهة لانه لا يبقى شبهة بترك واجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحبها وجبته لم
 يسقط من حقوقه عليها شيء قبل الحبس بل يستحقها عليها بعد الحبس كحبسه في دين غيرها فله
 الزامها ملازمة بينه ولا يدخل عليها أحد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزله بلا اذنه اسكنها
 حيث شاء ولا يجب حبسه بمكان معين فيجزز حبسه في دار ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من
 الخروج ولو كان قادرا على اداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منه من فضول الاكل والشكاح
 فله ذلك اذ التميزر لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره اذا
 لم يتمدد حدود الله ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجورا عليه بنير حكم حاكم بالحجر وهو
 رواية عن أحمد ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يخل بالنفقة الواجبة وكلام أحمد يدل
 عليه وان نوزع المحجور عليه لخطر في الرشد فشهد شاهدان برشده قبل لانه قد يعلم بالاستفاضة
 ومع عدم اليقينة له على وليه أنه لا يعلم برشده والاسراف ماصرفه في الحرام أو كان صرفه
 في مباح قدرا زائدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهرا أولا وجب اغاذه كحاكم فاسق
 حكم بالمدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لسائر الاقارب ومع الاستقامة لا يحتاج
 الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولى وتكون الولاية لنير الأب والجد والحاكم وهو مذهب
 أبي حنيفة ومنصوص أحمد في الأم وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا
 والحاكم العاجز كالمدم ولومات من يتجر لنفسه وليتيه بماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن
 هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى يصطلحا كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد أنه يفرغ^(١) فمن فرغ

خلف واحدولو مات الوصى وجعل بقامال وليه كان ديننا في تركته ولو وصى اليتيم اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم الا من كان ثوباً خيراً بما ولى عليه أينما عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به ولا يستحق الاجرة للمساواة لكن اذا عمل اليتامى استحق اجرة المثل كالمثل في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الاذن لبيده مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقة فتسلطه عليه عدوان وتروى أبو العباس فيها اذا لم يمكن الولي خلاص حق موليه الا برفع من هو عليه الى وال يظلمه ويستحب التجارة بمال اليتيم لقول عمر وغيره انجروا باموال اليتامى كيلاً تأكلها الصدقة

(باب الوكالة) قال القاضي في ضمن مسألة بقاء الوكيل بموت الموكل فاما ان أخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاقه البد ويصير فانه تنسخ الوكالة بذلك فترق بين الموت وبين المتق والمبيع بأن حكم للملك هناك زال وهناك السلطة بعد الموت باقية على حكم مالكها وما قاله القاضي فيه نظر فان الائتمال بالموت أقوى منه بالمبيع والمتق فان هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بضم الله تعالى واذا تصرف بلا اذن ولا ملك ثم تبين أنه كان وكيلاً ومالكاً في صحة تصرفه وجهان كما لو تصرف بماله لم يلزم تصرفه باذن ثم تبين ان الاذن كان من غير الملك والمالك اذن له ولم يعلم أو اذن بناء على جهة ثم تبين أنه لم يكن يملك الاذن بها بل بغيرها أو بناء انه مالك شبر ثم تبين انه كان وارثاً فان قلنا يصح التصرف في الاول فنهنا أولى وان قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لانه كان مباحاً له في الظاهر والباطن لكن الذي اعتقده ظاهراً ليس هو الباطل فتظيره اذا اعتقد أنه محدث فظهر ثم تبين فساد طهارته وانه كان متطهراً قبل هذا ولو وكل شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ومحوه فقال الوكيل الاول للوكيل الثاني بيع هذا ولم يشعر انه وكيل الموكل قال أبو العباس سئل عن هذه المسئلة فقامت نسبة أنواع التوكيل والموكلين الى الوكيل كنسبة أنواع التملك للملكين الى الملك ثم لو ملك شيئاً لم يحتاج أن يبين هل هو وكيله أو وكيل فلان وان كان الحكم فيها مختلفاً بالنسبة الى الموكل والمملك (قول) وهنا في رجل دفع الى رجل ثوباً يمينه فباعه واخذ الثمن فوهبه المشتري من الثمن درهماً فان الضمان على الذي باع الثوب قد نص أحمد على ان ما حصل للوكيل من زيادة فهو للبائع وما قص فهو عليه ولم يفرق بين أن يكون

التقص قبل لزوم المقد أو بعده وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كأهل الديوان قوله أولي بالقبول من وكيل التصرف لانه مؤتمن على نفس الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة ونظير اقرار كتاب الاسراء واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم والقرار كتاب السلطان وبيت المال وسائر أهل الديوان بما على جهتهم من الحقوق ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة والخراج ونحو ذلك فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة وان استعمل الأمير كتابا جاييا أو عاملا ثم بما اذهب من حقوق الناس لتصرفه ومن استأمنه أميرا على ماله غشى من حاشيته ان منعهم من طلبهم المتضمنة لزمه فل ما يمكنه وملكه أصلح للأمير من تولية غيره فيرفع منهم لاسيا وللاخذ شبهة قال في الحرر وإذا اشترى الوكيل أو المضارب باكثر من ثمن للثل أو باع بدونه صبح ولزمه التقص والزيادة ونص عليه قال أبو المباس وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت المال ونحو ذلك وقال هذا ظاهر فيما اذا فرط وأما إذا احتاط في البيع والشراء ثم ظهر غبن أو عيب لم يقصر فيه فهذا مذکور بشبه خطأ الإمام أو الحاكم وبشبه تصرفه قبل حله بالزل وأين من هذا الناظر والوصي والإمام والقاضي إذا باع أو أجزأ أو أزارع أو مضارب ثم تبين الخطأ فيه مثل ان يأسر بمائة أو غرس ونحو ذلك ثم تبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك المضارب والشريك فان عامتهم يتصرف لتغيره بوكالة أو ولاية فليجتهد ثم يظهر فوات المصلحة أو حصول للفسدة ولا لزوم عليه فيها وتضمن مثل هذا فيه نظر وهو يشبه بما اذا قتل في دار الحرب من يظنه حرييا فان مسلما فان جماع هذا انه يجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف يجتمع عليه الامر والضمان هذا القرب هو خطأ في الاعتقاد والقصد لافي العمل وأصول المنهب تشهد له بروايتين قال أبو حفص في المجموع وإذا سعى له ثمن فتقص منه نص الإمام احمد في رواية ابن منصور اذا أسر رجلا أن يبيع له شيئا فباعه باقل قال البيع جائز وهو ضامن لما نقص قال أبو المباس لعله لم يقبل قولهما على المشتري في تقدير الثمن لانهما يريان فساد المقد وهو يدعي صحته فكان القول قوله وبضمن الوكيل التقص واذا وكله أو أوصى اليه أن يتصدق بمال ذكره فانه يصح وتضمن للمطلى الى الوكيل أو الوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية والوكالة مثلها وكذلك لو وكله أو أوصى اليه باخراج حبه عنه وان وكله أو أوصى اليه أن يقف

عنه شيئا ولم يمين مصرفا فيبني أن يكون كالصدقة فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة
 ويبقى إلى الوكيل والوصي تعيين المصرف وإن عين مصرفا منعطا فيبني أن يكون إلى الوصي
 تنسيبه بذكر مصرف مؤيد إلا أن يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وهم الفقراء
 وإنما انظر الوصي في تعيين أفراد الجهة بخلاف الوقف فإنه لا يتبين له جهة معينة شرعا ولا عرفا
 قال كلام في هذا يبني أن يكون كالونذر أن وقف أو تصدق به وحديث أبي طلحة يقتضي أن
 من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن يصرفه في إقره وإن كان سهم غني وهذا يقتضي أن
 الصدقة المطلقة في النذر ليست عمولة على الصدقة الواجبة في الشرع لكن على جنس المستحبة
 شرعا ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك وشبهه ههنا من أصلنا لو نذر أن يصلي هل يحمل
 على أدنى الواجب أو أدنى التطوع فينبى الوكالة والأيمان مشابهات والوكيل أمين لأمان عليه
 ولو عزل قبل علمه بالعزل ولنا ينزل لعدم قريبطه وكذا لا يضمن مشتر الاجرة إذا لم
 يعلم وهو أحد القولين ومن وكل في بيع أو استجار أو شراء فإن لم يسم الموكل في العقد
 فضا من الأروايتان وظاهر الذهب تضمنه ولو تصرف الوكيل فادعي الموكل أنه عزله قبل
 التصرف لم يقبل فلو أقام بينة بحد آخر وحكم به حاكم فإن لم ينزل قبل العلم صح تصرفه والا
 كان حكما على النائب ولو حكم قبل هذا الحكم بالصحة حاكم لا يرى عزله قبل العلم فإن كان
 قد بلغه ذلك بعد الحكم الناقض له فهو مردود والا وجوده كمنه قال القاضي في المبرد وابن
 عقيل في الفصول ولو جاء رجل إلى امرأة فقال لها وكنتي فلان لا زوجك له فرغت في ذلك
 وأذنت لوليها في تزويجها ثم إن ذلك للموكل أنكر أن يكون وكله في التزويج له فالتقول قوله
 ولا يلزمه النكاح ولا يقرم للوكيل بل يحكم بطلانه ويترفع على هذا أن الرجل إذا وكل وكلا
 في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حال العقد أنه تزوجها فلان فإن أطلق ولم
 يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لأن الظاهر أنه عقد العقد لنفسه ونيته
 أن يعقد له نكاحه وإذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد اخل بالمقصود ولو وكله أن يشتري له سلعة
 فاشترها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان بل إذا أطلق ونوى الشراء له صح لان المقصد منه
 حصول الثمن وقد وجد وإذا بطل عقد النكاح في حقها فهل يلزم الوكيل نصف الصداق
 على روايتين قال أبو العباس قد جلا فيا إذا لم يسم الوكيل الموكل في العقد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجتك فلانة فقال قبلت فقد انعقد النكاح في الظاهر لو قيل فاذا قال
نويت ان النكاح لموكلتي فهو يدمي فساد العقد وان الزوج غيره فلا يقبل قوله على المرأة الا ان
تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولوا واحدا الا ان هنا الانكاح من الزوج بخلاف مسألة انكار
الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يحصل أن يكون له لكان له وجه ولو كان لرجل زوجة بآئنة منه
فزوج غيرها ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة وقال متى رددتها كان طلاقها بيدك الى مدة
عشرين سنة وقد طلق التي يدها الوكالة فهذه للمسألة قد يظن من يظن ان الوكالة بمالها بناء
على ان الزوج اذا وكل امرأته في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة بالتطليق كما ذكره
الفقهاء وليست كنتك والصواب في هذه الصورة انها تبطل بالتطليق لأنه هناك لم يرد أن
يطلقها وقد استناب غيره في ذلك وانما يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصا هنا المراد تمكينها هي
من الطلاق ثلاثا تبقى زوجة الا برضاها وأما بدالينونة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها
وهذا كله اذا جمل الشرط لازما وأما اذا لم يحمله شرطا لازما فيكون كما لو قال لها ابتداء
أمرك يدك أو أمر فلانة بيدك فان هذا له الرجوع فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في
استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع اليه ولا اليمين ان كذبه والذي يجب أن يقال ان الغريم
متى غلب على ظنه ان الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى الذي بهت النبي
صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامة فهل يقول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه
الدفع وأما في القضاء فان كان الموكل عدلا وجب الحكم لان العدل لا يحمده والظاهر انه
لا يستثنى فان دفع من عنده الحق الى الوكيل ولم يصدقه بأنه وكيل وانكر صاحب الحق
الوكالة رجع عليه وفاقا ومجرد التسليم ليس تصديقا وكذا ان صدقه في أحد قولى اصحابنا بل
نص امامنا وهو قول مالك لانه متى لم يبين صدقه فقد غره وكل اقرار^(١) كذب فيه يحصل
بما يمكن اسأوه ويجعل انسا مثل بقول وكنت فلانا ولم توكله فهو نظير أن يحمده الوصية فهل
يكون جعده رجوعا فيه وجهان واذا اشترى شيئا من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى
عليه ولو نوى شراؤه لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالتصيب لكن لو نوى أن يبيع للمالك له
وهذه نية محرمة فتقع باطلا وصير كأن العقد عري عنها اذا كان يريد النقد من مال المولى عليه

أو للوكيل قال أبو العباس في تعاليقه القديمة حديث عروة في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بمعلوم إذا اشترى به أكثر من القدر جاز له بيع الفائض وكذا ينبغي أن يكون الحكم وينتج على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي (قلت) ما قاله أبو العباس من النقل فصحيح قال صاحب الكافي ظاهر كلام أحمد صحة ذلك الحديث من عروة ولكن ذكره في وكالة الكافي فنسب العلم لأبي العباس فكتب كفالة الكافي والله أعلم

(فصل) الاشتراك في مجرد الملك بالنقد مثل أن يكون بينهما عقار فيشيعانه أو يتماقدا على أن المال الذي لهما المعروف بهما بينهما يكون نصفين ونحو ذلك مع تساوي ملكهما فيه فجوازه متوجه لكن يكون قياس ما ذكره في الشركة أنه ليس بيع كما أن القسمة ليست بيعا ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة فإن شرطت مطلقا فله نفقة مثل طعامه وكسوته وقد يخرج لنا أن المضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال وقال أبو العباس أيضا ^(١) يتوجه فيها ما قلناه في نفقه في الصبي إذا أحبه الولي هل يكون الزائد فيها من مال الصبي أو مال الولي على القولين كذلك وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود وإن تخلط الأعيان كما تصح الأقسام بالمطابقة وإن لم تتميز الأعيان ولو دفع دابته أو نخله إلى من يقوم به وله جزء من ثمانية صبح وهو رواية عن أحمد ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذمم وهو رواية عن أحمد فإن تكافأت الذمم بقياس للمذهب في الحرة على ولي ^(٢) وجوبها ولو كتب رب المال للجاني والسمسار ودية ليسلها إلى الصبي في التسليم ماله وأمره أن لا يسلمه حتى يقتض منته فغالب ضمن لتفريطه ويصدق الصبي مع بيته والورقة شاهدة له لأن العادة جارية بذلك وتصح شركة الشهود وللشاهد أن يقيم مقامه إن كان الجمل على عمل في القصة وإن كان على شهادته بيته فالاصح جوازه ولما لم أنكرهم لازله نظر في المدالة وغيرها وإن اشتركوا على أن كلما حصله كل واحد منهم بينهم بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر وإن لم يعمل فهي شركة الأبدان تجوز بحيث يجوز به الوكالة وأما حيث لا تجوز فيه وجهان كشركة الدلائن وقد نص أحمد على جوازها فقال في رواية أبي داود وقد سئل عن الرجل يأخذ الثوب ليبيعه فيدفعه إلى الآخر يبيعه ويتناصفه فيما يأخذ من الكراء

لقدى باعه الا أن يكون يشتركان فيها أصابا ووجه صحها ان يبع الدلال وشراؤه بمنزلة خياطة الخياط وتجارة التجار وسائر الاجراء للمشتريين ولكل منهم أن يستتيب وان لم يكن للوكيل أن يوكل وماخذ من منع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاجارة وليس الامر كذلك وعمل الخلاف في شركة الدالين التي فيها عقد فاما مجرد النداء والمرض واحضار الديون فلا خلاف في جوازه وتسليم الاموال الى الدالين مع العلم باشتراكهم اذن لم ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يبط غيره واشتركا في الكسب جاز في اظهر الوجهين وموجب المقدم المطلق للتساوي في العمل واما باعطائه زيادة في الاجرة بقدر عمل وان اتفقوا على أن يشترطوا له زيادة جاز وليس لولى الامر للنقض بمنعه في شركة الابدان والوجوه والمسافة والمزارة ونحوها مما يشرع فيه الاجتهاد والرجح الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه فقيل هو للمالك قطع كماء الاعتاب وقبل للعامل فقط لان عليه الضمان وقيل يتصدقان به لانه ربح خيث وقيل يكون بينهما على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة وهو أصحهما وبه حكم ممر بن الخطاب رضي الله عنه الا أن يجزبه على غير وجه المدوان مثل أن يمتد انه مال نفسه فتبين مال غيره فهنا يقتسمان الربح بلا رب وذ كر أبو العباس في موضع آخر انه ان كان علما بأنه مال الغير فهنا يتوجه قول من لا يبطه شيأ لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سببا للإباحة فاذا تاب سقط حتى الله التوبة وأيسر له حيثن بالقسمة فاما اذا لم يقب في حله فطر وكذلك المتوجه فيها اذا غصب شيأ كفرس وكسبه به مالا كالصيد أن يحمل المكسوب بين الغاصب ومالك الغاية على قدر تقههما ان تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس ثم يقسم الصيد بينهما وأما اذا كسب البدن فالواجب أن يعطى المالك أكثر من الامرين من كسبه أو قيمة تقه ومن كانت بينهما أعيان مشتركة مما يكال أو يوزن فاخذ احدهما قدر حقه باذن حاكم جاز فولا واحدا وذلك بدون اذنه على الصحيح انتهى

(باب المزارعة والمسافة) ولو دفع أرضه الى آخر يفرسها بجزء من الفراس صح كالزراعة واختاره أبو حفص المكي والياضي في تملقه وهو ظاهر مذهب احمد ولو كانت الارض منروسة فمامله بجزء من غراسها صح وهو مقضي ما ذكره أبو حفص ولا فرق بين أن يكون الفارس ناظر وقف أو غيره ولا يجوز لناظر بعهده نصيب الوقف من السجرة وللعاكم الحكم

لزومها في عمل النزاع قطع والحكم له من جهة عوض الثقل ولولم يتم به يتفلاؤه الاصل ويجوز
 للانسان أن يتصرف فيها في يده بلوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية بأنه ليس ملكا له لكن
 لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حفص أنه يجوز أن يفاوسه بجزء من الارض
 كما جاز النسخ بجزء من غزل نفسه فإن اشترط في الفلوسة أن يكون على الناس الماء أو بعضه
 فالتوجه ان الماء كالنرس وكالبذر كما يسجى مثله في للزواجات لان الماء أصل يفتى ومتى كان
 من العامل أصل فإن فيه روايتان وان فافسه على ان رب الارض تكون له دراهم مسماة الى حين
 اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا شريكين في الثمر قال أبو الباس فلهذا لا أعرفها منقولة وقد يقال
 هذا لا يجوز كما اذا اشترط شيئا مقدرا فانه قد لا يحصل الا ذلك للشرط فيبقى الاخر لاشي له
 لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقى الشجر والقيام عليها اذا باع نصيبه
 من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز. صرح شرطه كالكتاب اذا بيع على كتابته هذا قياس
 للذهب واذا لم يتم الناس بما شرط عليه كان (رب الارض النسخ فاذا فسخ العامل أو كانت
 فاسدة فرب الارض أن يملك نصيب الناس اذا لم يتفقا على التعلل واذا ترك العامل العمل
 حتى فسد الثمر فينبئ أن يجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم محي لوم عمل بطريق الاجتهاد
 كما يضمن لو يرس الشجر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزز وهو
 سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية مثل أن ينصب الشجر فاصب
 وسطها عن السقي حتى يفسد ثمرها اما الضمان باليد العادية كالضمان بسبب الاتلاف لاسيما
 اذا انضم اليه العادية واستبلاؤه على الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه هل هو بدادية فيه نظر
 لكنه سبب في الاتلاف وهذا في القوائد نظير المنافع فان المنافع لم توجد وانما المناصب منع
 من استيفائها وحاصله ان الاتلاف نوحان اعدام موجود وقوت لمدوم انقضاء سبب وجوده
 وهذا قوت وعلى هذا فالعامل في المزارعة اذا ترك العمل قد استولى على الارض وقوت
 قصا فينبئ أيضا ضمان اتلاف أو ضمان اتلاف وبدل كلف هل يضمن اجرة اجرة المثل أو
 يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثله معروف فقياس
 بمثلها اما على ما ذكره اصحابنا فينبئ أن يضمن باجرة المثل والاصوب الاتيس المنصب أن
 يضمن بمثل ما ثبت وعلى هذا فلا يكون ضمان يد وانما هو ضمان تعزير^(١) والمزارعة احل من

الاجارة لا شتر كهما في النعم والمنعم ولا يشترط كون البذر من رب الارض وهو رواية عن
 احمـد اختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان الارض ومن ثاـن العـمل ومن ثاـلـك البـذر
 ومن رابع البقر صبح وهو رواية عن احمـد واذا ثبت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع على قدر
 منفعة الارض والحب في اصح القولين وان شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره وقسمان
 الباقي جاز كالضاربة وكاتقسامهما مايتي بعد الكلف واذا صحت المزارعة فيلزم المقتطع^(١) عشر
 نصيبه ومن قال المشر كله على الفلاح فقد خالف الاجماع وان الزموا الفلاح به فستله القفر
 والحق ظاهر فيجوز له قدر ماظلم به وللصاح على المالك ويقع في الكلف السلطانية العرف
 ما لم يكن شرط وما طوب من القرية من الوظائف السلطانية ونحوها فلي قدر الاموال وان
 وضعت على الزرع فلي ربه وان منعت مطلقا فالمادة ولا يجوز أن يشترط للمقتطع على الفلاح
 شيأ ما كولا وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقتطع والمشر والرثاسة ان كانت لودفعت مقاسمة
 قسمت أو جرت العادة بمقدار فأخذ قدره فلا بأس وهدية الفلاح للمقتطع انما هي بسبب الاتصاف
 فينبى أن يحسبها له مما عنده أولا يأخذها واذا فسدت للمزارعة أو للسافة أو للضاربة استحق
 العامل نصيب المثل وهو ما جرت العادة في مثله لا اجرة للمثل واذا كنا نقول في التناصب ان
 زرعه رب الارض وعليه النفقة فلأن قول مثل ذلك في المزارعة الفاسدة ان الزرع لرب الارض
 وان كان البذر لنبيه أولى والله أعلم

(باب الاجارة) وهل تنعقد الاجارة بلفظ البيع فيه وجهان يشتان على ان هذه المداونة
 نوع من البيع أو شبه به ويصح أن يستأجر الدابة بلفظها وهو رواية عن احمـد وجزم به القاضي
 في التعليق ويصح أن يستأجر^(٢) لابنه ولو جعل الاجرة نفقة نص مالك على
 جواز اجارة^(٣) لابنه فمن اصحابه من جوز ذلك بما نصه ومنهم من منع^(٤)

بها مورد النص ولم يدل عليها نصه واذا استأجر لبنة فنقص عن العادة كبير المادة بجير المادة
 في المنفعة بملك المستأجر وأما الارض فيجوز اجارة ماقتاة مدة وما قبض تركه راما^(٥) ويجوز اجارة
 الشجر لاخذ ثمره والسمغ ليشته وهو قياس المذهب فيما اذا أجره كل شهر بدوم ومثله وكلا

(١) كذا بالاصل (٢) هكذا بياس بالاصل (٣) هكذا بياس بالاصل (٤) هكذا بياس بالاصل

(٥) كذا بالاصل

اعتقت عبدا من عبديك فلي تمتعه فانه يصح وان لم يمتنع والتمن ويجوز للمؤجر اجارة العين
 للمؤجرة من غير المستأجر في مدة الاجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الاجرة
 من المستأجر الاول وظل بعض الفقهاء فافق في نحو ذلك بشهاد الاجارة الثانية فلنا منه ان
 هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك بل هو تصرف فيما استحقه على المستأجر
 ويجوز اجارة الاقطاع (قال أبو العباس) وما علمت أحدا من علماء الاسلام الاثمة الاربعة قال
 اجارة الاقطاع لا تجوز حتى يحدث بعد اهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز ويجوز للمستأجر
 اجارة العين للمؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الاجرة وزيادة وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي فان
 شرط للمؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة الا بنفسه أو أن لا يؤجرها الا لعدل أو لا يؤجرها
 من زيد (قال أبو العباس) قياس المذهب فيما أراه أنها شروط صحيحة لكن لو تفرع على المستأجر
 الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو ارادة سفر ونحو ذلك فينبى أن يثبت له الفسخ كما لو
 تفرع تسليم المنفعة ولو اضطر الى السكنى في بيت انسان لا يجرد سواها أو النزول في خان مملوك
 أو رحا لظمن أو غير ذلك من المنافع وجب بدله باجرة المثل بلا نزاع والاظهر أنه يجب بدله
 عابا وهو ظاهر المذهب ويجوز أن يأخذ الاجرة على تسليم الفقه والحديث ونحوهما ان كان
 محتاجا وهو وجه في المذهب ولا يصح الاستتجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل
 عن أحد من الاثمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القاري اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب
 له فأى شيء يهدى الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستتجار على مجرد التلاوة
 لم يقل به أحد من الاثمة وانما تنازعوا في الاستتجار على التلميم ولا بأس بجواز اخذ الاجرة
 على الرقية ونص عليه أحمد والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ايجع لأن ييجع ليأخذ فن احب
 ابرار الميت بروية المشاعر يأخذ لييجع ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين من يقصد
 الدين والدنيا وسيله وعكسه فلا شبه ان عكسه ليس له في الآخرة من خلاق والاعمال التي
 يختص فاعلم ان يكون من أهل القرية هل يجوز ايقاعها على غير وجه القرية فن قال لا يجوز
 ذلك لم يجز الاجارة عليها لانها بالموضقع غير قرية وانما الاعمال بالينيات والله تعالى لا يقبل
 من العمل الا ما أريد به وجهه ومن جوز الاجارة جوز ايقاعها على وجه القرية وقال تجوز
 الاجارة عليها لما فيها من قمع المستأجر وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا واجرة بل

رزق للائمة على الطاعة فمن عمل منهم لله أثيب وما يأخذه رزق للائمة على الطاعة وكذلك
 المال الموقوف على أعمال البر والموصى به والمنذور كذلك ليس كالاجرة هو الجعل في الاجارة
 الى ماله الاختصاص فلا يستأجر أرضاً من جندى ثم يفسد فاضباً وانتقل الانتفاع الى آخر فالجندى
 الثاني لا يترمه حكم الاجارة الاولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القصب وكذا لتيرمه على الصحيح
 ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الاول واذا وقعت الاجارة بالشهر فالتدبير وقع في اثناء الشهر
 قبه من أحد روايتان احدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الانبات بالمدد وباقي الشهور بالاملة
 وعلى هذه الرواية فاما يعتبر الشهر الاول بحسب تمامه وقصاته فان كان تماً كل تماً وان كان
 ناقصاً كل ناقصاً فاذا وقع أول المدّة في عاشر الشهر مثلاً كل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني
 ان كان الشهر الاول ناقصاً وليس للوكيل أن يطلق في الاجارة مدة طويلة بل العرف كستين
 ونحوهما هو اذا شرط الواقف ان النظر للموقوف عليه أو آتي بلفظ يدل على ذلك فأقضى بمض
 اصحابنا ان اجارة كاجارته الناظر على ما ذكره ابن احمّد ان ليس كذلك وهو الأشبه وتفسخ
 اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في أصبح الوجهين وصناعة التجميع واخذ
 الاجرة عليها وبذلها حرام باجماع المسلمين وعلى ولاية امور المسلمين المنع من ذلك والقيام في
 ذلك في افضل الجهاد في سبيل الله واذا ركب المؤجر الى شخص ليؤجره لم يجر لتيرمه الزيادة
 عليه فكيف اذا كان المستأجر ساكناً في الدار فانه لا يجوز الزيادة على ساكن الدار واذا وقعت
 الاجارة صحيحة فهي لازمة من الطرفين ليس للمؤجر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق
 الاثمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفرق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث فتقبل الزيادة
 أو أقل فلا تقبل فهو قول مبتدع لأصل له عن أحد من الاثمة لا في الوقف ولا في غيره ولو انزم
 المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم يترمه أخافاً ولو انزمها بطيب نفس منه في لزومها
 له قولان فمنه الشافعي وأحمد لا يترمه أيضاً بناء على أن الحاق الزيادة والشروط بالمقود اللازمة
 لا يصح وتزومه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة
 ومالك وأحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالمقود اللازمة لكن اذا كانت المادة
 لم تجز بان أحد هؤلاء يلحقها بطيب نفسه ولكن خوفاً من الاخراج فينئذ لا يترهم بالاتفاق
 بل لم استرجاعها ممن قبضها منهم واجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وانما هي مالتساوي الشيء

في نفوس أهل الرغبة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه ولو
استأجر قفاحه يحمل الجواز ويجوز اجارة القصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها تنبت للبروق
التي فيها بمنزلة من يسقي الأرض لينبت فيها الكلا بلا بذر وإذا عمل الاجير بعض العمل أعطى
من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تسجيل الاجرة في أصح تولي العلماء
وهذا على قول من يقول لا يحمل الدين بالموت ظاهر وكذا على قول من يقول بحمله في أظهر
قولهم اذ يفرقون بين الاجارة وغيرها كما يفرقون في الأرض المكترة اذا بيعت أو وريث فان
الحكر يكون على المشتري والواث وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع
ومن تركه لليت في أظهر قول العلماء ويجوز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد في أظهر قولهم
ولا يجوز أن يستأجر من يصلى منه نافذة ولا فريضة في جنبه ولا يمنة باقيا الأتمة وإذا تقابلا
الاجارة أو فسخا المستأجر بحق وكان حرثا فله ذلك وليس لاحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه
سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة بل اذا بقي عليه أجره المثل وترك القابلة ونحوها الاجرة
لحاجة المقبولة أفضل من اخذها والصدقة بها واجارة للضابط يفسر شيئين أن يؤثر سنة أو سنتين
والثاني أن يؤثر مدة لا يمكن الانتفاع بالمأخوذ لما استؤجر له في المدة فمن الحكم
من يرى ان الاجارة لا تجوز الا اذا أمكن الانتفاع بالمعين عقب العقد فان أراد أن
يستأجر الأرض للأزدراع ونحوه كتب فيها انه اسأجرها مقيلا وصرحا ومزدرعا ونحو ذلك
لتكون المنفعة ممكنة حالة العقد ونصوص الامام احمد كثيرة في المنع من اجارة السلم داره من
أهل التمة وبها لم يختلف الأصحاب في هذا المنع هل هو كراهة تنزيه أو تحريم فاطلق
ابو علي وأبو موسى والآدمي بالكراهة وأما الخليل وصاحبه فقتضى كلامهما وكلام القاضي
تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الأمرين وهذا الخلاف عندنا والزم في الكراهة انما محله
اذا لم يقدر الاجارة على المنفعة المحرمة فلما أن أجره إياها لأجل بيع الحر واتخاذها كنيسة لم يجر
قولا واحدا قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجل ينسل المبت بكراهة قال ذكرنا واستعظم ذلك
قلت يقول أنا قصير قال هذا كسب سوء ووجه هذا النص أن تسيل المولى من أعمال البر
والتكسب بذلك يؤذن بتنى موت المسلمين فسيبه الى الاحتكار قال أصحابنا يستحب أن يهوى
الطير عند القطام عبدا أو أمة اذا أمكن للخبر ولعل هذا في المتبرعة بالرضاع وأما في الاجارة فلا يفتقر

الى تقدير عرض ولا الى صينة بل ما جرت العادة بانه اجارة فهو اجارة يستحق فيه اجرة
المثل في اظهر قول العلماء • قل احمد بن الحسين قال سأل رجل احمد بن حنبل وانا اسمع من
رجل يأخذ الاجرة على كتابة العلم قال أبو عبد الله اكرهه لا تأخذ على شيء من أعمال البر اجرة
وكان أبو عينة لا يراه قال القاضي ظاهر هذا المنع (قال أبو العباس) لعله مع الغنى والا فهو بعيد
قال القاضي في التعليق اذا دفع الى دلال ثوباً أو داراً وقال له بيع هذا ففسي وعرض ذلك على
جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك
المشتري أو من غيره لم تخرجه اجرة الدلال للمبيع لان الاجرة انما جعلها في مقابلة العقد وما
حصل له ذلك (قال أبو العباس) الواجب أن يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل
الجماعات وتصح اجارة الارض للزروع ببعض الخارج منها وعمر ظاهر المذهب وقول الجمهور
قال ابن منصور قلت لاحمد الرجل يستأجر البيت اذا شاء اخرجه واذا شاء اخرج قال قد وجب
فيهما الى أجله الا أن يهدم البيت أو يترك الدار أو يموت البعير فلا ينتفع المستأجر بما استأجر
فيكون عليه بحساب • اسكن أو ركب قل القاضي ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة
(وقال أبو العباس) هذا اشتراط التجار^(١) لكنه في جميع المدة مع الاذن في الانتفاع فاذا ترك الاخير
ما يلزمه عمله بلا عذر فلفظ ما استأجر عليه ضمنه والمستأجر مطالب بالمؤجر بالمارة وهي واجبة من
وجوب من جهة حق أهل الوقت ومن جهة حق المستأجر • واتخاذ الحيلولة صناعة يتكسب بها
هو مما نهى عنه عند إمكان الاستثناء عنه فانه يفضي الى كثرة مباشرة النجاسات والاعتناء بها
لكن اذا عمل ذلك العمل بالموض استعفه والا فلا يجتمع عليه استعماله في مباشرة النجاسة
وحرمانه اجرة ونهى عن أكله مع الاستثناء عنه أنه ملكه واذا كانت عليه نفقة وحق
أو بهائم يحتاج الى فقها اتفق عليها من ذلك لثلا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجا الى هذا
الكسب ليس له ما يفنيه عنه الا للسألة للناس فهو خير له من سألته الناس كما قال بعض السلف
كسب فيه دناءة خير من سألته الناس واذا يمت البين للمؤجر أو المرونة ونحوهما مما به
تعلق حق غير البائع وهو عالم بالبیب فلم يتكلم فينبى أن يقال لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد
هذا لان اخباره بالبیب واجب عليه بالسنة بقوله ولا يحل لمن علم ذلك الا أن يئنه فكأنه

تبرر والتار ضامن وكذا ينبغي أن يقال فيها إذا رأى عياقلم فيه وفي جميع الواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون إذا فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح يكون تبررا فيكون ضامنا بحيث أنه ليس له أن يطالب للمشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندما كفعل المحرم كما يقال فيمن قدر على انجاء انسان من هلاكه بل الضمان هنا أقوى وظاهر كلام الامام أحمد في رواية الميموني أن من باع العين المؤجرة ولم يقين للمشتري أنها مستأجرة أنه لا يصح البيع ووجهه أنه باع ملكه وملك غيره فهي مسألة طريق الصفقة

(فصل) والعارية يجب مع غناء المالك وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهي مضمونة يشترط ضمانها وهي رواية عن أحمد ولو سلم شريك شريكه دابة ففقت بلا تمد ولا تقيط لم يضمن ويمس المذهب إذا قال أعركك دابتي لتلفها أن هذا يصح لأن أكثر ما فيه أنه بمنزلة استئجار العبد بظامه وكسوته لكن دخول الموضع فيه يلحقه بالاجارة لأن يكون ذلك يسيرا لا يبلغ اجرة المثل بلا تمد فيكون حكم العارية باقيا وهذا في النافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الاعيان (قال أبو العباس) في قديم خطه ثقة العين المارة يجب على المالك أو على المستعير لأعرف فيها قولا إلا أن يماس المذهب فيما يظهر لي أنها يجب على المستعير لأنهم قد قالوا أنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها إذا تلفت وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه سوى نقص النافع للأذن له فيها ثم أنه خطر لي أنها تخرج على الأوجه في ثقة الدار للموصى بمنفعتها قطع أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثانيها على المالك للنفع وثالثها في كسبها فإن قيل هنالك المنفعة مستحقة وليس بذلك هنا فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة غير أن للمستعير ينفع بها بطريق الأباحة وهذا قوي وجوبها على المير والاصل الأول أقوى وجوبها على المستعير ثم أقول هذا لا تأثير له في سألنا أن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بدليل ما لو كان وأهب المنفعة أباً وكان الموهوب له ابنه وهذه في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسألة أبو العباس بن النجاشي في شرح الهداية قال وثقة العين المارة واجبة على المير وواقعه في الرامة وقال وعلي للمستعير مؤنة رد الممار لا مؤنة عينه وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب السبق

ويجوز للعب بما قد يكون فيه مصلحة بلامضرة (وظاهر كلام أبي العباس) لا يجوز للمعروف بالطلاب والنفقة وكلما أفغى كثيرا إلى حرمة إذا لم يكن فيه مصلحة بل حجة لأنه يكون سببا للشر والقساد وما أُلحى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهي عنه وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة وأما سائر ما ينهي به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم أن عائشة رضي الله عنها وجواز كنّ معها يلعبن بالبنات^(١) وهو اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن فيرخص فيه للصغار ولا يرخص فيه للكبار^(٢) والصراع والسبق بالانضمام ونحوهما طاعة إذا قصد به نصر الاسلام وأخذ السبق عليه أخذ بالحق فالمنالبة الجائزة محل بالمعوض إذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مرأته أبي بكر رضي الله عنه وهو أحد الوجهين في المذهب قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وفاقا للمنفعة لقيام الدين بالجهاد والعلم والله أعلم وتجزز السابقة بلا محله^(٣) ولو أخرج التساو وتصح شروط السبق للانشاد وشراء قوس وكراة حاتوت واطعام الجماعة لأنه مما يمين على الرمي

كتاب الغضب

قال في الحرر وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما قوله على مال الغير ظلما يدخل فيه مال المسلم والمعاهد وهو المال المصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب فإنه ليس بظلم ويدخل فيه استيلاء المحاربين على مال المسلمين وليس بجيد فإنه ليس من النصب المذكور حكمه هنا باجماع المسلمين إذ لا خلاف أنه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وإنما الخلاف في وجوب رد عينه وأما أموال أهل النبي وأهل العدل فقد لا يرد لأن هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها ومتى أنلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمنت وإنما الخلاف في ضمانها بالاتلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما أخذ لثبوتك والقطعاع من أموال الناس بغير حق من المكوس وغيره أفا ما استيلاء أهل

(١) قوله يلعبن بالبنات إلح كذا بالأصل

(٢) قوله لا محله إلح كذا بالأصل

الحرب بعضهم على بعض فيدخل فيه وليس يجيد لانه ظلم فيحرم عليهم قتل النفوس وأخذ الاموال الا بامر الله لكن يقال لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة اليه لم يصير ظلما في حقنا ولا في حق من أسلم منهم فاما ما أخذ من الاموال والنفوس أو أُلْف منها في حال الجاهلية أمر قراره لانه كان مباحا لكن لما كان الاسلام عني منه فهو عفو بشرط الاسلام وكذلك بشرط الامان فلو تحاكما اليه مستأمنان حكمتا بالاستقرار واذا كان التلف مما لا يباع مثل الثمر والزروع قبل بدو صلاحه فهنا لا يجوز تعويمه بشرط القطع لانه مستحق للابقاء وقد لا يكون له قيمة بل كالجنين في الحيوان فهنا اما أن تقوم مستحق الابقاء والا لم يجز يبعه كذلك واما ان يقوم مع الأصل ثم يقوم الاصل بدونه واما ان ينظر الى حال كاله فيقوم بدون نفقة الابقاء فيه فنظر لا مكان فقه قبل واما اذا جاز يبعه مستحق الابقاء فيقوم مستحق الابقاء كما يقوم المنقولات مع جواز الاتات عليها جميعا (قال أبو العباس) سئلت عن قوم اخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم ردت عليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض قال فاجبت انه ان عرف قدر المال تحقيقا قسم للوجود عليهم على قدره وان لم يعرف الا عدده قسم على قدر العدد لان المالكين اذا اخطأ قسم بينهما وان كان كل منهم يأخذ عين ما كان للآخر لان الاختلاط جعلهم شركاء لاسيما على اصلنا ان الشركة تصح بالمقد مع امتياز للمالكين لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط في المائات وعلى هذا فينبى انه اذا اشتراكا بما يشابه من الحيوان والثياب أنه يصح كما لو كان رأس المال دراهم اذا صحناها بالعرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه فسد القسم يقسم على قدر المالكين فان كان المرود جميع ملهم فظاهر وان كان بعضه فذلك البعض هو بعض المشترك كما لو رد بعض الدراهم المختلطة بقي ان كان حيوانا قبل يجب قسمته اعيانا عند طلب بعضهم فولا واحدا أو يخرج على القولين في الحيوان للشرك الاشبه خروجه على الخلاف لانه اذا كان لاحدم عشرة رؤس وللآخر عشرون فما وجد فلاحدهما ثمنه وللآخر ثلثه كما لو ورثاه كذلك لكن المحدود في هذه المسألة ان مال كل منهما ان عرف قيمته فظاهر وان لم يعرف الا عدده مع ان غنم أحدهما قد يكون خيرا من غنم الآخر فالواجب عندئذ معرفة رجحان أحدهما على صاحبه التسوية لان الاصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر ولأن الضرورة تلجئ الى التسوية وعلى هذا فسواء اخطأ غنم أحدهما بالآخر عمدا أو خطأ يقسم المالكان على العدد اذا لم يعرف الرجحان

وان عرف وجه قدره وأثبت منه القدر اللتين واسقط الزائد المشكوك فيه لأن الأصل عدمه
ويضمن المنصوب بما نقص رقيقا كان أو غيره وهو رواية عن أحمد واختاره طائفة من أصحابه
قال في المهرر ومن قبض منصوبا من غاصبة ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز تضمينه للمين والمنفعة
لكنه يرجع إذا غرم على غاصب بما لم يلزمه ضامه خاصة (قال) أبو العباس يخرج الأيضمن
الغاصب ما لم يلزمه على قولنا أنه لا يقطع غرمه ويناه حتى يضمن بعضه ويرجع به على البائع
وعلى ظاهر كلامه في اللع يضمن مودع اللودع إذا لم يعلم وعلى أحدي الروايتين كان المنورور
لا يضمن الأول بل يضربهم^(١) النار ابتداء وإذا مات الحيوان المنصوب فضمنه الغاصب
بجلده إذا قلنا يطهر بالذباغ للمالك ويماس للذهب ويخرج أنه للغاصب وإذا كان بين اثنين
مال مشترك فغصب نصيب أحدهما مشاعا من عقار أو منقول فاصح قول الجمهور ومالك
والشافعي وأحمد أن النصف الآخر حلال للشريك الآخر ويذكر عن أبي حنيفة وبمكي
رواية عن أحمد أن ما يأخذ الظالم يكون من التصيين جميعا لأن الظالم ليس له ولاية القصة وإن
وقف الرجل وقفا على أولاده مثل ما يباعه وهم يملكون أنه قد وقفه فهل يكون سكوتهم عن الاعلام
تفريرا مع أنهم لم يستحقوا فهذا يستمد من السكوت هل هو إذن وهو ما إذا رأى عبده
أو ولده يتصرف فقال أصحابنا لا يكون إذا لكن هل يكون تفريرا فإن قول النبي صلى الله عليه
وسلم في السلة للميتة لا يحمل لمن يعلم ذلك إلا أن بينه يقتضى وجوب الضمان وتحريم السكوت
فيكون قد فعل فلا محرما تلف به مال معصوم فهذا قوى جدا لكن قد يقال فطرده أن من
علم بالميب غير البائع فلم يبينه فقد غر للمشتري فيضمن فيقال هذا ينبغي أن النورور من الاجبي^(٢)
ولو لم يكن الأولاد أو غيرهم قد عرفوا فاذا وجب الرجوع على المواقف بما قبضه من الثمن وبما
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قيمة البناء والفرس ونحو ذلك ولو كان قد مات مسرا أو هو
مسرا في حياته فهل يؤخذ من ربح الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لاشت أن هذا بيد في
الظاهر لأن ربح الوقف للموقوف عليه وهو لم يقر فلا يؤخذ من ماله ما قضى به دين غيره لكن
باعتباره هذا لدين على الواف بسبب تفريره بالوقف فكانت المواقف هو الأسكل لرب وقفه وقد يتوجه
ذلك إذا كان واقف قد احتل بأن وقف ثم باع فإن قصد الحيلة إذا كان متقدما على الوقف لا ينفع

في المحتال عليه الذي هو كل مال المشتري المظلم ولو واطأ المالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر
انها للبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل تجمل هذه المواطأة وكالة^(١)
وان لم ياذن في يمينها لنفسه أم يجمل ضررها فانه ما أذن في بيع فاسد لكن قصد التبرير فهل
يعاقب بجمل البيع صحيحا أم بضمان التقرير^(٢)

ولو اشترى منصوبا من غاصبه رجع بثقلته وعمله على بائع غارله ومن زرع بلا اذن شريكه
والعادة بان من زرع فيها له نصيب معلوم ولربها نصيب قسم مازوعه في نصيب شريكه كذلك
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع منه أو يهايته فأتى ظلالول الزرع في قدر حقه بلا أجرة
(واعتبر أبو الهباس) في موضع آخر اذن ولي الامر ويضمن للمنصوب بمثله مكيلا أو موزونا أو
غيرهما حيث أمكن والا فالقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقالة طائفة من العلماء واذا تقرر
السعر وقد المثل فينتقل الى القيمة وقت النصب وهو أرجح الأقوال ولو شق ثوب شخص غير
مالكه بين تضمين الشاق قصه وبين شق ثوبه ونقله اسماعيل عن أحمد ومن كانت عنده
غصوب وودائع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقال العلماء ولو قصدت بها
جاز وله الا كل منها ولو كان حاصيا اذا قاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن
كن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس لصاحبه اذا عرف رد الماوضة كشبوت الولاية عليها شرعا
ومن غرم ما لا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تضمين الكاذب عليه بدغمه ولو طرق خفل غيره
على فرس نفسه فقص الفحل ضمنه ولا يجوز لو كيل بيت المال ولا غيره بيع شي من طرق المسلمين
التافذوليس للحاكم ان يحكم بصحته وما لبيت المال من المقاسمة أو الارض الخراجية لا يباع لما فيه
من اضرار حقوق المسلمين ومن امر رجلا بامساك دابة ضاربة فجئت عليه ضمنه ان لم يعلمه
بها ويضمن جناية ولد الدابة ان فرط نحو ان يرفقه خصوصا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان
مفرطا فهو كما اذا ارسلها قرب زرع ولو كان معها قائدا أو رابكا أو ساقا فافسدت ضمها أو يدها
فهو عليه لأنه تفرط وهو مذهب أحمد ومن العقوبة الثالثة اطلاق الثورين للعصفريين كما في
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو واراثة عمر ابن الذي شيب بالماء للبيع والصدقة بالمشوش
أولى من اطلاقه ومن ندم ورد للمنصوب بعد موت للمنصوب منه كان للمنصوب منه مطالبته

(١) يياض بالاصل (٢) يياض بالاصل

بالاجرة لغويته الانتفاع به في حياته كالومات الناصب فردة وارثه ولو حبس المنسوب وقت
 حاجة مالكة اليه كمدة شبابه ثم رده في مشيبه فقويت تلك للنفعة ظلم يفتر الى جزاء ومن
 مات مملدا يرجى ان الله يقضي عنه ماعليه والمظلوم الاستماع بمخلوق فاذا خالفه فالاولي له الدعاء
 على من ظلمه ويجوز الدعاء بقدر ما يوجب له ظلمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب
 عليه لم يفتر عليه بل يدعو اليه بن يفترى عليه نظيره وكذا ان افسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره
 ويمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات طالب به وورثته وان عجز هو وورثته فالطالب في
 الاشبه كافي للظالم للخبر واذا كان للناس على انسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون
 والمظالم كان يسوغ أن يقال يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا ويصرف الى غيره كما فصل
 في الدنيا بالمدير الذي له وعليه يستوفى ماله ويوفى ماعليه وقدور للظلم اذا لم يمكن تحصيله عمل
 فيه بالاجتهاد كما فصل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل قد يكون بالحرص أسهل
 وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيات يستقد حلها ثم صار للمال الى وارث أو منهب
 أو مشتر يقدر تلك العقود محرمة فالمثال الاصل لهذا اقتداء المأموم بصلاقامام اخل بملهو فرض
 عند المأموم دونه والصحيح الصحة وما قبضه الانسان بمقد مختلف فيه يستقد صحته لم يجب عليه
 رده في أصح القولين ومن كسب مالا حراما برضاء المدافع ثم مات كثرن الحر ومهر النبي
 وحلوان الكاهن فالتى يتلخص من كلام أبي العباس ان القاضي ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز
 له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فانه يتصدق به كائن عليه أحمد في حامل الحر وللقدير
 أكله ولولى الامر أن يعطيه أعوانه وان كان هو فقيرا أخذ كفايته وفيما اذا عرف به هل يلزمه
 رده اليه أم لا قولان وظاهر كلام أبي العباس ان نفس المصيبة لا يؤثر عليها وقال أبو حنيفة
 بلي ان صبر أئيب على صبره قال وكثير ما يفهم من الأجر غفران الذنوب فيكون فيها أجر
 بهذا الاعتبار

باب الشفاعة

وتثبت في كل عقار قبل قسمة الاخيار باتفاق الأئمة وان لم يقبلها فروايتان الصواب الثبوت وهو
 مذهب أبي حنيفة واختيار ابن شريح من الشافعية وابن الوفاء من أصحابنا وتثبت شفعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق أوماء أو نحو ذلك ونص عليه أحد في رواية أبي طالب في الطريق وقالت طائفة من العلماء لا يحل الاحتيال لاسقاط الشفعة ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضوا عليه في الباطن إذا طالبه الشريك وإذا حابا البائع للمشتري بالثمن عناية خارجة عن العادة يتوجه أن لا يكون للمشتري أخذه إلا بالقيمة أو أن لا شفعة له قال الحطاب بمنزلة الهبة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع الخيار إذا قص نص عليه أحد في رواية حنبل قال القاضي لأن أخذ الشفع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا التليل من القاضي يقتضي أن الخيار إذا كان للمشتري وحده فلا شفع إلا أخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى من ذهب الإمام أحمد أنه لا شفعة لكافر على مسلم وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم فلا يجب الشفعة أو لغيره فتجب وحينئذ فهل السيرة بالبائع أو للمشتري أو كلاهما أو أربع احتمالات

باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر ضمن والمودع الثاني لا يضمن أن جهل وهو رواية عن أحمد وكذا للزمين منه وهو وجه في المذهب ولو قال المودع أودعني الميت وقال هي لقلان وقال وريته بل هي له وليست لقلان ولم تتم ينة على أنها كانت للميت ولا على الإيداع (قال أبو العباس) اختلفت أن القول قول المودع مع يمينه لأنه قد ثبت له اليد وإذا تلفت الوديعة فلمودع قبض البدل لأن من يملك قبض العين يملك قبض البدل كالوكيل وأولى

(فصل) وحريم البئر العادية وهي التي اعتدت خمسون ذراعاً ولو ترك جداراً في حر شديد حتى ذاب وتطاير ماؤه قصد أنسان إلى ذلك القطر واستقاه في أناء وجمعه وشربه كان مضموناً عليه وإن كان لو تركه اضاع ذكره أبو طالب في الانتصار وفيه نظر ومن استنفذ مال غيره من المهلكة ورده استحق اجرة المثل ولو بغير شرط في أصح القوالين وهو منصوص أحد وغيره وإذا استنفذ فرساً للغير ومرض الفرس بحيث أنه لم يقدر على المشي فيجوز بل يجب في هذه الحال أن يبيعه الذي استنفذه ويحفظ الثمن لصاحبه وإن لم يكن وكيله في البيع وقد نص الأئمة على هذه المسئلة ونظرها

(فصل) وتعرف القطة سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ولا يلتقط الطير والظباء ونحوها إذا أمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطة الحرم بحال ويجب ترميها أبدا وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من العلماء وتضمن القطة بالمثل كبذل القرض وإذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها لللتقط قطع به ابن أبي موسى وغيره خلافا للقاضي وأبي البركات باع الملتقط للقطة بعد الحل ثم جاعلها فلا شبه أن للمالك لا يملك اقتزاعها من المشتري .

كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالعمل الدال عليه عرفا كجعل أرضه مسجدا أو أذن للناس بالصلاة فيه أو أذن فيه واقم وقته أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد أو جعل أرضه مقبرة وأذن بالدفن فيها ونص عليه أحمد أيضا ومن قال قرضي التي بالثمن لموالي الدين بها ولا ولادهم صح وقفا وقته يعقوب بجبان عن أحمد وإذا قال واحد أو جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو وقفا صار مسجدا أو وقفا بذلك وإن لم يكملوا عمارته وإذا قال كل منهم جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك حقا للمسجد ولو قال الإنسان تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف وتسميته وقفا بمعنى أنه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لاتجاه القنة وهو جائز في الشرع ووقف المازل كوقف الثلثة أن غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة أنه لا يقبل النسخ فيبني أن يصح كالتمسك والاتلاف وإن غلب عليه شبه التملك فيشبه الهبة والتمليك وذلك لا يصح من المازل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فن كان جماعة للمال ولم يتطرق بالأخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الرضية أو فاسق لم يستحق شيئا وإن كان قد يجوز للذي مجرد السكنى ويبنى أن يشترط في الواقف أن يكون ممن يمكن من وقف تلك القرية فلو أراد الكافر أن يوقف مسجدا منع منه ولو قال الواقف وقفت هذه الدراهم على قرض المحتاجين لم يكن جوازا هذا بعيدا وإذا أطلق وقفا التقدين ونحوهما مما يمكن الانتفاع ببدله فإن منع صحة هذا الوقف فيه نظر خصوصا على اصلنا فإنه يجوز عندنا بيع الوقف إذا تعطلت منفعة وقد نص أحمد في الذي حبس فرسا عليها حلية محرمة أن

الحلية تباع وينفق عليها وهذا تصريح بجواز وقف مثل هذا ولو وقف منفعة يملكها كالعبد
للموصى بخدمته أو منفعة أم ولده في حياته أو منفعة العين للمستأجرة ففي ما ذكره أصحابنا لا يصح
(قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه قه فانه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والفراس
ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه أو فرس يركبونه أو دبحان يشمه أهل المسجد وطيب
السكة حكمه حكم كسوتها فلم ان التطيب منفعة مقصودة لكن قد يطول بقاء مدة التطيب
وقد يقصد ولا اثر لذلك • وصح وقف الكلب للعلم والجوارح الملطمة والمالا يقدر على تسليمه
واقرب الحدود في الموقوف انه كل عين تجوز عارتها قال في الرعاية وان وقف نصف عبد صح
وان لم يسر الى بقيته وان كان لتيره وان احتق ما وقفه منه أو اعته الموقوف عليه لم يصح عتقه
ولم يسر وان احتق ما وقفه منه أو اعته شريكه قد صح عتق نفسه ولم يسر الى الموقوف (قال
أبو العباس) هذا ضعيف ولا يصح على الاغنياء على الصحيح • قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول
(قال أبو العباس) المجهول نوعان مبهم ومعين مثل دار لم يرها فنحن هذا بعيد وكذلك هبته فلما الوقف
على المبهم فهو شبهة بالوصية له وفي الوصية روايتان منصوبتان مثل ان يوصي لاحد هذين
او لجاره محمد وله جاران بهذا الاسم ووقف المبهم مفرع على هبته وبه وليس عن أحمد في هذا منع
وصح الوقف على أم ولده بعد موته وان وقف على غيرها على ان ينفق عليها بمدته حياته أو يكون
الربع لها مدة حياته صح فان استثناء النحلة لأم ولده كاستثناءها لنفسه وان وقف عليها مطلقا
فينبئ في الحال أنا اذا صحنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك أم ولدها أكثر ما يكون
بمنزلة ملكه وان لم نصحه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد القن فانه قد يخرج عن
ملكه فيكون ملكا لعبد النير واما اذا مات السيد قد يخرج هذه المسئلة على مسألة تفرق
الصفقة لان الوقف على أم الولد يمد حالها وعقها فاذا لم يصح في أحد الحالين خرج في الحال
الاخري وجهان واذا قلنا ان الوقف المنقطع الابتداء يصح فيجب أن يقال ذلك وان قلنا لا يصح
فهذا كذلك وما أخذ الوقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بناية مجهولة أو غير مجهولة فقل
قول من قال لا يزال وقفا لا يصح توقيته وعلى قول من قال يمد ملكا يصح توقيته فان غلب
جانب التحريم فالتحريم لا يتوق لانه ليس له شريك وان غلب جانب التملك فتوقيت جميعه
قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال هذا وقف على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على

بكرسته وضابط الاقوال في الوقت للنقطع اما على جميع الورقة واما على المصبة واما على المصالح
واما على الفقراء وللساكنين منهم وعلى الاقوال الاربعة فلما وقف واما ملك فهدية ثمانية منها
اربعة في الاقارب وهل يختص به قراؤم فيصير فيهم ثمانية والثالث عشر تعصيل ابن أبي موسى
انه اذا جمع الى جميع الورقة يكون ملكا بينهم على فرائض الله بخلاف رجوعه الى المصاة قال
أبو العباس) وهذا أصح وأشبه بكلام احمد واذا اشترط القبول في الوقف على المين فلا ينبغي
أن يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح معجلا أي: وجلا في القول والفعل فاخذ
رأيه قبول وينبغي انه لو رده بعد قبوله كان له ذلك والصواب الذي عليه محققو الفقهاء في مسألة
الوقف على المين اذا لم يقبل أو رده ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الا ابتداء بل الوقف هنا صحيح
فولا واحدا ثم ان قبل للموقوف عليه والا انتقل الى من بعده كما لو مات أو تضرع استحقاقه
لفوات فيه اذا الطبقة الثانية تلت من الواف لان الموقوف عليه ومن شرط النظر لرجل ثم
لتغيره ان مات فزل نفسه أو فسق فكوته لأن تخصيصه للثالب ولا نظر لتغير الناظر الخاص
ومع ذلك كما النظر العام فيعرض عليه ان فعل ما لا يشرع وله ضم أمين اليه مع فريضته أو نهته يحصل
به المقصود ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفا للشراء الصحيح طالما بتعريمه فلما أن ينزل
أو ينزل أو يضم اليه أمين على الخلاف للشهور ثم ان صار هو أو الوصي أهلا ماد كما لو صرح
به وكالموصوف ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب
حاكم البلد زمن الواف أولا والا لم يكن له النظر لو انفرد وهو باطل اتفاقا ولو فرضه حاكم
لم يكن لحاكم آخر نقضه ولو ولي كل واحد من الحكم شخصان قد ولي الامر أحقهما ولا يجوز
لواف شرط النظر لذي مذهب معين دائما ومن وقف مديونة على مدرس وحقها فلناظر ثم
الحاكم تقدير أعطيتهم فلو زاد الثناء فهو لهم والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل ولو فهدى حكام
وان قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة الثناء ونقصه كان باطلا لانه لم يفسد ان
يسوى بينهم ولو تعاونوا في المنفعة كالامام والجيش في النعم لكن حل العرف على التفضيل
وانما ندب القيم لان ما يأخذه أجره ولهذا يحرم أخذه فوق أجره مثله بلا شرط والامام والمؤذن
كالقيم بخلاف المدرس والتمبذ والفقهاء فانهم من جنس واحد واذا وقف على امام ومؤذن
وغير لكل واحد جزءا معلوما وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلا جاز أن يصرف الى الامام والمؤذن

من الزائد اذا لم يكن له مصرف بعد تمام كفايتها لوجوب أحدهما ان تقدير الوقت دراهم مقدرة قد زاد له بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة وللغل مائة فيزاد به المشرط أن كان هناك قرينة تدل على هذا عمل بها ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقت مئة مائة درهم وشرط له ستة ثم صار خمسمائة فان المادة في مثل هذا أن يشترط اضاف ذلك مثل خمسة أمثله ولم يجوز عادة من شرط ستمائة أن يشترط ستة من خمسمائة فيجعل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والوجه الثاني ان الوقت لو لم يشترط هذا فزاد الوقت يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ومن قدر له الوقت بسافله ^(١) أكثر منه ان استحقه بموجب الشرع • ولو عطل وقت مسجد سنة تسقط الاجرة للمستقبل عليها وعلى السنة الاخرى لانه خير من التعطيل ولا ينقض الامام بسبب تعطيل الزرع العام ومن لم يتم بوظيفته غيره فلن له الولاية أن يولي من يقوم بها الى أن يتوب الاول ويقرم بالواجب ويجب أن يولي في الوظائف وامامة المساجد الا حق شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس أن يولوا عليهم القاسق وان نذحه كره أو صحت الصلاة خلفه واتفق الاثمة على كراهة الصلاة خلفه واختفوا في صحتها ولم يتنازحوا انه لا ينبغي توليته ولناظر نسخ كتاب الوقت والسؤال عن حاله وأجره وتسجيل كتاب الوقت من الوقت كالمادة ويجب عمارة الوقت بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقت وأرباب الوظائف حسب الامكان أولى بل قد تجب ولا يلزم الزم الزم بشرط الوافق الا اذا كان مستعجا خاصة وهو ظاهر للذهب أخذنا من قول أحد في اعتبار القرية في أصل الجهة للوقوف عليها واذا شرط في استحقاق ريع الوقت العزوبة فلناهل أحق من التنزب اذا استويا في سائر الصفات ولو شرط للصلاة الحسن على أهل مدرسة في القدس كان الافضل لاهلها أن يصلوا الصلوات الحسن في الاقصى ولا يوقف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يفتي به ابن عبد السلام وغيره ويجوز تغيير شرط الوقت الى ما هو أصلح منه وان اختلف ذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند واذا وقف على مصالح الحرم وعمارة فالتأتمون بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والقرش وقبح الابواب واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء نصوص الوقت كنصوص الشارع يعني

في الفهم والعلالة لافي وجوب العمل مع أن التحقيق أذلفظ الواقف واللوحي والناظر والحالف وكل حاله يحمل على متعبه وطاعته في خطابه ولفته التي يتكلم بها وافق لثة العرب أو لثة الشارع أولا والمادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستقامة ولا يجوز أن يولي فاسقا في جهة دينية كدرسة وغيرها مطلقا لانه يجب الانكار عليه وعقوبه فكيف يزل وظاهر كلام أبي البباس في موضع آخر خلاف ذلك وان نزل تنزيلا شرعيا لم يميز صرفه بلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية اذا قيل له افعل ما تشاء قائما هو لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع وفائيه أن يكون شرطاً مباحاً وهو باطل على الصحيح للشهور حتى لو تساوى فلان عمل بالقرعة واذا قبل هنا بالتخير فله وجه وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاستنباه وان كان طالما عادلا ساغ له الاجتهاد (قال أبو البباس) ولا أعلم خلافاً من قسم شيئاً يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويقع ما هو أَرْضَى فله تعالى ولرسوله سواء استفاد الفسدة بولاية كالأمام والحاكم أو بقصد الناظر والرعي واذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم تندفع ضرورته بالابتقيص كفاية أقارب الواقف من غير ضرورة محصل لهم تعين ذلك وان لم يشترط له شيء ليس له الا ما يقابل عمله لالمادة (واعترأ أبو البباس) في موضع جواز أخذ الناظر أجره مع فقره كوصى اليتيم ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو اجارة أو جمالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال ثالثها المختار^(١) وللكوس اذا أقطبها الامام الجيد فهي حلال لهم اذا جهل مستحقها وكذلك اذا رتبها للفقهاء وأهل العلم والدين يتوجه أنه لا يجوز للموقوف عليهم أن يتسلفوا الاجرة لانهم لم يملكوا لنفسهم المستقبل ولا الاجرة عليها وعلى هذا فظهر أن يطلبوا الاجرة من المتأجر لانه فرط ولهم أن يطلبوا الناظر ويد الواقف ثابتة على المصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبا كعرفة كون الفارس غرسها بما له بحكم اجارة أو اطاراة أو غصبة ومن أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجتهم وقوم لهم جهات معلوما كخير يأخذونه ويستسيبون بسيرا والنيابة في مثل هذه الاعمال الشروط جائزة ولو عينه الواقف

إذا كان مثل مستثبيه وقد يكون في ذلك مفسدة راجعة كالأعمال المشروطة في الاجارة على
 عمل في القنة • ويستحق هل موجود عند تأخير النخل أو بدو مباح الثمر من حين موت
 أبيه ولو لم يتصل • وإذا زرع البطن الاول من أهل الوقف في الأرض للموتفة ثم مات وانتقل
 الى البطن الثاني كان مبنى الى أوان جمده بإجره (وقال أبو العباس) في موضع آخر يحمل مزاده
 بين الأزارع ورب الأرض لنموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الانقطاع
 المزروع اذا انتقل الى مقطع آخر والزرع قائم فيها وشجر الجوز للموتوف ان ادرك وان قطعه
 في حياة البطن الاول فهو له فان مات وبقي في الأرض مدة حتى زاد كانت الزيادة حادثة من
 منفعة الأرض التي للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فلما أن يقسم الزيادة على قدر
 القسمين واما ان يسطى الورثة أجرة الأرض للبطن الثاني وان غرسه البطن الاول من مال
 الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثة الاول فيه شيء ومن
 وقف وقفا مستقلا ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاة الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض
 الموت بيع بائناق الملاء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف في
 مذنب أحمد وغيره ومنه قوي قلت وظاهر كلام أبي العباس ولو كان الدين حادثا بعد الوقف
 قال وليس هذا بابلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ياع على للدبر في الدين
 والله أعلم وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق وابتعت عند حاكم ولم يترض لصحة الوقف
 ولم يعلم الموتوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموتوف الى الموتوف عليهم وطلب أرباب الديون
 ديونهم ورفضت القصة الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه
 يستغرق القنة بالدين وكونه لم يخرج من يده فهل يجوز قصه فيقال حكم الحاكم بما قامت به
 البيعة والقضاء بموجبه والالزام بقضائه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت قمته
 مشغولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذنبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى الترماء
 المستحقين للوفاء فان الحاكم الاول في وجوه هؤلاء الخصوم وتوابهم لا يضمن حكمه عمله بهذا
 الفصل المختلف فيه واذا صادف حكمه مختلفا فيه لم يملكه ولم يحكم فيه جاز قصه • ومن نزل
 في مدرسة ونحوها استحق بحصته من النخل ومن جعله كالولد فقد أخطأ ولورثة امام مسجد
 أجرة عمله في أرض المسجد كما لو كانت الفلاح غيره ولهم من ماله بقدر ما باشر مورثهم

ويستحق ولد الولد وان لم يستحق أبوه شيئاً ومن علق أن الوقف كالارث فان لم يكن والده
أخذ شيئاً لم يأخذ هو قلم يلقه أحد من الأئمة ولم يدع ما يقول ولهذا لو انتفت الشروط في
الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعاً ولا فرق والظاهر
فيمر وقف على ولديه نصفين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما وعقبهما يسدها بطناً بمد
بطن أنه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم يتنرض جميع البطن الاول وهو أحد الزوجين في
منصب أحد وقول الواقف من مات عن ولد فتصيبه لولده يشمل الاصل لا البائد وهو
أحد الزوجين في المنصب ولو قال وقفت على اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم
الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة الاولى لو كانت بنتاً فماتت ولها اولاد فما استحقته قبل موتها
ظهم ولو قال ومن مات عن غير ولد فتصيبه لاختيه ثم لسلهم وعقبهم ممن لم يقب ومن اعقب
ثم انقطع عقبه وقول الواقف ومن مات من غير نسل يسود ما كان جارياً عليه على من هو في درجته
وذوي طبقته يقدم الاقرب الى التوفي فالأقرب وهو حرمان الطبقة السفلى قط لا حرمان
الطبا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على بنه وبني بنه والامارة تدل على أحد الامر من
فمنه يحمّل وجين أحدهما ان يقرع بينهما كاتفراره بما في دله لاحد الشخصين لا يلزم منه
والثاني ان يرجع بنوا البنين والواو كالاتقضى للتريب لا تنفيه في سالبه عنه فبما واثباته ولكن
تدل على التشريك وهو الجمع للطلق فان كان في الوقف ما يدل على التريب مثل ان وتبأ ولا
عمل به ولم يكن ذلك منافياً لقتضى الواو ولا يلزم من التشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة
ولو طلب المدرس الخمس قلنا له فاعط القيم الخمس لانه نظير المدرس لظهور بطلان حجته ولو
وقف مسجداً وشرط إماماً واثبت قراءاً وقياماً وؤذناً وعجز الوقف عن تكيل حق الجميع ولم
يرض الامام والمؤذن والقيم الا باخذ جامكية مثلهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم جامكية
مثلهم مقدمة على القراء فان هذا هو المقصود الاصل ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل
يستوي بين أفرادهم أو يقسم بينهم نصفين (قال أبو العباس) أثبتت أنا وطائفة من الفقهاء أنه يقسم
بين أعيان الطائفتين وأخى طائفة أنه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً
وهو مقتضى أحد قولنا أصحابنا ولو أنز المؤتوف عليه أنه لا يستحق في هذا الوقف الا مقداراً
معلوماً ثم ظهر شرط الواقف أنه يستحق أكثر حكمه بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك

اقراره المتقدم ولو وقف على ابي اخيه يوسف وأيوب ثم ظهر ان أيوب اسمه صالح فشك فيه فان لم يكن لاخيه ابنا سواهما فحق أيوب ثابت ولا يضر اللط في اسمه وان كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عمر وقفنا بالمعروف ليأخذ عوضه فله اخذه من غلته واليقيم من لم يبلغ ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطى كافر واذا مات شخص من مستحقى الوقف وجهل شرط الواتف صرف الى جميع المستحقين بالتسوية وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة كجعل الدور حوائط والحكورة المشهورة ولا فرق بين بناء وبناء وعربة بعربة أو لا ولو وقف كروما على الفقراء وحصل على جيرانها ضرر يمرض عنها بالاضرر فيه على الجيران وسد الاول ملكا والثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بمثله وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس المهدي وهو وجه في المناقاة ومال اليه أحمد وقل صالح ينتقل المسجد لمصلحة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لقوات التبيين بلا حاجة وما حصل للأسيير من رفع الوقف فانه يتسلمه ويحفظه وكيله ومن ينتقل اليه بعده جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد آخر لان الواتف له غرض في الجنس والجنس واحد وقد روي الامام عن علي أنه حض الناس على اعطاء المكاتب فلو صرف الى المسجد الثاني ففضل شيء عن حاجته فصرفه في المكاتبين (وقال أبو العباس) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن لمستحقى رعية القائمين بمصالحه وان علم ان وفه يبقى دائما وجب صرفه لان بقاء صرفه بقاء فساد ولا يجوز لتغير التاخر صرف الفاضل واذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقيه القلاية ترسم سكانهم واشتغالهم فيها فلا تختص السكنى بالمرتبة من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والرزق من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارزاق للشخص الواحد ويجوز للسكنى من غير ارزاق كما يجوز الارزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعى اذا كان الساكن مشتغلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارزاق التي قدرها الواقفون ثم يتبرع بالتفدي فلابد ان يسترطه ائمة درج ناصريه ثم يحرم التعامل بها وتصير الدرام ظاهرة فانه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة الشروط ولولي الامر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له

باب الهبة

واعطا المرأة المال لمجدح ويثني عليه منموم واعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ولئلا ينسب الى البخل مشروع بل هو محمود مع التنية الصالحة والاخلاص في الصدقة أن لا يسأل عوضها دماء من المولى ولا يرجو بركة وخاطره ولا غير ذلك من الأقوال قال الله تعالى (انما نطمع لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) وتصح هبة للمدوم كالنكر والابن بالسنة واشترط القدرة على التسليم هنا فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجهول كقوله ما أخذت من مالي فذلك أو من وجد شيئا من مالي فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالقبض ونحوه ولا يبيع أن يرجع فيما قال قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الايجاب كثيرا وليس باباحة ونحو المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاطاة انها تملكه بذلك وأخفى به بعض اصحابنا واصحاب ابي حنيفة وغيرهم (قال ابو العباس) ويظهر لي صحة هبة الصوف على الظاهر قولوا واحدا وقاسه ابو الخطاب على البيع • والصدقة افضل من الهبة الا تقرب يصل بهارحه أو أخ له في الله تعالى قد تكون افضل من الصدقة ومن العدل الواجب من له يد أو نعمة أن يجزئه بها والهبة تقتضي عوضا مع الصرف ولا يجوز للسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذي أمر أو أن يرفع عنه مظلمة أو يوصل إليه حقه أو يولي له يستحقها أو يستقدمه في الجند للقائمه وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الا كبار وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره قل يعقوب بن يحيى عن احمد انه قال لا ينبغي للخطاب اذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية (قال أبو العباس) هنا خاطب الرجل لان المرأة لا تبذل وانما الزوج يبذل وتصح السري ويكون للممر ولورثته الا أن يشترط للممر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن أحمد ولا يدخل الزوجان في قوله ولعقبك واذا قاسخا عقد الهبة صح ولا يفتقر الى قبض الموهوب وتكون البن أمانة في بدلتها بخلاف البيع وفي وجهه ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب أحمد مسلما كان الولد أو ذميا ولا يجب على المسلم التسوية بن أولاده أهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرون

كالاعمام والاخوة مع وجود الاب ويتوجه في البنين التسوية كابائهم فان فضل حيث منمناه
 عليه التسوية أو الرد وينبغي أن يكون على الفور واذا سوى بين أولاده في العطاء ليس له أن
 يرجع في عطية بعضهم والحديث والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضا
 وهو في ماله ومنفته التي ملكهم والذي أباحهم كالمسكن والطلم ثم هنا نوعان نوع يحتاجون
 اليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك فتعديله فيه أن يسطى كل واحد بما يحتاج اليه
 ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير ونوع تشترك حاجتهم اليه من عطية أو نفقة أو تزويج
 فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه وينشأ من بينهما نوع ثالث وهو أن يغرد أحدهما
 بحاجة غير متادة مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من ارش جناية أو يسطى
 عنه المهر أو يسطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك ففي وجوب اعطاء الآخر مثل ذلك نظر وتجهيز
 البنات بالنحل أشبه وقد يلحق بهذا والاشبه ان يقال في هذا أنه يكون بالمعروف فان
 زاد على المعروف فهو من باب النحل ولو كان أحدهما محتاجاً دون الآخر اتفق عليه قدر كفايته
 وأما الزيادة فن النحل فلو كان أحد الأولاد فاسقاً فقال والده لا أعطيك نظير اخوتك حتى
 تنوب فهذا حسن يتعين استثناءه واذا امتنع من التوبة فهو الظالم فان تاب وجب عليه أن
 يعطيه وأما ان امتنع من زيادة الدين لم يجز منه فلو مات الوالد قبل التسوية للواحدة فلبانين
 الرجوع وهو رواية عن الامام أحمد واختيار ابن بطه وأبي حفص وأما الولد المفضل ينبغي له
 الرد بعد الموت قولاً واحداً وهل يطيب له الامساك اذا قلنا لا يجبر على الرد كلام أحمد يقتضي
 روايتين فقال في رواية ابن الحكم واذا مات الذي فضل لم أعطيه له ولم أجبر على رده وظاهر التحريم
 وقيل عنه أيضاً (قلت) قترى الذي فضل أن يرده قال ان فعل فهو أجود وان لم يفعل ذلك
 لم أجبره وظاهره الاستحباب واذا قلنا يرده بعد الموت فالوصي يفعل ذلك فلو مات الثاني قبل
 الرد والمال بحاله رده أيضاً لكن لو قسمت تركه الثاني قبل الرد أو بيعت أو وهبت فنهنا فيه
 نظر لان القسمة والتبض بقرب العقود الجاهلية^(١) وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل
 في حياة أبيه ببيع أو هبة واتصل بها التبض ففي الرد نظر لأن هذا متصل بالتبض في العقود
 الفاسدة وللأب الرجوع فيها وهبه لولده مالم يتعلق به حق أو رغبة فلا يرجع بقدر الدين وقدر

الرغبة ويرجع فيها زاد • وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان
 بناء على أن الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك يثنى ما لو حلف لا يهب فتصدق
 هل يجب على ورجين • والصدقة أفضل من الهبة إلا أن يكون في الهدية معنى تكون به
 أفضل مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم حبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به
 الرحم أو أخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أبرأته ابنه من
 الديون على قياس المذهب كما للمرأة على أحد الروايتين الرجوع على زوجها فيما أبرأته من
 الصداق وعلى الأب إسقاط دين الابن عن نفسه • ولو قتل ابنه عمدا لزمته الدية في ماله نص
 عليه الامام أحمد وكذا لو جنى على طرفه لزمته دية • وإذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انفسخ
 سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ماله كما مثل أن يأخذ صداقها فطلق أو يأخذ
 الفخن ثم رد السلفة بسبب أو يأخذ المبيع ثم يفسد الولد بالثمن ونحو ذلك فالأمر في جميع
 الصور أن للمالك الأول الرجوع على الأب وللأب أن يملك من مال ولده ما شاء ما لم يتعلق
 به حق كالرهن والقبض وإن نلق به رغبة كالمداينة والمناكحة وقتنا يجوز الرجوع في الهبة في
 الخليلك نظر (وليس) للأب الكافر يملك مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافرا فاسلم وليس
 له أن يرجع في عطيته اذا كان وهبه في حال الكفر فاسلم الولد فلما اذا وهبه في حال اسلام
 الولد ففيه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر فاما الأب والأم الكافرة فهل لهما أن
 يملكا مال الولد للمسلم أو يرجعا في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب
 النفقة مع اختلاف الدين بل يقال ان قلنا لا تجب النفقة مع اختلاف الدين فملك أبعد وان قلنا
 تجب النفقة فلا شبه ليس لهما التملك ولا شبه انه ليس للأب للمسلم أن يأخذ من مال ولده
 الكافر شيئاً فان أحد عل الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع
 اختلاف الدين لا يجوز والأشبه في زكاة دين الابن على الأب أن يكون بمنزلة المال التأوى
 كالأضال فيخرج فيه ما خرج في ذلك وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج وصدة الفطر
 والكفارة المالية وشرائه العتيق يتوجه انه لا يمنع ذلك لقدرته على إسقاطه ويتوجه أن يمنع لأن
 وقاه قد يكون خيرا له ولولده وعقوبة الأم والجد على مال الولد قياس قولهم انه لا يماقب
 على الدم والمرض أن لا يكون عليهما حبس ولا ضرب للاعتناع من الاداء وقوله عليه السلام

انت وما لك لأبيك يقتضي اباحة نفسه كاباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لأهلك
الانسي وأخي وهو يقتضي جواز استعداده وأنه يجب على الولد خدمة أبيه وقويه جواز
منه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفتقر انتفاعه به لمكن هذا يشترك فيه الابوان فيحصل
أن يقال خص الأب بالمال وأما مشقة البدن فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤثر
ولده لنفسه مع فائدة فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤثره لنفسه مع فائدة الولد مثل
أن يتلم صنعة أو حاجة الأب والا فلا ويستثنى مالا لأن أباه من سرية الابن ان لم تكن
أم ولد فانها تلحق بالزوجة ونفس عليه الامام أحمد في أكثر الروايات وعنه الحقنا سرية العبد
بزوجه في احدي الروايتين في أن السيد لا يترضا ولا يطل إبراا الزوجة الزوج بدعواها السفة
ولو مع بينة انها سفية ولم يجب الحبر ولو أبرأته وولدت عنده ومالها يديها تنصرف فيه لم
يصدق أبوها انها كانت سفية يجب حبرها بلا بينة واقه أعلم

كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادقة للفترة بما يدل على صدقها إقرار كاتب أو إنشاء لقصة ثابت بن
قبس التي تصفها الصديق رضي الله عنه وقد اختلف في الكشف هل هو طريق للاحكام فنفاه
ابن حامد والقاضي وأكثر الفقهاء وقال القاضي ان في كلام أحمد في ذم المتكلمين على الوسواس
والخطرات اشارة الى هؤلاء وأبنت طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء والقصود ان التصرف
بناء على ذلك جائز وان لم يجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة التصرف على غلبة الظن بأي
طريق كان بخلاف الاحكام فان طرفها مضبوطة وقول الامام أحمد وغيره من السلف وصية
الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل بادئ الرأي وجهين أحدهما انه اذا أوصي بما يجوز للبائع
لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي
به والثاني انه اذا أوصي بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصي لأقاربه الذين لا يرثون فعلى
هذا فلا أوصي لبيد دون القريب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البائع لان الصبي لما كان قاصر
تتصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتاج اليه الى اذن الولي وكذلك احرامه بالحج
على احدي الروايتين وبديل على ذلك ان اصحابنا علوا الصحة بأنه ان مات كان صرف ما أوصي

به الى جهة القرب وما يحصل له به الثواب أولى متى صرفه الى روثه وهذا انما يتم في الوصية للمستعبد فاما ان كان المال قليلا والورثة قهرا فترك للمال لم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا واقه أعلم الا هذا وتفقد الوصية بالخط للمعروف وكذا الامرار اذا وجدني دقته وهو مذنب الامام احمد ولا تصح الوصية لو ادرت بغير رضى الورثة ويدخل وارثه في الوصية العامة بالاوصاف دون الايمان ولكن نص الامام احمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وافق أبو العباس) لمن نذر أن يتصدق بقيابه وله أب فقير أن يصرفها اليه والله أعلم ولو أوصى بوقف ثلثه فاخر الوقف حتى نفي فمأؤه يصرف . مصرف بناء الوقف ولو وصى أن يصلى عنه بدرهم لم تنفذ وصيته وتصرف الدرهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصى أن يشتري مكانا معيناً ويوقف على جهة بر فلم يبع ذلك المكان اشتري مكاناً آخر ووقف على الجهة التي وصى بها الموصي وقد ذكر العلماء فيما اذا قال يبيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بثلثه فامتنع زيد من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بثلثه ولو وصى بمال يشق على وجه مكروه صرف في القرب ولو وصى أن يحج عنه زيد تطوعاً بالثمن فيتوجه انه اذا أبي المين الحج حج عنه غيره وكذا اذا مات أو مات الفرس الحليس صرف ما وصى للفقرة عليه في مثله ولو استثنى الموقوف عليه لفقره رد الفضل في مثله وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفه لفقران علم ونحو ذلك اذا أراد أن يصرف الى مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفضل من ثمنه شيء صرف في تكفين الموتي او رد الى المعطى وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الموصي مراده وافق ظاهر اللفظ او خالفه وفي الوقف يقبل في الالفاظ المجلة والمتارضة ولو فسر بما يخالف الظاهر فقد يحتمل القبول كما لو قال عبدي اوجبي او ثوبي وقف وفسره بمعين وان كان ظاهره الموم وهذا اصل عظيم في الانشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كاليك ونحوه

باب تبرعات المريض

ليس معنى المرض الخوف الذي يئلب على القلب الموت منه أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت لان اصحابنا جعلوا ضرب الخاص من الامراض المخوفة وليس الهلاك غالباً ولا مساوياً للسلامة وانما المرض أن يكون سبباً صالحاً للموت فيضاف اليه ويجوز حذوته عنده واقرب

ما يقل ما يكثر حصول الموت منه فلا جرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يبقى ما ليس بخوفا عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه أو هو مخوف والرجل لم يفت الى ذلك فيخط ما هو مخوف للمتبرع وان لم يكن خوفا عند جمهور الناس ذكر القاضي ان الموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الاجازة وهذا ضيف والذي ينبغي ان تسليم الموهوب الى الموهوب له لم يذهب لمة حيث شاء وارسل للبند الملتق أو ارسل المحابي لا يجوز بل لابد أن يوقف أمر التبرعات على وجه يتمكن الوارث من ردها بعد الموت اذا شاء ويمك الورثة ان يحجروا على المريض اذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث مثل ان يصدق ويهب ويحابي ولا يحسب ذلك أو يخافون أن يملط بعض المال لانسان يتمتع عطيته ونحو ذلك وكذلك لو كان للمال يد وكيل أو شريك أو مضارب وارادوا الاحتياط على ما يده بان يحملوا معه يدا أخرى لم فلا ظهر انهم يملكون ذلك ايضا وهكذا يقال في كل عين تملق بها حق المد كالبيد الجاني والترك فاما للمكاتب فليسيد أن يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا بان البند قد ائتمه بدخوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فان الورثة لم ياتمنوه ودعوى المريض فيما خرج من المادة ينبغي أن تستبر من الثلث ومنافه لا تحسب من الثلث واسراف المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضي وجوازه عمل وفاق (وقال أبو العباس) يحتمل وجوب ولو قال لبده ياسلم اذا اعتقت فاعا دت حر وقال انت حر في حال اعتاقك إياه ثم اعتق فاعا في مرضه ولم يحتملها الثلث قياس للذهب وهو الأوجه أن يقرع بينهما واذا خرجت القرعة لسالم عتق دون غانم ثم لو قال اذا اعتقت سالما فغانم حرا وقال اذا اعتقت سالما فغانم حر بعد حرته فهذا يمتق سالم وحده لان عتق غانم مطلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصى لوارث أولا حين يزايد على الثلث فاجز الورثة الوصية بعد موت الموصى صحت الاجازة بلا نزاع وكذا قبله في مرض الموت وخرجه طائفة من الاصحاب رواية من سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع وإن أحز الوارث الوصية وقال ظننت قيمته القاء فبانت أكثر قبل وكذا لو اجاز الورثة أصل الوصية

باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل ونسب للنصوص في الطلاق أنها إذا وضعت لتسعة أشهر استحق الوصية وإن كانت ذات زوج أو سيد يهاً ولا أكثر من أربع سنين إن اعتزلاً وهو الصواب وإن وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول علي أولادي السود وهم يرض أو المشرع وم اثني عشر فما هنا الوجه إذا علم ذلك أن يستبرأ للموصوف دون الصفة وقد يقال بطلان الوقف والوصية كسئلة الإبهام وقد يقال في مسألة القدر وسطى المشرعة أما بتعين الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب أن الخلط في الصفة لا يمنع صحة العقد ولو وصى بشكك الأسرى أو وقف مالا على فكاكهم صرف من يد للموصى ويد وكيله ولوليه أن يقتض عليه ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن أهلك أسيراً غير شرعي جاز صرف المال إليه وكذا لو اقتضى غير الوصي مالا فكاك به أسيراً جازت توفيته منه وما احتاج إليه الوصي في افتكاكهم من أجرة صرف من المال ولو تبرع بعض أهل الثنود بخداة واحتاج الأسير إلى نفقة الأياب صرف من مال الأسرى وكذلك لو اشترى من المال الموقوف على افتكاكهم انفق منه عليه إلى بلوغ محله قال أبو بكر لو قال الموصي اعق عبدنا نصرانياً فاهق مسلماً أو ادفع ثلثي إلى نصراني فدفعه إلى مسلم ضمن (قال أبو العباس) وفيه نظر

باب الموصى به

(قال أبو العباس) في تمايلقه القديمة ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحل فلما إلى علة التفريق إذ ليس التفريق يختص بالبيع بل هو عام في كل غريق الا لعتق واقتداء الأسرى وتصح الوصية بالمنفعة أبداً ويكون تملكاً للربة ولا يستحق الورثة منه شيء وإن فسد مع ذلك ما كان للورثة للربة والانتفاع الآخر تبطل الامتناع أن تكون المنافع كلها لشخص والربة لا تخر ولا يسأل عن ترجيح إحدى الأمرين في بطلان أما إن وصى في وقت بالربة لشخص وفي وقت آخر بالمنافع لغيره فهو كما لو وصى بعينين في وقتين

باب الوصى اليه

ومن أوصى باخراج حبه فولاية الدفع والتصين للوصى الخاص اجماعا واتما للولي العام الاعراض عليه لعدم أهليته أو ضله عمر ما وما انفقه وصى متبرع بالمعروف في شؤون الوصية فن مال اليتيم ومن ادعى دينا على الميت وهو ممن يامل الناس نظر الوصى الى ما يدل على صدقه ودفع اليه والا فيحرم الاعطاء حتى يثبت عند القاضي غير لخالف السنة والاجماع وكذلك ينبغي أن يكون ناظر الوقف ووالى بيت المال وكل وال على حق غيره اذا تبين له صدق الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان أمن التبعة وان خاف التبعة فلاه ولو وصى باعطاء مدع يمينه دينا فغذه الوصى من رأس المال لا من الثلث ولو قال يدفع هذا الى يتامى فلان فافترار بقرينة والوصية هو يجب على الوصى تقديم الواجب على التبرع به فلو وصى بتبرعات لمعين أو غير معين ففتح الورثة بعض التركة أو جحدوا الدين (قال أبو المباس) أقيمت بان الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدما على الوصية وان اعتقد الورثة أنه نصيب الوصية وليس هذا مثل غصب المشاع واذا قال اصنع في مالي ما شئت أو هو بمحكمك افضل فيه ما شئت ونحو ذلك من الفاظه وله أن لا يخرجها فلا يكون الاخراج واجبا ولا محرما بل هو خوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيها هو اصلح من الجهة التي عينها الوصى

كتاب الفرائض

أسباب التوارث رحم ونكاح وولاء عتق اجماعا وذكر عند عدم ذلك كله موالاه ومعاقدته واسلامه على يديه والتقاطه وكونهما من أهل الديوان وهو رواية عن الامام أحمد وبرت مولى من اسفل عند عدم الورثة وقاله بعض العلماء فيتوجه الى ذلك أنه يتفق على التمم ومنقطع السبب عصبة عصبة أمه وان عدسته فمصبتهما وهو رواية عن الامام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدات أم الام وأم الاب وأم أبي الاب وان علون أمومة وأبوة الا المدلية بنير وارث كأم أبي لام واذا استكملت للفروض المال سقطت المصبة ولو في الحمازية وهو مذهب الامام أحمد ولو مات متوارثان وجهل أولهما موتا لم يرث بعضهم من بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآمر يقتل مورثه لا يرثه ولو اتفق عنه

الضمان ولو تزوج في مرض موته مضارة لتفويض اوث غيرها وأقرت به ورثته لانه أن يوصى بالثالث^(١) ولو وصى بوصايا اجزاء وتزوجت للمرأة بزواج أباً اخذ النصف فهذا للوضع فيه نظر فانه المقدسة في هذا هو المسلم من قريته الكافر الذي بخلاف المكس ثلاثين قريته من الاسلام ولو جرد نظره ولا ينظروننا وللمرء ان يقتل في رده أو مات عليها فانه لو اوثه للمسلم وهو رواية عن الامام أحمد وهو المعروف عن الصحابة ولان رده كرض موته والزنديق منافق يرث ويورث لانه عليه السلام لم يأخذ من تركته منافق شيئاً ولا جعله فياً فلم ان التوارث مداره على النظرة الظاهرة واسم الاسلام يجري عليه في الظاهر اجماعاً اذا قل السيد لبعده انت حرم موت أهلك ورثه لسبق الحربة الارث وان قال انت حرم صب موته أو اذا مات أبوك فانت حرم هذا يخرج على وجهين بناء على ان الاهلية اذا حدثت مع الحكم هل يكفي ذلك أم لا بد من قدمها

(فصل) والاخوة لا ينجبون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالاب فلا ثم في مثل أبوين واخرين الثلث والجد يسقط الاخوة من الام اجماعاً وكذا من الابوين أو الاب وهي رواية عن الامام أحمد واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الصديق وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ولو خلفت للمرأة زوجاً وبنتاً واماً فهذه الفريضة تقسم على احد عشر للبت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة والامام احمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهماً للبت ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أبو حنيفة لا يقول بالرد على الزوجين فلزوج عنده الربع والثلاثة ارباع الباقية تقسم ارباعاً ثلاثة ارباع للبت واربعا للام فتصح هذه المسألة عنده من ستة عشر للزوج اربعة وللبت تسعة وللأم ثلاثة والله أعلم

(فصل) ومن طلق امرأته في مرض موته يقصد حرمانها من الميراث ورثته اذا كان الطلاق رجعيّاً اجماعاً وكذا ان كان بائناً عند جمهور الله الاسلام وقضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافاً وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير وعلى قول الجمهور فهل تمتد عدة طلاق أو وفاة أو أطولهما فيها أقوال أظهرها الثالث وهل يكمل لها المهر فيه قولان أظهرهما أنه يكمل

﴿فصل﴾ ولو أقر واحد من الورثة بالولاء أو النسب والباقيون لا صدقوه ولا كذبوه ثبت
الولاء أو النسب وهذا ظاهر قول الامام احمد وظاهر الحديث فان الامام احمد قال اذا أقر وحده
ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا فلورده هذا النسب من له فيه حق قبل منه واورثا كان أو غير
وارث على ظاهر كلامه ونكاح المريض في مرض اللوث صحيح وورث المرأة في قول جمهور العلماء
من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا الزيادة عليه بالاتفاق

كتاب العتق

ومن أعتق جارية ونبه بنتها ان تكون مستقيمة لم يحرم عليه بيعها اذا كانت زانية واذا أعتق
أحد الشريكين نصيبه وهو موصوعتق نصيبه ويمتق نصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة
من العلماء وان كان موصرا عتق كله واستسمي في باقي قيمته وهو رواية عن الامام احمد اختارها
بعض أصحابه والمالك اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه وهو أحد القولين في المذهب
وقال بعض السلف يعني على القول بالعتق بالثقة واذا استكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت وغرم
مثلا لسيدها وقاله الامام احمد في رواية اسحاق بن عمار سليمة بن الحيف وكذا أمة غير امرأته
الا ان يفرق بين أمة امرأته وغيرها فرق شرعي والا فوجب القياس التسوية ولو مثل بعبد غيره
يجب ان يمتق عليه ويضمن قيمته لسيده كما دل عليه حديث المستكره لامة امرأته فانه يدل على
ان الاستكره تثيل وان التمثيل يوجب العتق ولو بعبد الغير ويدل أيضا على ان من تصرف
في ملك الغير على وجه يمنه من الانتفاع به له اللطالبة بقيمته (قال أبو العباس) ما أعرف للعديد
وجها الا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الخيار والكتابة ولو قيل بصفة شرط الخيار في
الكتابة لم يبعد واما شرط الخيار في التلقيات ففيه نظر ويجوز شرط وطء الكتابة ونص عليه
الامام احمد ويتوجه على هذا جواز وطئها بلا شرط باذنها وعلى قياس هذا يجوز ان يشترط
الراهن وطء المرتهن ومن أعتق من مال الفتي والمصالح يحتمل ان يقال لا ولاء عليه لاحد بمنزلة
عبد الكافر اذا أسلم وهاجر ويحتمل ان يقال الولاء عليه للمسلمين وعلى هذا فاذا اشتري السلطان
دقيقا وقد ثمنه من بيت المال ثم اعتقه كان الملك فيه ثابتا للمسلمين استحقاقا أو لكونه لا وارث
له فيوضع ماله في بيت المال وليس ميراثه لورثته السلطان لانه اشتراه بحكم الملك لا بحكم الملك

ولو احتمل ان يكون اشتراء لنفسه وان يكون اشتراء للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو ممتنع ولو عرف انه اشتراء لنفسه بمال للمسلمين حكم بان الملك للمسلمين لانه لا يملك ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم فاذا اشترى بمالهم شيئا كان لم دونه ودية الشراء لنفسه بمالهم محرمة تفتقر وتصور كأن المقدحرى عنها

(فصل) ولا تمتق أم الولد إلا بموت سيدها ويجوز لسيدها بيعها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواز بيعها شبهة فيه نزاع والاقوي ان له شبهة وبني عليه ولو طي مستقدا بحرمه هل يلحقه النسب أو يرجع رجم المحسن أما التنزيه فواجب

كتاب النكاح

والاعراض عن الاهل والاولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في القعد والوطى . والنهي لكل منهما وليس للابوين الزام الولد بنكاح من لا يريد فلا يكون مانعا كما لا يريد ويجرم النظر بشهوة الى النساء والمردان ومن استحله كفر اجماعا ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوب من الامام أحمد والشافعي ومن كرر النظر الى امرئ ونحوه وقال لا انظر بشهوة كذب في دعواه وقاله ابن عقيل ومن نظر الى الخيل والبهايم والاشجار على وجه استحسان الدنيا والرياسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) ولما انت كان على وجه لا يتقص الدين وأما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذا من الباطل الذى يستعان به على الحق وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تنبع بالظر أو كانت شهوة الوطء واللمس كالنظره وأولى وتحرم الخلوة بغير محرم ولو بحيوان نشتهى للمرأة أو تشبهه كالفرس وذكره ابن عقيل وتحرم الخلوة بامرئ غير حسن ومضاجعته كالمرأة الأجنبية ولو لمصلحة التعليم والتأديب والمقرء وله عند من يماشره لملك ملعون ديوث ومن عرف بمحبته أو معاشرته بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج الواجب وان لم يخف قدم الحج ونص الامام أحمد عليه في رواية صالح وغيره واختاره أبو بكر وان كانت المبادات

فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت على النكاح ان لم يحسن العنته قلنا وما قاله أبو الباس ورضي الله عنه ظاهر ان قلنا ان النكاح سنة واما ان قلنا انه لا يقع الا فرض كفاية كما قاله أبو بيل الصنير وابن النقي في تعليقهما فقد تناقض مع فرض كفاية ففيه نظر وان قلنا ان للنكاح واجب قدمه لان فرض الايمان مقسمة على فروض الكفايات والله أعلم وبياح التصريح والتعريض من صاحب العدة فيها ان كانا بمن يحمل له النكاح بها في العدة كالخاتمة فاما ان كانا بمن لا يحمل له الا بعد انقضاء العدة كالزني بها والوطوءة شبهة فينبغي ان يكون كالاجنبي والمتمدة باستبراء كالم الولد أو مات سيدها أو اعتقها فينبغي ان تكون في حكم الاجنبية كالنكاح فيها وللطهارة ثلاثا والنفسخ نكاحها برضاع أو لادن فيجوز التعريض دون التصريح والتعريض أنواع فارة يذكر صفات نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضي الله عنها وفارة يذكر لها صفات نفسها وفارة يذكر لها طلبا لا يبيته كرب داغ بك ومطالبك وفارة يذكر أنه مطالب للنكاح ولا يبينها وفارة يطلب منها ما يحتمل للنكاح وغيره كقوله اى شيء كان ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابها فينبغي أن لا يحمل لرجل آخر خطبتها الا أنه أضعف من أن يكون هو المخطوب وكذا لو خطبت أو وليها بعد ان خطب هو امرأة فالاول أبدي للمخطوب والثاني أبدي للمخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد البيع ومن خطب تمرضا في العدة أو بعد ما فلا ينهى غيره عن الخطبة ولو اذنت للمرأة لوليها أن يزوجه من رجل بعينه احتل أن يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتمل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو بيل وهذا دليل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس بإجابة بحال

(فصل) ويشهد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة وانقط وقيل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عده شرطا نص الامام أحمد في روايه أبي طالب في رجل مشى اليه قومه فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجوا الى الزوج فخذوه بروه فقال قد بليت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح الموقوف صحيح وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر فاذ هذا ليس تراخيا للقبول كما قاله القاضي وانما هو تراخى للاجازه ومسألة أبي طالب وكلام أبي بكر فيما اذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الايجاب وهذا أحسن أما اذا غرقا عن مجلس الايجاب فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ويجوز

أن يقال ان المأخذ الآخر ان كانت حاضرا اعتبر قبوله وان كان غائبا جاز تراخي القبول عن
الاجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع ان اصحابنا قالوا في الوكالة انه يجوز قبولها على الفور والتراخي
وانما الولاية نوع من جنس الوكالة وذكر القاضي في المبرد وابن عقيل في الفصول في ثمة رواية
أبي طالب فقال الزوج قبلت صبح اذا حضر شاهدان (قال أبو العباس) وهو يقتضي بان اجازة
المعد الموقوف اذا حملنا بانقاده تقتصر الى شاهدين وهو مستقيم حسن وهو صرح الاصحاب بصحة
نكاح الاخرس اذا فهمت اشارته قال في المبرد والفصول يجوز تزويج الاخرس لنفسه اذا كانت
له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام أن لا يكون الاخرس وليا ولا وكيل في النكاح وهو مقتضي
تعليل القاضي في الجامع لانه يستفاد من غيره ويحتمل أن يكون وليا ولا وكيل وهو أنيس والجد
كالثب في الاجبار وهو رواية عن الامام أحمد وليس للآب اجبار بنت التسع بكر كانت
أوثيا وهو رواية من احمد اختارها أبو بكر وروى الثيب الكلام والبكر الصمات (قال أبو العباس)
بعد ذكره لقول أبي حنيفة ومالك تزوج الثابتة بالجبر كما تزوج البكر هذا قول تموي واذا تمذر
من له ولاية النكاح انتقلت الولاية الى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح
كرئيس القرية وهو المراد بالمعقن وأمير القافلة ونحوه قال الامام احمد في رواية للروذي في
البلد يكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج إن الولي ينظر في المهر وإن امره ليس مفوضا
اليها وحدها كما ان امر الكفو لكفو ليس مفوضا اليها وحدها وقال في رواية الأثرم وصالح
وأبي الحارث عن المهر لأنجد فيه حدا هو ما تراضوا عليه الاهلون وهو في رواية المروذي
ما تراضي عليه الاهلون في النكاح جائز وهو يقتضي ان للأهلين نظرا في الصداق ولو كان أمره
اليها قط لما كان له ذكر الاهلين معنى وتزويج الايلى فرض كفاية اجماعا فان أباه حاكم أن
لا يظلم كطلبه جملا لتستحقه صار وجوده كدمه ويزوج وصي المال الصغير واشترط الجد في
المهر وفي الولي رشدا والرشد في الولي هنا هو المعرفة بالكفو ومصالح النكاح ليس حفظ المال
ويتخرج لنا مثل قول أبي حنيفة ان الولي كل وارث بفرض أو تمصيب ولغير العصبية من الاقارب
التزويج عند عدم العصبية ويخرج ذلك مما اذا قدمنا التورث لقوى الارحام على التورث بالولاء
ولو كانت المرأة يهودية ووليها نصراني أو باله كس فيبني أن يخرج على الروايتين لقوى الارحام
على التورث في تواريخهما وقبول شهادته عليها اذا قلنا قبل من اهل النمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والعقل ويضم الولي المتأسق أمين كلوصى في رواية ولو قيل ان الابن والاب
سواء في ولاية النكاح كما اذا وصى لاقرب قرابه لكان متوجهاً ويخرج لنا ان الابن أولى
من الاب اذا قلنا الاخ أولى من الجسد وقد حكى ذلك ابن المنى في تعاليقه فقال يقسم الابن
على الاب على قول عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب في الكل حتى زوج الابد قد قال بطرد
القاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجمل الشرعى مثل ان يتقدم صحة النكاح بلاولى أو
بالولى الابد أو بلاشهود وقد يقال يصح النكاح كما ان المتبر في الشهود والولى هو المدالة
الظاهرة على الصحيح فلو ظهر فيها بعد انهم كانوا قاسقين وقت المقدية وجهان ثابتان يؤيد هذا
ان الولي الاقرب انما يشترط اذا أمكن فاما تفرد فيسقطه كما لو عضل أو غاب وبهذا قيد ابن
أبى موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج الابد مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم انه
موجود فهو غير مقدور على استثنائه فيسقط بعدم العلم كما يسقط بالبد وهذا اذا لم يتسب
في عدم العلم الى تقييد ومع هذا لو زوجت بنت اللعان ثم استلحقها الاب فلو قلنا بالاول
لكان يتبين أن لا يصح النكاح وهو يبعد بل العوالب انه يصح قال الامام احمد في رواية
حنبل لا يبعد نصراني ولا يهودى عقد نكاح اسلم ولا مسلمة ولا يكونان وليين بل لا يكون الا
مسلماً وهذا يقتضى ان الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية
للكافر على ابنة الكافر متولياً لنكاح ولكن لا يظهر بطلان المقدية ليس على بطلانه دليل
شرعى قال الامام أحمد في رواية محمد بن الحسن في الاخوين صغير وكبير يبنى أن ينظر الى
المقل والرأى وكذلك قال في رواية الاثرم في الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه
يبنى أن ينظر في ذلك الى الفضل والرأى وظاهر كلام الامام أحمد هذا لانه لا أثر لبس هنا
واعتبره اصحابنا ولو زوج المرأة وليان وجل سبق المقدين فيه روايتان احدهما يتميز الاسبق
بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من خرجت له القرعة فهي زوجته بحيث
يجب عليه نفقتها وسكنائها وورثته لكن لا يطأ حتى يحدد العقد لحل الرطب فقط هذا قياس
المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية الا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وعليها كما كان
الطلاق واجبا على الآخر والرواية الثانية يفسخ النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انها يطلقها
فلى هذا هل يكون الطلاق واما بحيث تتمضي المدة ولو بزوجها يبنى أن لا يكون كذلك

لانه لا يغير وتخرج الطلاق به فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين
 أحدهما لاحدهما نصف لليراث وربع النفقة حتى يصطلحا عليه والثاني يقرع بينهما فن قرع
 حلفانه استحق وورث (قال أبو البباس) وكلا الزوجين لا يخرج على المذهب أما الاول قلانه
 لا يتفق المصنفان وأما الثاني فكيف يحلف من قال لأعرف الحال وإنما المذهب على رواية
 أنه قرع فله اليراث بلايين وأما علي قولنا لا يقرع قلنا قلنا أنها تأخذ من أحدهما نصف المهر
 بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الاولى وإن قلنا لا مهر فهناك يقال بالقرعة أيضا
 وإذا قال قد جلت حق أمي صداقتها أو قد اعتقها وجعلت عنها صداقتها صح بذلك المتق
 والنكاح وهو مذهب الامام احد ويتوجه أن لا يصح المتق اذا قال قد جعلت عنك صداقتك
 فلم يقبل لان المتق لم يصر صداقا وهو لم يوقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وإن قبلت لان هذا
 القبول لا يصير به المتق صداقا فلم يتحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية أنها ان قبلت صارت
 زوجة والا عقت مجانا أو لم تعتق بحال وإذا قلنا الحلق الشرط لا ينير الطلاق فالحلق المطف
 في النكاح بطريق الاولى ويجب قيمة نفسها وتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتقها بحجب
 حر فان الخيار ثبت لها في رواية وكذلك اذا عتقا مما فاذا كان حدوث الحرية بعد المتق ثبت
 الفسخ فالمقارنة أولى أن ثبت الفسخ ولو اعتقها وزوجها من غيره وجعل عنها صداقتها بقياس
 للمذهب صحته لانهم قالوا الوقت الذي جعل فيه المتق صداقا كان يملك اجبارها في حق الاجنبى
 فلم يبق الا أنه جعل ملك بمضاه وقت حريتها وهذا لا يؤثر كالأول كان هو الزوج وبدل على ذلك
 ان اصحابنا قالوا اذا قال زوجتك هذه على انها حرة صح وإن لم يعلم انه اعتقها قبل ذلك ويكون
 هو المصدق لها عن الزوج ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة
 وعلي هذا فسواء قال اعتقها وزوجها منك أو زوجها منك واعتقها ولو قال اعتقت أمي
 وزوجتك على الف درهم قياس للمذهب جوازه فهو مثل أن يقول اعتقها واكرتها منك سنة
 بالف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول اعتقتك على خدمة سنة ولو قال اعتقتك
 وتزوجتك على الف درهم صح هذا النكاح بطريق الاولى لانه لم يجعل المتق صداقا ولو قال
 وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتك واكرتها من فلان أو بعتكها وزوجتها أو
 اكرتها من فلان قياس للمذهب صحته لانه في معنى استثناء للنفعة وحاصله اننا يجوزنا العتق

والوقف والمهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة جوازاً أن يكون الاعناق والانكاح في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح قبل الاعناق لانها حين الاعناق لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام أحمد ان الرجل اذا تزوج امرأة فليس يكفر فرق بينهما وانما ليس الولي ان يزوج المرأة من غير كفؤ ولا لزوج ان يزوج ولا للمرأة ان تفعل ذلك وان الكفاءة ليست بمنزلة الامور المالية مثل مهر المرأة ان احببت المرأة والاولياء طلبوه والا تركوه ولكنه امر ينبغي لم اعتبره وان كانت منفعة تنطق بتغيرم وقد النسب والدين لا يقر منها النكاح بغير خلاف عن أحمد وقد الجزية غير مبطل بغير خلاف عنه بل بقيت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة اولولها وعلى هذا التراخي في ظاهره^(١)

فلي هذا يسقط خيارها بهما يدل على الرضى من قول أو فعل واما الاولياء فلا يسقط الا بالقول ويقتصر النسخ به الى حاكم في قياس المذهب كالنسخ للميوب للاختلاف فيه • ولو كان فاسقاً من وجه آخر مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به ثم بان فاسقاً وهي عدل فبهنا ينبغي ثبوت الخيار كما رضيت به لعله مثل الجذام فظهر به عيب آخر كالجنون والمثنية فاما ان رضوا فسقاً من وجه فبان فاسقاً من آخر مثل ان ظنوه يشرب الخمر فظهر انه يلوط أو يشهد بالزور أو يقطع الطريق ويبض لذلك أبو العباس^(٢)

وان حدث له الكفاءة مقارنة بان يقول سيد المبد بعد العجب النكاح له قبلت له النكاح واعتجته بقياس المذهب صحة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة اذا اعتقها مما وعلى مسألة اعتقك وجعلت عتقك صدقاتك لارب في ان النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهداً مع الكتمان والاشهاد فهذا مما ينظر فيه واذا اتقى الاشهاد والاعلان فهو باطل عند عامة العلماء وان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن ان في ذلك خلافاً في مذهب الامام أحمد

باب المحرمات في النكاح

ونحرم بنته من الزنا قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فقتلته ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يزوج ابنته عليه القتل بمنزلة للارتد على انه لم يقع له الخلاف فاعتقد

ان المسئلة اجماع اوعلى ان هذا فيمن عقد عليها غير متاول ولا مقلد فيجب عليها الحد (وقال أبو العباس) كلام أحمد يقتضى انه اوجب حد المرتد لاستحلال ذلك لاحد الزوجي وذلك أنه استدلل بحديث البراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده قال القاضي في التليق والشيخ في المنى يكنى في التحريم ان يعلم انها بنته ظاهرا وان كان النسب لثبوت (وقال أبو العباس) وظاهر كلام الامام احمد ان الشبهة تكنى في ذلك لانه قال أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودا ان تحتجب من ابن زمة وقال الولد لفراس وقال انما حجبها لشيء اتقى رأيي بينه قال القاضي والخلوة ان تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايتان قال وقد أطلق القول في رواية ابي الحارث فاخلا بها وجب الصداق والعدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحمل المرأة لايه وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلوة نظرا أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين (قال أبو العباس) وهذا ضعيف وانما الخلوة هنا ان اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطى فاما الخلوة بالامة والاجنبية فلا أثر لها وسحق النساء قياس المنهب المنصوص انه يخرج على الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة ويحرم بنت الزينة لانها ربيبة وبنت الريب أيضا نص عليهما الامام احمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك نزاعا وتحرم زوجة الريب نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش وكذا في الريب يتزوج امرأته لانه ليس من الابناء والمنصوص عن الامام أحمد في مسألة الخلوة انما هو ان الفاضل لا يتزوج بنت المفسول وكذلك امه وهذا قياس جيد فاما تزوج المفسول بأم الفاضل وابنته فبني نظر ولم ينص عليه وذلك لان واحدا منهما يتمتع بنص وفرع والاصل انه يتمتع بالرجل أصل وفرع او يتمتع بالمرأة أصل وفرع وهذا المفسول به يتمتع في احد الطرفين وهو يتمتع في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشتر تحريم المصاهرة (واختار أبو العباس) في موضع آخر التوبة حتى في الاواط ويحرم الجمع بين الاختين في الوطى بملك الميمن كقول جمهور العلماء وقيل لاحد في رواية ابن منصور الجمع بين المملوكتين أقول انه حرام قال لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي ظاهر هذا انه لا يحرم الجمع وانما يكره (قال أبو العباس) الامام احمد لم يقل ليس هذا حراما وانما قال لا أقول هو حرام وكأوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا الادب في الفتوى ما ثور عن جماعة من السلف وذلك إما لتوقف في التحريم او استهابة لهذه الكلمة كما يستهيب لفظ القرض

الا فيما علم وجوبه فاذا كان للفتى يمتنع أن يقول هو فرض اما ثبوته أو لسكون الفرض ثابت
 وجوبه بالقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام ولما أن يحمل عن احد انه لا يحرم
 بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغفلة عن دلالة الالفاظ ومراتب الكلام وقد ذكر القاضي
 هذا في المدة بيته في مسألة الفرض هل هو أعلى من الواجب وذكر لفظ الامام احمد في
 هذه الرواية ونقله في الميعة فلم أنه لم يحمل في المسألة خلافاً وطىء إحدى الاختين للموكتين
 لم تحمل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاولى بلخراج عن ملكه أو تزويج قال ابن قتيب ولا
 يكفي في اباحها مجرد ازالة الملك حتى تمنى حيضة الاستبراء وتنقضي فتكون الحيضة كالعدة (وقال
 أبو العباس) وليس هذا القيد في كلام احمد وجماعة الاصحاب وليس هو في كلام علي وابن عمر
 مع ان طياً لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ولو زال ملكه عن بعضها كفى وهو قياس
 قول لأصحابنا فان حرم احدهما بنقل الملك فيها على وجه يمكن استرجاعه مثل أن يهبها لولده أو
 يبيعها بشرط فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط الخيار وجب فان اخرج الملك لازماً
 ثم عرض له للبيع للفسخ مثل أن يبيعها سلمة فتبين أنها كانت مبيعة أو فليس المشتري بالخائن
 أو يظهر في الموضع تدليس أو يكون منبوءاً فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع أنه يباح
 وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والهبة بوجان
 التفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصغار وفي جوازه بين الكبار روايتان وقد
 اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يبيها أو يهبها مع ان طياً هو الذي روى الثوري عن
 التفريق بين الاختين ولم يترضوا لهذا الاصل فان جى عليه لم يجوز البيع والهبة رواية واحدة
 قبل البلوغ وانما يجوز المتق أو التزويج وفي جوازها بمدايلوغ روايتان أو يجوز له التفريق هنا
 لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهما وكلام الصحابة
 والفقهاء بمومته يقتضى هذا ولو ازال ملكه عنها بنسب المتق مثل أن يبيها أو يهبها فينبى أن
 لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحمل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا ينبى
 أن يزيد على تزوجه باختها مع بقاء الملك لا مكان أن يدعى للمشتري والمهب ولها بخلاف المعتقة
 وشبهة الملك حقيقة لا كالتكاح فلي هذا اذا وطىء أمة بشبهة ملك ففي تزوج أختها في مدة
 استبرائها ما في تزوج أختها للاستبراء بعد زوال ملكه عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على

غير الواطئ في عدتها من لا عليه فيها ان لم تكن لزمها عدة من غيره وهو رولية من الامام واختارها للقدسي واللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي واحد في انشور عنه وعمر بن الصامرة لا يثبت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح أم زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع قال أبو محمد للقدسي في النفي اذا تزوج اختين ودخل بهما ثم اسلم واسلمتا معه فاختار احدهما لم يطأها حتى تنقضي عدة اختها لئلا يكون واطنا لاحدي الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم وتحت أكثر من اربع قد دخل بهن فاسلمن معه وكن ثمليا فاختار اربعا منهن وفارق اربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لئلا يكون واطنا لأكثر من اربع فان كن خمسا ففارق احدهن لم يطأ واحدة من المختارات قالوا هذا قياس للمذهب (قال أبو العباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة يخالف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يمسك منهن اربعا ولم يشترطوا في جواز وطئه انقضاء العدة لافي جمع العدد ولا في جمع الرحم ولو كان لهذا اصل عندهم لم يتقلوه فاهم دائما في مثل هذا ينيهون على ائزال الزوجة كما ذكره الامام أحمد فيها اذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد أو زنى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى فان العدة تابعة لنكاحها وقد عفا الله عن جميع نكاحها فكذلك يعضو عن توابع ذلك النكاح لكن قياس هذا القول انه لو اسلم وتحت سريران اختان فحرم واحدة على نفسه بعد الاسلام جاز وطئه الاخرى قبل استبراء تلك فاما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج اختها في الاسلام قبل انقضاء عدة المطلقة فهذا لا يجوز وتحرير هذه المسائل ان العدة اما أن تكون من نكاح صحيح فلا يجوز تزوج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا وطأ بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي العدة ولا يجوز في عدة النكاح تزوج اربع سواها قولا واحدا ويجوز ذلك في عدة ملك اليمين وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبه نكاح فهي كحقيقة النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فاما الواجب الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك وهو محرم الزانية حتى تنوب وتنقضي عدتها وهو مذهب الامام احمد وغيره وصفة توبتها أن يرادها عن نفسها فان اجابت لم توب وان لم تجبه قد تابت

وهو مروى عن عمر وابنه وابن عباس ومنصوص الامام أحمد وعلى هذا كل من أراد مخالطة
 انسان اتهمه حتى يعرف بره وفجوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه ويمنع الزاني من تزويج
 الضيفة حتى يتوب (قال أبوالباس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه انه فرق بين رجل
 وامرأته وقد زنى قبل أن يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما
 ويؤيد هذا من أصلنا أنه يفضل الزانية لتختلج منه وإن الكفاءة اذا زالت في أثناء العقد فان لها
 الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزنى لم يكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يفرقها والا كان
 ديوثا وكلام الامام أحمد طاعة يقتضى تحريم الزويج بالحريات وله فيها اذا خاف على نفسه روايتان
 والمنع من النكاح في ارض الحرب عام في المسلمة والكافرة ولو تزوج المرتد كافرة مرتدة كانت
 أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلما قالني يبنى ان يقال هنا انما نكح على نكاحهم أو متلكهم
 كالحرى اذا نكح نكاحا فسد اسم اسلما فان المنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد
 لا يؤمن بفعل ما تركه في الردة من المبادات لكن طرده أنه لا يحد على ما ارتكبه في الردة من
 الحرمات وفيه خلاف في المنع وان كان للنصوص أنه محذور قلنا أنه يؤمن بقضاء ما
 تركه من الواجبات ويضمن ويغتاب على ما فصله من الحرمات فیه نظر وبما يدخل في هذا
 كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقاض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام
 أهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال ونوابها ونماؤها على مال مسلم أو تقاسموا ميراثا ثم اسلموا
 بمذلك والله ما عوتوا بها وقال القاضي في الجامع فان كان الحر كتابيا لم يحزله ان يزواج الامة الكتابية
 (وقال أبوالباس) مفهوم كلام الجد أنه يباح للكافر نكاح الامة الكافرة وتباح الامة لو اجد
 الطول غير خائف للعت اذا شرط على السيد حتى كل من يولسها وهو منسوب اليه لا متاع مفسدة
 اوراق ولله وكذا لو تزوج امة كتابية شرط له حتى ولها منه والآية انما دلت على تحريم غير
 المؤمنات بالمفهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو خشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره
 لمحبته لما ولم يبدلها سيدها له بملك أبيح له نكاحها وهو مروى عن الحسن البصري وغيره من
 السلف ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت المدة من طلاق بائن وكان
 خائفا للعت مادما لطول حرة بناء على ان عدة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة وبمخرج المنع
 اذا منسأ من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته

انفسخ النكاح وقال الحسن اذا اشترى زوجته للمتي فاحتها حين ملكها فباعها على نكاحها وهذا قوي فيها اذا قال اذا ملكتك فأنت حرة وصحنا الصفة لانه اذا ملكها فالملك لا يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه وانما التنافي ان تكون مملوكة زوجته فاذا زال الملك عقب ثبوته لم يجماع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال الملك كان يفتي زوال النكاح والملك في حال زواله لا يثبت له وهذا الذي لحظه الحسن فانه اذا اشتراها ليتمها فاعتها لم يكن للملك قوة تنسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فهما على نكاحهما فكذلك هنا اذا النكاح يقع سابقا وهذا انما يكون اذا كان المتق حصل بعد الملك فهنا لم يتقدم الانفساخ على المتق ويكره نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر للمسلمات قاله القاضي واكثر الظاهر كما يكره ان يحصل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يجرم ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته حرمت على القاتل مع حلها لتحريره ولو جبر امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة وهذا النكاح باطل في احد القولين في منذهب مالك واحد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم للمتدي وبين هذه المرأة الظالمة واذا احب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها وتصدق بمهرها وطلبها من الله تعالى ان تكون له زوجة في الآخرة رجي له ذلك من الله تعالى ولا يجرم في الآخرة ما يجرم في الدنيا من التزويج باكثر من اربع والجمع بين الاختين ولا يمنع ان يجمع بين المرأة وبنتها

باب الشروط والعيوب في النكاح

اذا شرط الزوج للزوجة في العقد أو اتفاقا قبله أن لا يخرجها من ديارها أو ابداها ولا يتزوج عليها أو لا يقسري أو ان تزوج عليها فلها تطليقها صح الشرط وهو منذهب الامام أحمد ولو خدعها فساخر بها ثم كرهته لم يكرهها واذا أراد ان يتزوج عليها أو يقسري وقد شرط لها عدم ذلك فقد يجرم من اطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها لكونهم انما ذكرها ان لها التسخ ولم يتراضوا للمنع (قال أبو العباس) وما أعظمهم قصدوا ذلك وظاهر الاثر والقياس يقتضي منه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم قبل ان تنسخ طلق أو باع قياس المذهب انها لا تملك التسخ وانما إن شرط إن كان له زوجة أو سرية فصدقاها فان ثم طلق الزوجة أو أعتق السرية بعد العقد

قبل ان تطالبه فني اعطائها ذلك فطر ومن شرط لما ان يسكنها منزل أبيه فسكنت ثم طلبت
 سكني مشردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجزته بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك وهو احد القولين
 في مذهب الامام أحمد وغيره غير ما شرط لها . وعليه بطلان نكاح الشغار من اشتراط عدم المهر
 فان سموا مهرا صح وقياس للمذهب انه شرط لازم لانه شرط استعمل به القرج ولولا لزومه لم
 يك قول الحبيب والقابل مصححا لنكاح الاول وان شرط الزوجان أو احدهما فيه خيارا صح للعقد
 والشرط وان شرطها بكرا أو حيلة أو ثيابا فبأن بخلافه ملك التسخ وهو رواية عن الامام أحمد
 وتقول مالك واحمد قولي الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس أو تزوم الصدق
 والامانة فيما بعد العقد فركته فيما بعد ملك التسخ كما لو شرطت عليه ترك التسري فتسري
 فيكون فوات الصفة اما بمقارنا واما حادثا كما ان كنت إما مقارن أو حادث وقد يتخرج في
 فوات الصفة في المستقبل قولان كما في فوات الكفاءة في المستقبل وحدوث الفت لكن للشرط
 هنا فعل تحدته أو تركها فلا ليس هو صفة ثابتة لها ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقت على
 الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالا جبر بطلمه وكسونه
 ولو شرطت انه يعلوها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط الفاسدة ونص
 الامام احمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان تخدمهم نهائا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة
 هذا الشرط ان كان فيه غرض صحيح مثل ان يكون لها بالنهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها
 الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم التفقة فاسد ويتوجه صحته لاسباب اذا قلنا انه اذا أعسر الزوج
 ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد واذا شرطت ان لا تسلم نفسها الا في وقت بعينه فهو
 نظير تأخير التسليم في البيع والاجارة وقياس للمذهب صحته وذكر اصحابنا انه لا يصح ولو شرطت
 زيادة في النفقة الواجبة بقياس المذهب وجوب الزيادة وكذلك اذا شرطت زيادة على النفقة التي
 يستحقها بمطلق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطء الا شهرا أو ازا لا يسافر عنها أكثر من
 شهر فان اصحابنا القاضي وغيره قال في تلليل للسألة لانها شرطت عليه شرطا لا يمنع للقصور
 بعقد النكاح ولما فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاة به كما لو شرطت من غير تعديله وهذا التلليل
 يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح ولا يصح نكاح المحلل ونية ذلك
 كشرطه وأما الاستمتاع وهو ان يتزوجا ومن نيته ان يطلقها في وقت أو عند سفره فلم

يذكرها القاضي في المبرد ولا الجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكروا أبو محمد المقدسي وقال
النكاح صحيح لأبأس به في قول عامة العلماء الا الاوزاعي (قال أبو العباس) ولم ار احدا من اصحابنا
ذكر انه لا أبأس به تصرحا الا أبا محمد واما القاضي في التلطيقي فسوى بين يتيه على طلاقها في
وقت بينه وبين التحليل وكذلك الجدة واصحاب الخلاف واذا ادعى الزوج الثاني انه نوي التحليل
او الاستمتاع فيبني ان لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة الا أن تصدته او تقوم بينة اقرار
على التواطئ قبل العقد ولا يبنى ان يقبل على الزوج الاول فتصل في الظاهر بهذا النكاح الا
ان يصدق على افساده فأما ان كان الزوج الثاني ممن يرف بالتحليل فيبني ان يكون ذلك لتقدم
اشترائه الا ان يصرح له قبل العقد بانه نكاح رغبة واما الزوج الاول فان غلب على ظنه صدق
الزوج الثاني حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو تقدم شرط عرفي او لفظي بنكاح التحليل
وادعي انه قصد الى نكاح الرغبة قبل في حق المرأة ان صححنا هذا المقعد والاول وان ادعاه بعد
المفارقة ففيه نظر ويبنى ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح
الثاني كان فاسدا فلا تحمل للاول لا عتافها بالتحريم عليه وولد المبرور يراه حر بقية والده وان
كان عبدا تلقى برقبة وجها واحدا لانه ضمان جنابة محضة ولو لم يكن ضمان جنابة لم يلزمه الضمان
بحال لا نفاء كونه ضمان عقد أو ضمان يد فيعتبر ان يكون ضمان ائلاف أو منع لما كان يتقدم
ملك السيد كضمان الجنين وقارق ما لو استدان المبد فانه حينئذ قبض للال بالاذن صاحبه وهما بعض
مالية الاولاد بدون اذن السيد فهي جنابة محضة ولو اذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه
لانه اذن له في الائلاف أو الاستدانة على رواية

(فصل) في الميوب المثبتة للفسخ والاستحاضة حيب ثبت به فسخ النكاح في أظهر
الوجهين واذا كان الزوج صغيرا أو به جنون أو جذام أو برص فالله التي في الرضاع تقتضي
ان لما الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة
أو مفقدا أو قترنا ويتوجه أن لا يفسخ الا عند عدم إمكان الوطء في الحال واذا لم يقر بالعنة ولم ينكر
أو قال ألت ادرى أعين أنا أم لا فيبني أن يكون كما لو أنكر العنة ونكل عن اليمين فان النكاح
عن الجواب كالنكاح عن اليمين فان قلنا يحبس الناكل عن الجواب بالتأجيل أيسر من الحبس
ولو نكل عن اليمين فيما اذا ادعى الوطء قبل التأجيل فيبني أن يؤجل هنا كما لو نكل عن

الجين في العنة والسنة للعتبة في التأجيل هي الملاية هذا هو المقوم من كلام العلماء لكن
 تعليمهم بالتصويل يوم خلاف ذلك لكن ما بينهما متقارب ويتخرج اذا علمت بتمه أو اختارت
 المقام منه على عسرة هل لما الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع الصيوب لتوجه وزد
 المرأة بكل عيب ينزع عن كمال الاستمتاع ولو بان الزوج عتيا قياسي قولنا بثبوت الخيار للمرأة
 ان لما حقا في الولد ولهذا قلنا لا يميز من الحرة الا باقتضاها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا وتليل اصحابنا توقف الفسخ على الحاكم
 باختلاف اهل العلم فانه ان أريد كل خيار عتلف فيه فومه يتوقف على الحاكم بخيار المعتقة يجب
 وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة الحبيب
 متفق عليه وهو من جملة الصيوب التي قال لا تتوقف على الحاكم ولا لا يبنى الاعتذار فان اصل خيار
 العت والتشرط عتلف فيه بخلاف اصل خيار المعتقة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا تتوقف
 على الحاكم مع الاختلاف والواجب ألا للتفرق بين التكاثر والبيع ثم لو طل بخفاء الفسخ
 وظهوره فان الصيوب وفوات الشرط قد تمنع وقد يتنازعون فيها بخلاف اعتاق السيد لكان أولى
 من تمليله بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يثبت براضيهما قارة وبحكم الحاكم أخرى أو مجرد
 فسخ المستحق ثم الآخر ان امضاء والأمضاء الحاكم لتوجه وهو الاقوي ومتى اذن الحاكم
 أو حكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مأذونه لم يحتج به ذلك الى حكم يصح به نزاع لكن
 لو عقد الحاكم أو فسخ فهو ضله والاصح انه حكم واذا اعتبر تقرير الحاكم ولم يكن في الموضع
 حاكم يفرق فالاشبه ان لما الامتناع وكذلك تملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقد
 ملك الامتناع من التسليم وينبغي أن تملك النفقة في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الأمة
 تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقا وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة
 وان كان الزوج عبدا المسكها رتقا وبضعها ولو شرط عليها سيدها دوام التكاثر تحت
 حر أو عبد فرضيت لزمها ذلك ومذهب الامام احمد يقتضيه فانه يجوز التمسك بشرطه ذكر أبو محمد
 المقدسي اذا أسلمت الامة أو ارتدت أو أرضعت من فسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط
 المهر وجعله أصلا قالوا عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفراق معه ان المهر يسقط
 على رواية لنا (قال أبو العباس) والتنصيف في مسألة الاسلام ونظائرهما أولى فاتها انما فسخت

لاعتاقه لها فلاعتاق سبب للفسخ ومن أتلف حقه متسديا سقط وان كان المباشر غيره بخلاف ما اذا كان السبب والمباشرة من الغير فاذا قيل في مسألة التق بالتصنيف فالردة والاسلام والرضاع أولى بلا شك واذا دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسلم لها ما شرطته أو كان الزوج ممينا فيقال الف درهم واذا اسلم لها ذلك أو كان الزوج سليما فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوات الصفة والعيب قد صار من مهر المثل المحس فينقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيته مال ذهب منه فيزداد عليه مثل ربه فاذا كان الفين استحق الفين وخمسة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج ممينا أو لم يشترط صفة وهذا هو العدل ويرجع الزوج المنزور بالصدائق على من غره من المرأة أو الولي في أصح قول العلماء

باب نكاح الكفار

والصواب ان انكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام مطلقا اذا لم يسلموا هو قبا عليها وان أسلموا عني لم من ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه واختلف في الهبة والفساد والصواب انها صحيحة من وجهين فان أريد بالصحة اباحة التصرف فانما يباح لم بشرط الاسلام وان أريد نفوذه وتوثيق احكام الزوجية عليه من حصول الحل به المطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فصحيح وهذا مما يقوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لنير المرأة أو لوصف لان توثيق هذه الاحكام على نكاح المحارم بيد جدا وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بانه لا يحصل الاحصان بنكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك الحرمات بمنزلة اهل الجاهلية كما قلنا على احدى الروايتين ان من لم يسلم الواجبات فهو فيها كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أولئك تكون عقودهم أو فعلهم بمنزلة عقود اهل الجاهلية فاذا اعتدوا ان النكاح بلاولي ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح اهل الجاهلية ويحمل ما نقل عن الصحابة على ان المائد لم يذو لتركه تعلمه العلم مع قصيره بخلاف أهل البوادي والحديث العهد بالاسلام ومن قلدها فيتوارثون

بهذه الانكحة ولو تقاسموا ميراثا جهلا فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود اذا ظهر حيا لا يضمنون
 ما اتفقوا لانهم ممدورون وأما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كما فرقنا في أموال القتال بينهما
 فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمن ثالثا والمسلم يرد الباقي ويضمن الثالث وعلى قياسه كل مثلف
 ممدور في ثلاثة لتأويل أو جهل واذا أسلم الكافر وتحت ممتدة فان كان لم يدخل بها منع من
 وطئها حتى تنقضي العدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطء الا أن تكون قبل وطئه^(١) وعلى التدبيرين
 فلا يفسخ النكاح ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي قضى بغسادهما ان كان حصل بها
 دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضه فرض لها مثل المهر ونص عليه الامام أحمد في رواية
 ابن منصور لا فانما قرر تقاض الكفار في المشهور اذا كان من الطرفين فاذا قبضت الحر أو
 الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقاض من الطرفين فاشبهه مالو باع خرا بشئ وقبضها ثم اسلم
 فانما لانحكم له بالثمن فكذا هنا وان لم يقبضه فرض لها مهر المثل فان كان عين لها محرما مثل
 ان كان مادتهم التزويج على خمر أو خنزير أو دراهم مع خمر وخنزير يحتل ذلك وجبن أحدهما أنه يجمل
 ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا تقارب لها فينظر في عادة أهل البلد والا فاقرب البلاد والثاني
 تعتبر قيمة ذلك وعدم فرق اصحابنا في غير هذا الموضع بين الحر والخنزير فكذلك ما هنا
 فيتخرج ان لها في الخنزير مهر المثل وفي الحر القيمة وحيث وجبت القيمة فلا كلام وان
 اختلفا فان قامت بينة للمسلمين بالقيمة وعدم بان يكون ذلك المسلم يعرف بسر ذلك وعدم
 قضيه والا فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه
 ان الاسلام والتراض ان كانا قبل الدخول فلهذا ذلك كالمثل لو كان على عهرم وأولى وان كان بعد الدخول
 فانجاب مهرها فيه نظر فان الدين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض
 انكحهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت الزوجة والزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول
 أو بعد الدخول فالنكاح باق مالم تنكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان
 الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم قبلها وليس له حبسها حتى اسلمت ولو
 قبل الدخول أو بعده فهي امرأته ان اختار وكذا ان ارتد الزوجان أو أحدهما ثم اسلم أو
 أحدهما وان كان الزوجان سبق أحدهما بالاسلام ولم يعلم عنه فللزوجة نصف المهر قال أبو الخطاب

تقريرا على رواية ان لها نصف اللبر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يجوز أن تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا القرعة (قال أبو العباس) وقياس المذهب فيما أراه ان الزوجة اذا اسلمت قبل الزوج فلا نفقة لها لان الاسلام سبب يوجب اليئونة والاصل عدم السلامة في المدة فاذا لم يسلم حتى انقضت المدة يبيننا وقوع اليئونة بالاسلام ولا نفقة عندنا للبائن وان اسلم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام فاذا كان تحت الصغير أكثر من أربع نسوة قال القاضي ليس لولي الاختيار منهن لأنه راجع الى الشهوة والارادة ثم قال في الجلمع يوتف الامر حتى يبلغ فيختار وقال في الحرر حتى يبلغ عشر سنين وقال ابن عقيل حتى يراهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) الوقف هنا ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التمين كما يقوم مقله في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها هاسلم وتحت أكثر من أربع نسوة فاسلمن معه اختار منهن أربعة وفارق سائرهن وليس طلاق احدهن اختيارا لما في الاصح

كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على الحرير وقاله ابن عقيل وكلام الامام احمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب أن يكون الصداق أربعمائة درهم وهذا هو الصواب مع القدرة والبسار فيستحب بلوغه ولا يزداد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكره جعل الصداق دينا سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلا لكان متوجها لحديث الواهة والصداق للقدم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره الا أن يقرن بذلك ما يوجب الكراهة من معنى المباهاة ونحو ذلك فاما اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة والالوجه انه اذا تزوج بنية أن يعطيها صداق محرما أولا بوفائها الصداق ان الترج لا يحمل له فان هذا لم يستعمل الترج بماله فلو قاب من هذه النية ينبغي أن يقال حكمه حكم ما لو تزوجها يعني بجرمة ^(١) والمرأة لا تحرر محرما

قال في المهر كالمصح عرضا في بيع أو اجارة مصح مبرا إلا منافع الزوج الحر المقدرة بالزمان فانها على روايتين وأما القاضي في التعليل فاطلق الخلاف في منافع الحر من غير تقييده بزواج وكذلك ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع فلقظهما اذا تزوجا على منافه مدة معلومة فهي روايتين فاعتبر صاحب المهر القيد في الزوجية والحرية ولعل مأخذ المنع انها ليست بمال كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال ويجوز المناوضة عليها (قال أبو العباس) والذي يظهر في تليل رواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا للآخر فكانه يفتي الى تنافي الاحكام كما لو تزوجت عبدا على هذا التليل فينبئ اذا كانت المنفعة لغيرها أن تصح وعلى هذا يخرج قصة شبيب وموجب هذا التليل ان المرأة لا تستأجر زوجها اجارة مينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المنع غنصا بمنفعة الخدمة خاصة لما فيه من الهبة والنفقة واذا لم تصح المنافع صدقا بقياس للمذهب انه يجب قيمة المنفعة للشروط الا اذا علم ان هذه المنفعة لا تكون صدقا فيشبهه مالا اصدقها مالا منصوبا في ان الواجب مهر المثل في احد الزوجين واذا تزوجا على أن يملها أو يعلم فلامها منعة صح ذكره القاضي والاشبه بجوازه أيضا ولو كان العلم اخاها أو ابنها أو اجنيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقها لم يكن النكاح لازما ولو اصبحت بدله كاليك وانما يلزم ما لزم الشارع به أو التزمه المكلف وما خالف هذا القول ضعيف مخالف للاصول فاذا لم قل بامتناع العقد بتعذر تسليم المقود عليه فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا مينا وكف قبل قبضه ثبت للزوجة فسخ النكاح وان كان الشرط باطلا ولم يعلم المشتري بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان رضى بدون الشرط والا فله الفسخ واذا تزوجا على أن يشتري لها عبد زيد فامتص زيد من بيعة فاعطاهما قيمته ثم باعه زيد العبد فهل لها رد البذل وأخذ العبد تردد فيه أبو العباس ولو اصدقها عبدا بشرط أن تمتعه بقياس المشهور من المذهب انه يصح كاليك والذي يفتي في اصناف سائر المال كالبد والشاء والبقرة والياب ونحوها انه اذا اصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه الى معنى ذلك اللفظ في عرفها كما تقول في الدرام والذناير المطلقة في العقد وان كان بعض ذلك غالبا أخذ به كاليك أو كان من عاداتها اقتاؤه أو لبسه فهو كالمقووظ به ونص الامام أحمد في رواية جعفر النسائي

انه اذا اصدقها جدا من عيده انه يصح ولها الوسط على قدر ما يخدمها ونقلها دليل على ذلك فانه لم يعتبر الخادم مطلقا واما اعتبر ما يناسبها (قال أبو العباس) في الخلع ولو خالها على جد مطلق لو قيل يجب ما يجوز في عتقه في الكفارة وما يجب في النذر المطلق لكان أقرب إلى القياس الا أنه لا يعتبر فيه الايمان • اطلق القاضي انه اذا تزوجها على بيت انه لا يصح واستدل بمسألة فتاوتها في الحضر ومفهومها ان البدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت البادية من جنس واحد كالخادم بخلاف الحضر فان بيوتهم تختلف جنسا وقدوا وصفة اختلافا متفاوتا ولو علم السودة أو القصيدة غير الزوج ينوي بالتنليم انه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة فهل يقع عن الزوج فيتوجه أن يقال ان قلنا لا يجبر التريم على استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت الى أنه اذ لم يظهرها لان هذا الاستيفاء شرط بالرضا والتريم المستحق لم يرض انه يستوفى دينه من غير المدين وان قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير التريم فيوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي وقبل قوله فيأبى • ولو تزوجها على مائة مقدمة ومائة مؤجلة صح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة الا بموت أو فرقة ونص عليه الامام أحمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجل امرأة على عاجل وآجل الى الميسرة فقدمته الى شريح فقال ^(١) "دلتنا على ميسرة فأخذته لك وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجهالة فيه أقل من جهالة التفرقة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى المقدول لو قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بانه اذا اطلق الصداق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان الفرق جاريا بين أهل الارض ان المطلق يكون مؤجلا فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يرفونه ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصداق فالمر عديم ما يسجل والصداق ما يؤجل كان حكمهم على مقتضى عرفهم: لو امرأة اتفق معها على صداق عشرة دنانير وانه يظهر عشرين دينارا وأشهد عليها قبض عشرة فلا يحمل لها ان تنذر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تخليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لان الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن البراء ولو تزوجها على ان يعطيها في كل سنة تقي معه مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا ان هذه تسمية فاسدة لجهالة المسمى وتوجه صحة

بل هو الاشبه باصولنا كما لو باه الصبرة كل قفيز بدوم أو اكراه الفار كل شهر بدوم ولان
تقدير للمهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح اذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الاجل
وعلى هذا لو تزوجها على ان يخطب لها كل شهر ثوبا صح أيضا اذ لا فرق بين الايمان والمنافع
وان تزوجها على منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته وفيها قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح
فان شرط لها مثلا اذا تلفت فبنينا ان يصح وان لم يشترط فيه نظر ولو قيل في كل موضع
تبرعت للمرأة بالصداق ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه انه يرجع بالنصف على من هو في يده
وكذلك في جميع الفسوخ لم يمد بمخلاف ما خرج بمماوضة ولو ادعى الزوج ان الصداق في عقد
واحد تكرر وقالت بل هو عقدان بينهما فرقة فالقول قولها ولها المهر ان هذا قول أبي الخطاب
والجدة وينبغي ان يكون القول قوله لان الاصل عدم الفرقة بينهما والاصل برائة ذمته مما زاد
على المهر الثاني ولا يستحق الا نصفه لان الاصل عدم الدخول ولم يثبت بدة ولا اقرار وقال
أبو محمد ان أنكر الدخول فالقول قوله وان لم ينكره ولم يترف به فالقول قولها في وجود
الدخول (قال أبو العباس) وهكذا يحق في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح فانكر الزوج
وقامت به البينة ووقع منه الطلاق هل يحكم عليه بجميع المسمى أو بنصفه أو يفرق بين ادعائه المسقط
وعدمه على الوجه وما أخذ للسنة ان الصداق اذا تبين بالقدح وحصلت الفرقة فهل يحكم به عليه
مالم يدع عدم الدخول ولو صالحت عن صداقها المسمى باقل جاز لانه اسقاط لبعض حقها ولو
صالحت على أكثر من ذلك بطل التفضل لان في ذلك ربا لانه زيادة على حقها وقياس المذهب
جوازه لانه زيادة على المهر بمد المقد وذلك جائز وصحنا انه يصح ان يعطى على مهر للثل باقل منه
وأكثر مع انه واجب بالمقد والزيادة في المهر هل يشتر لزومها الى قبول الزوجة فبنينا ان
يكون كآتيانه القرض بمد القرض فلو فرض لها أكثر من مهر للثل فهل يلزم بمجرد فرضه كلام
أحمد زادها في مهرها مطلق لم يفصل بين ان تكون قبلها أم لا ولو أراد ان ينير المهر مثل تبديل
نقد بنقد أو تأجيل الحال أو احلال للزجل ونحو ذلك فوجب تبديل أصحابنا في الترق بين
النكاح والبيع والاجارة ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتبديل فرض وانما هو تغيير لذلك القرض
وقد يحتمل كلامهم صحة أيضا لان هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد وهو أشبه بكلامهم (وقال
أبو العباس) وقد كتبت عن الامام احمد فيما اذا أدى لها هدية بمد المقد منها ترد ذلك اليه

إذا زال العقد الفاسد فهذا يقتضي أن ما وهبه لها سببه النكاح فإنه يطل إذا زال النكاح وهو خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المنعب الواقعة لأصول الشريعة وهو أن كل من أهدى أو وهب له شيء بسبب يثبت بقبوله وبزول بزواله وبمحرم بمحرمته وبمحله بمحله حيث جاز في تولي الهدية مثل من أهدى له للقرض فإنه يثبت فيه حكم بدل القرض وكذلك من أهدى له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالإمام وأسير الجيش وساعي الصدقات فإنه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت الهدية قبل العقد وقد وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره وجع بها والعقد للفاسد محسوب من الصداق وإن لم يكتب في الصداق إذا توأما عليه وطالب بنصفه عند الفقرة قبل الدخول لأنه كالشرط للقدم إلا أن يفتوا بخلاف ذلك وإذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عنهما صداقها قال القاضي هي بالخيار إن شئت تزوجه وإن شئت لم تزوجه وقامه أبو محمد وأبو الخطاب وغيرهما لأنه سلف في النكاح فلا يلزم الوفاء به ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح في العتق ويصير العتق مستحقا على السلف إن فعله والا قام الحاكم مقامه في توفية العقد المستحق كما يقوم مقامه في توفية الأيمان والمنافع لأن العقد منفعة من المنافع بخلاف السلم فيه كالصناعات وهذا بمنزلة الهبة المشروطة فيها الثواب والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط التزويج على الأمة إذا اعتقها لزوم هذا الشرط قبلت أم لم تقبل كاشتراط الهدية قال أحمد بن القاسم سئل أحمد عن الرجل يمتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقتك وجعلت صدقتك أو يقول قد اعتقتك على أن أتزوجك قال هو جائز وهو سواء اعتقتك وتزوجتك وعلى أن أتزوجك إذا كان كلاما واحدا إذا تكلم به فهو جائز وهذا نص من الإمام أحمد على أن قوله على أن أتزوجك بمنزلة قوله وتزوجتك وكلامه يقتضي أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام وعلى قول الأولين إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه ويخرج على قولهم أنها تمتق مجانا وتخرج أنه يرجع إلى بدل الموضع لا إلى بدل العتق وهو قياس المنعب وأقرب إلى الدل أن الرجل طابت نفسه بالعتق إذا أخذ هذا الموضع وأخذ بدله قائم مقامه ومن اعتقت عبدا على أن يتزوج بها أو بسواها أو بدونه عتق ولم يلزمه شيء ذكره أصحابنا وعمله ابن عقيل بأنها اشترطت عليه تملك البضع وهو لا قيمة له وعمله

القاضي بأنه سلف في النكاح والحظ في النكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فإن الحظ في
النكاح للمرأة ولهذا ملك الاولياء أن يجبروها عليه دون الرجل وملك الولي في الجملة أن يطلق
على الصغير والمجنون ولم يملك ذلك من الصغيرة ولو اراد أن يفسخ نكاحها ومعلوم أنها اشترطت
نفقة ومهر أو استمتاعاً وهذا مقصود كما أنه إذا اعتقها على أن يتزوجها بشرط عليها استمتاعا
تجب عليه النفقة وأما إذا غير بين الزواج وعدمه فيتوجه أن عليه قيمة نفسه وإذا بدل التزويج
فليس عليه الا مهر المثل فإنه مقتضى النكاح المطلق وإنما أوجبنا عليه بالمقابلة قيمة نفسه لأن
الموض المشروط في المقصود تزوجه بها ولا قيمة له في الشرع فيكون كمن أعتقه على عوض لم يسلم
لها ويتوجه أنه إذا لم يتزوجها يعطيها مهر المثل أو نصفه لأنه هو الذي تستحقه عليه إذا تزوجها فإنه
ملك الطلاق بعد ذلك وإنما يجب لها بالقد مهر المثل وهذا البحث يجري فيها إذا اعتق عبده على
أن يتزوجه أخته أو بنتها وإذا لم تصح الطلاق مهرًا فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما
أنها تستحق مهرًا بضده وقال ابن عقيل وهو أجود فإن الصداق وإن كان له بدل عند تمذره فله
بدل عند فساد نسبه هذا قياس للذهب ولو قيل بطلان النكاح لم يبعد لأن المسمى فاسد لا بدل
له فهو كالخمر وكنكاح السفاح وإذا صححنا اصداق الطلاق فانت الضرة قبل الطلاق قد يقال
حصل مقصودها من الفقرة بأبلغ المارق فيكون كالزوجة وفي عنه للمهر أجني وفيه نظر والذي
ينبغي في الطلاق أنه إذا كان السائل له يخلص المرأة جاز له بدل عوضه سواء كان نكاحاً أو مالا
كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك على أن أزوجهك بنتي فهذا سلف
في النكاح أو قال زوجتك بنتي على طلاق امرأتك فهذه مسألة اصداق الطلاق والاشبه أن يقال
في مثل هذا أن الطلاق يصير مستحقاً عليه كالزوجة فله هذا الألف على أن تطلق امرأتك وهذا سلف
في الطلاق وليس يتمتع كأقدم وأما أن كان باذل الموض لمرض ضرر المرأة فهنا لا يجوز للعديت
ففي هذا فلو خالت الضرة عن ضررتها بمال أو خالع أبوها فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا كالأب يجوز أن
يخالع الرجل أو كان مقصوده التزويج بالمرأة فلا جني ينظر في مسألة الطلاق إن كانت محرمة فله
حكم وإن كانت مباحة أو مستحقة فله حكم وإذا كان الاجني قد حرم عليه أن يسأل الطلاق فهل
يجل للزوج أن يجنيه ويأخذ الموض وهذا نظير يسهل إياه على بيع أخيه ولزوج موليته بدون مهر
مثلاً ولم يكن أبلاً لم الزوج للمسمى والتمام على الولي وهو رواية عن الامام كالأكيل في البيع وتحريرو

لأصحابنا فيما إذا زوج أبه للصغير بمهر للثل أو أزيد روايت احداهن أنه على الابن مطلقاً الآن
 يضمته الأب فيكون عليهما. الثانية أن يضمته فيكون عليه وحده. الثالثة أنه على الأب ضمناً الرابطة
 أنه عليه أصالة. الخامسة أنه إذا كان الابن مقراً فهو على الأب أصالة. السادسة الفرق بين هذا الابن
 وعدم رضاه وضمان الأب للمهر والنفقة على الابن قد يكون بلفظ الضمان وقد يكون بلفظ آخر
 مثل أن يقول الذي لي لابي أو أنا وابني شيء واحد وهل يترك والده وله ونحو ذلك من اللفاظ
 التي تترجم حتى يزوجوا ابنه وقد يكون بدلالة الكلام وقد يذكر الأب ما يقتضي أنه قد ملك
 ابنه مالا أو يخبرهم بذلك فيزوجوه على ذلك مثل أن يقول أنا أعطيت عشرة آلاف درهم أوله
 عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا ينبغي أن يتلاقى حقهم بهذا القدر من مال الأب وفقه الزوجة
 قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه ينبغي أن تكون كلمه قال القاضي في الجامع إدا مات الأب الذي عليه
 مهر ابنه فأخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه في رواية ابن منصور والبرزالي قال
 القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك بناء على الرواية الاخرى وأنه تطوع بذلك لكن لم يحصل
 القبض منه وعلى هذا عمله أبو حفص (قال أبو العباس) ولا يتم الجواب إلا بالمأخذين جميعاً وذلك أن
 الأب قائم مقام ابنه فلو ضمنه أجنبي بأذنه صح فإذا ضمنه هو فأولى أن يكون ضمناً لازماً للابن وإذا
 كان له أن يثبت للمال في ذمته بدون ضمانه فضاؤه أولى قال القاضي في الجامع إذا ضمنه
 الأب لزمه كالموئنة أجنبي وإذا قبضها إليه فهل يملك الرجوع به على الأب على روايتين أصلهما
 ضمان الاجنبي عن غيره بغير اذنه (قال أبو العباس) بل يرجع قولاً واحداً لأنه قائم مقام ابنه في الاذن
 لنفسه كالموئنة أجنبي بأذن نفسه وإذا وفي الانسان عن غيره ديناً من صدق أو غيره كان المستوفي
 أخذه له وفاء عن دينه وبدل عنه وأما الموفى عنه إذا لم يرجع به عليه فهو متبرع عليه ثم هل يقال لو انفسخ
 ثبت الاستحقاق أو بعضه كالطلاق قبل النكاح وفسخ البيع للموفى عنه أو لم يملك فيود
 الى الموفى الرجوع أن لا يجب انتقاله ويتردد المهر بالخلوة وإن منته الوطء وهو ظاهر كلام أحمد
 في رواية حرب وقيل له فإن أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلوها قال
 إذا نال منها شيئاً لا يحل لغيره فليد المهر وإن قلنا لا مهر بالخلوة في النكاح القاسد على قولنا بوجوب
 العدة فيه والنفسخ لا اعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير الفسخ لئلا يزوج فيتنسج منه التصيف
 على الرواية المنصوصة عنه فيه فإن لها نصف المهر لكونها معذورة في الفسخ يتخرج ذلك ويلزم

من قال ان خروج البضع من ملك لزوج يقوم ونجب التمتع لكل مطلقة وهو رواية عن الامام
أحمد قلها حنبلي وهو ظاهر دلالة القرآن (واختار أبو العباس) في الاعتصام بالكتاب والسنة أن لكل
مطلقة تمتة الا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام أحمد وقاله عمر واذا أوجبتنا
التمتع للمدخل بها وكان الطلاق بائناً أو رجياً فينبغي أن تنجب لها أيضاً مع نفقة العدة حيث
أوجبتناها وتكون نفقة الرجعية متبينة من متاع آخر بحيث لا تنجب لها كسوتان ولا بمن اعتبار
المصر في مهر المثل فان الزمان كان زمان رخص وخص وان زادت للمهر ودوان كان زمن غلاء
وخوف نقص وقد تعتبر عادة البلد والقيلة في زيادة المهر ونقصه وينبغي أيضاً اعتبار الصفات
المعتبرة في الكفاة فاذا كان أبوها موسراً ثم افقر أو ذا صنعة جيدة ثم تحول الى دونها أو كانت
له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك فيجب اعتبار مثل هذا وكذلك لو كان أهلها
لهم عز في أوطانهم ورئاسة فآقبوا الى بلد ليس لهم عز فيه ولا رئاسة فان المهر يختلف بمثل ذلك في
العادة وان كانت عادتهم يسمون مهر اولسكن لا يستوفونه قط مثل عادة أهل الجفاف مثل الاكراد
 وغيرهم فوجوده كعدمه والشرط المتقدم كالمقارن والامطراد الرفي كالمقضي (قال أبو العباس) وقد
سئلت عن مسئلة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه ققلت ما جرت العادة بأنه يؤخذ من
الزوج فقالوا انما يؤخذ النحل قبل الدخول ققلت هو مهر مثلها والاب هو الذي يسهه
عقدة النكاح وهو رواية عن الامام أحمد وقاله طائفة من العلماء وليس في كلام الامام أحمد
ان عفوه صحيح لان يسه عقدة النكاح بل لان له أن يأخذ من ملها ما شاء وتعليل الامام
أحمد بالاخذ من ملها ما شاء يقتضي جواز العفو بعد الدخول عن الصداق كله وكذلك سائر
الدون والاشبه في مسألة الزوجة الصغيرة أنه يستحق ولها للمطالبة لها بنصف الصداق
والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكنت من نفسها لان النصف مستحق بإزاء الحبس
وهو حاصل بالنقد والنصف الآخر بإزاء الدخول فلا يستحق الا بيسذه واذا اختلعا
في قبض المهر فالمتوجه ان كانت العادة النالبة جارية بمحصول القبض في هذه الدون أو الاعيان
فالقول قول من يوافق العادة وهو جار على أصولنا وأصول مالك في تناقض الاصل والعادة والمظاهر
أنه يرجع وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة الحال المقيدة المخصوصة فاما ان كانت
الزوجة وقت العقد قديرة ثم وجد معها الف درهم فقال هذا هو الصداق ومثلت أخذه من

غيره ولم يمين ولم يحدث لها بعض مثله فهو نظير تسليم السودة الشروط وفيها وجهان ونظيره الاتفاق عليها والسكوة وفي هذه المواضع كلها اذا أبدت جهة القبض الممكن منها كالممكن من الزوج فينبغي أن القول قولها والا فلا قال أصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة وينبغي انه ان أمكن أن يكون في وطئ الشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثة أقسام شبهة عقد وشبهة اعتقاد وشبهة ملك فاما عقد النكاح فلا ريب فيه وأما عقد البيع فانه اذا وطئ المرأة للمثناة شراء فاسداً فلا شبهة ان لا مهر ولا أجره لثانها وأما شبهة الاعتقاد فان كان الاشتباه عليه فقط فينبغي أن لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط فان اعتقدت انه زوجها فلا يبعد ان يجب المهر المسمى وأما شبهة الملك مثل مكاتبه وأمة مكاتبه والامة المشتركة فان كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواء وهذا قياس ضمان الاعيان والمنافع فانها تضمن بالقيمة الا أن يكون المالك قد اتفق مع التلف على غير ذلك سواء كان الاتفاق حلالاً أو حراماً واذا تكرر الوطئ في نكاح الشبهة فلا ريب ان الواجب مهر واحد كما يجب عدة واحدة ولا يجب للمهر للمكرهة على الزنا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة واختيار أبي البركات (وذكر أبو العباس) في موضع آخر عن أبي بكر التفرقة فلو جبه للبكر دون الثيب ورواه ابن منصور عن الامام احمد لكن الأمة البكر اذا وطئت مكرهة أو شبهة أو مطاوعة فلا يمين أن يختلف في وجوب ارش البكارة وهو ما قص قيمتها بالثبوت وقد يكون بعض الثيبه أضعاف مهر مثل الامة ومتى خرجت منه زوجته بغير اختياره بأفسادها أو بافساد غيرها أو بيمينه لا يبدل شيئاً قطعه له مهرها وهو رواية عن الامام احمد كالمفقود بناء على الصحيح ان خروج البضع من ملك الزوج متقوم وهو رواية عن الامام أحمد والفرقة اذا كانت من جهتها فهي كاتلاف البائع فيخير على المشهورين مطالبها بمهر المثل وضمان المسمى لها وبين إسقاط المسمى

باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضي كلام أحمد في رواية الروزي وميل تطلق على كل طعام سرور حادث وقاله القاضي في الجامع وميل تطلق على ذلك الا انه في العرس أظهر ووقت

الولية في حديث زئبق وصفته تدل على انه عقب الدخول والاشبه جواز الاجابة لا وجوبها اذا كان في مجلس الولية من يهجر وأعدل الاقوال انه اذا حضر الولية وهو صائم ان كان يتكسر قلب الداعي بترك الاكل فالأكل أفضل وان لم يتكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل ولا ينبغي لصاحب الدعوة الانحاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الامرين جائز فاذا ائزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسئلة انتهى عنها ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يقرب على امتناعه مفسدان يمتنع فان فطره جائز فان كان ترك الجائز مستثماً لأمر محذور يبنى ان فعل ذلك الجائز وربما يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي مصلحة الاجابة قطع وفيها مفسدة الشبهة فالنفع ارجح (قال ابو العباس) هذا فيه خلاف فيما ظننه ولقاء الى الوليه اذن في الاكل والدخول قاله في المنى وقال في الحرر لا يباح الاكل الا بصريح اذن او عرف وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه وما قاله مخالف لما قاله عامة الاصحاب والحضور مع الانكار المزيل على قول عبد القادر هو حرام وعلى قول القاضي والشيخ ابي محمد هو واجب والاقيس بكلام الامام احمد في التخيير عند النكر المعلوم غير المحسوس ان يتخيرهما ايضا وان كان الترك اشبه بكلامه لروال للفسدة بالحضور والانكار لكن لا يجب للمنفعة من تكليف الانكار ولان الداعي اسقط حرمة باتخاذ النكر ونظير هذا اذا مر بتمليس بمصيبة هل يسلم عليه أو يترك التسليم وان خافوا ان يأتوا بالحرم ولم ينطب على ظنهم أحد الطرفين فقد تمارض الموجب وهو الدعوة والمبيح وهو خوف شهوة الخطيئة فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلم عن تمارض للساوي ولا يحرم لان المحرم كذلك فينتفي الوجوب والتحرير وينبغي الجواز ونصوص الامام احمد كلها تدل على النعم من البت في المكان المضروقة القاضي وهو لازم للشيخ ابي محمد حيث جزم بمنع البت في مكان فيه الحجر وآية التبع والفضة ولذلك ما أخذ ان أحدهما ان اترادفك في المنزل مكر فلا يدخل الى مكان فيه ذلك وعلى هذا فيجوز الدخول الى دور أهل التمة وكنالهم وان كانت فيها صور لانهم يقرون على ذلك فانهم لا يهتدون عن ذلك كما يهتدون عن اظهار الحجر وبهذا يخرج الجواب عن جميع ما احتج به ابو محمد ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل للملائكة أيضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا فلا تتمتع الملائكة عن الدخول اذا كان هناك زمان يسير او الثاني ان يكون نفس البت محرماً ومكرها

ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة كما في حديث عمر وغيره وتكون الطه ما يكتسب المنزل من الصورة المحترمة حتى انه لا يدخل منازل أهل النعمة (ورجح أبو العباس) في موضع آخر عدم الدخول الى بيعة فيها صور وانما كالمتجدي على القبر والكنائس ليست ملكا لاحد وأهل النعمة ليس لهم منع من يبد الله فيها لانا لحنام عليه والعايد بينهم وبين المنافقين أعظم أجرا ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى وقلة منها عن أحمد وبيته لم فيه ويخرج من رواية منصوبة من الامام أحمد في منع التجارة الى دار الحرب اذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب وينكر ما يشاهد من التنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يملونه كنيسة أو مثالا ونحوه وكل ما فيه تخصيص ليدم أو ما هو بمنزلة (قال أبو العباس) لا أعلم خلافا انه من التشبه بهم والتشبه بهم منهي عنه اجماعا ونجس عقوبة فاعله ولا يفتي اجابة هذه الدعوة وولما صارت الهامة الصفراء أو الزرقاء من شعارم حرم لبسها ويحرم الأكل والقيح الزائد على المتاد في بقية الأيام ولو العادة فعله أو لتفريح أهله ويمز إن عاد ويكره موسم خاص كالزائب ويلة القدر ويلة النصف من شعبان وهو بدعة واماما يروي في الكحل يوم عاشوراء أو الغضاب أو الاغتسال أو للمصافحة أو مسح رأس اليتيم أو أكل الجرب أو القمح ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين وما فعله أهل البدع فيه من البياحة والندب وللأثم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضا من أعظم البدع والتنكرات وكل بدعة ضلالة هذا وهذا وان كان بعض البدع والتنكرات أغلظ من بعض والخلاف في كسوة الحيطان اذا لم تكن حريرا أو ذهبيا فالحرر والذهب فيحرم كما تحرم سيور الحرير والذهب على الرجال والحيطان والاثواب التي تختص بالمرأة ففي كون ستورها وكسوتها كفرها نظر اذ ليس هو من العباس ولا رب في تحريم فرش الثياب تحت دابة الامير لاسيما ان كانت خزاً أو منصوبة ورخص ابو محمد ستر الحيطان لحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي المنع لاطالته على مقتضى كلام الامام احمد ويكره تعليق الستور على الابواب من غير حاجة لوجود اغلاق غيرها من أبواب ونحوها وكذلك الستور في التميز لئير حاجة فان ما زاد على الحاجة فهو سرف وهل يرتقي الى التحريم فيه نظر قال المروزي سألت أبا عبد الله عن الجوز يثر فكرهه وقال يطون أو قسم عليهم وقال في رواية اسحاق بن هاني لا يجزئ اثهاب الجوز وان يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الاكل التقاطا من الشار سواء أخذه أو أخذه ممن أخذه وقول الامام احمد هذه
نية تقتضي التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فتبعد جدا ويكره الاكل والشرب قائما
لغير حاجة ويكره القتران فيما جرت العادة بتناوله أفرادا واختلف كلام أبي العباس في أكل
الانسان حتي ينضم هل يكره أو يحرم (وجزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف
وقسر بمجاوزة الحد واذا قال عند الاكل بسم الله الرحمن الرحيم كان حسنا فانه أكل بخلاف
الاجماع قد قيل ان ذلك لا يناسبه ويلم الانسان من يفت صديقه وقريبه بنيرانه اذ لم يحرمه عنه

باب عشرة النساء

ولو شرط الزوج ان يتسلم الزوجة وهي صغيرة لحصنها هيباس للذهب على احدى الروايتين
اللتين خرجها أبو بكر انها اذا استتفت بمض منفتها للمستحقة بمطلق النكاح ايه يصح هذا
اشرط كما لو اشترط في الامة التسليم ليلا أو نهارا واذا اشترط في الامة ان تكون نهارا عند
السيد وقلنا ان ذلك موجب القدر المطلق أو لم يقل فأحد الوجهين ان هذا الشرط ليس
لا عليه كاشتراطها دارها وهو شرط له وعليه ولو خرج هذا على اشتراط دارها وهو انه اذا
اشترطت دارها لم يكن عليه أجره تلك المار كان متوجها واذا كان موجب القدر من التقاض
مرده الى العرف فليس العرف ان المرأة تسلم اليه صغيرة ولا تستحق ذلك لعدم النكاح من الانتفاع
ولا يجب عليه النفقة فانه اذا لم يكن له حق في بدنها لعدم تمكنه فلا نفقة لها اذا النفقة قبيل الانتفاع
وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثله لثله ويتنوع ذلك بقرع الاحوال فخدمة البدوية ليست
كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضيفة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن
أبي شيبه ويخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى
الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه ينهى عن الاذن للنية بالخروج الى الكنيسة والبيعة
بخلاف الاذن للسلمة الى المسجد فانه مأثور بذلك وكذا قال في الفتا ان كانت زوجته ذمية
فله منها من الخروج الى الكنيسة ولزوجه منع الزوجة من الخروج من منزله فاذا نهاها لم يخرج
لميادة مريض محرم لها أو شهود جنازة فاما عند الاطلاق فهل لها أن تخرج فذلك اذا لم ياذن
ولم يمنع كعمل الصناعة أولا فقل الاباذن كاصيام (تردد فيه أبو العباس) وكلام القاضي في التطبيق
يقتضي ان التمكن من القبله ليس بواجب على الزوجة (قال أبو العباس) وما أراه صحيحا بل تجبر

على تمكنه من جميع أنواع الاستمتاع المباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطء في الدبر فرق
 بينهما وقاله أصحابنا وعلى قياسه للطاوعة على الوطء في الحيض . ونهجر المرأة زوجها في المضجع
 لحق الله بدليل قصة الذين خفوا وبغى أن تمكك النفقة في هذه الحال أن المنع منه كما لو امتنع
 عن أداء الصداق ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه أو تشنه عن ميسرته
 غير مقدر بأربعة أشهر كالامة فإن تنازما فيبني أن يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه إذا زاد ويتوجه
 أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب كما لا يتقدر الوطء بل يكون بحسب الحاجة فإنه قد يقال
 جواز الزوج بأربع لا يقتضي أنه إذا تزوج بواحدة يكون لها حال الاقراء ما لها حال الاجتماع
 وعلى هذا فتحصل قصة كعب ابن سور على أنه تقدير شخص لا يرعى كما لو فرض النفقة وقول
 أصحابنا يجب على الرجل للميت عند امرأته ليلة من أربع وهذا الميث يتضمن ستين أحدها
 الجماسة في المنزل والثانية في المضجع وقوله تعالى واهجروهم في المضاجع مع قوله صلى الله عليه
 وسلم ولا يهجر الا في المضجع دليل على وجوب الميث في المضجع ودليل على أنه لا يهجر المنزل
 ونص الامام أحمد في الذي يصوم النهار ويقوم الليل يدل على وجوب الميث في المضجع وكذا
 ما ذكره في التشوز اذا نشزت هجرها في المضجع دليل على أنه لا يفعله بدون ذلك وحصول
 الضرر للزوجة بترك الوطء مقتض للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو غير قصد
 ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتذره في الإيلاء اجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة
 الاسير والمحبوس ونحوهما من العذر انتفاع امرأته به اذا طلبت فرقة كالقول في امرأة المفقود
 بالاجماع كما قاله أبو محمد المقدسي قال أصحابنا ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة
 من أربع وعند الامة ليلة من سبع أو ثمان على اختلاف الوجهين ويتوجه على قولهم أنه
 يجب للامة ليلة من أربع لان التنصيف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج باكثر من
 أربع وذلك أنه اذا تزوج بأربع إماء فمن في غاية عدده فتكون الامة كالخبرة في قسم الابتداء
 وأما في قسم التسوية فيختلفان اذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية وأما
 على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما البعد قياس قولهم أنه يقسم للحر ليلة من ليلتين
 والامة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور أن يجمع عنده أرما على قولنا وقول الجمهور وعلى قول
 مالك يتصور قال أصحابنا ويجب للمعينة كالبرصاء والجنماء اذ لم يجز الفسخ وكذلك عليهما تمكين

الارص والاجنم والقياس وجوب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن أن يقال عليها عليه في ذلك
 ضرر لكن اذا لم تمكنه فلا فائدة لها واذا لم يستمتع بها قلنا الفسخ ويكون للثبث للفسخ هنا عدم وعنه
 فهذا يقول دالي وجوبه وينفق على المجنون المأمون وليه والاشبهاته من يملك الولاية علي بدنه لانه يملك
 الحضانة فالتدبير يملك تعليمه وتأديبه الاب ثم اوصى قال اصحابنا ويأثم ان طلق احدى زوجتيه وقت
 قسمها وتعليمه يقتضي انه اذا طلقها قبل عي نوبتها كان له ذلك ويتوجه ان له الطلاق
 مطلقا لان القسم انما يجب مادامت زوجة كالتفقه وليس هو شيء هو مستقر في النية قبل
 مضي وقته حتى يقال هو دين ثم لم يرقم لها حتى خرجت الليلة التي لها وجب عليه القضاء
 فلو طلقها قبله كان عاصيا ولو اراد ان يقضيها عن ليلة من ليالي الشتاء ليلة من ليالي الصيف
 كان لها الامتناع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في
 النفقة وكلام القاضي في التليق يدل عليه وكذا الكسوة قال اصحابنا ولا يجوز ان تأخذ
 الزوجة عرضا عن حقها من الميث وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه (قال
 أبو العباس) وقياس المذهب عندي جواز أخذ الموض عن سائر حقوقها من القسم وغيره
 لانه اذا جاز للزوج ان يأخذ الموض عن حقه منها جاز لها ان تأخذ الموض عن حقها منه لان
 كلامهما منفعة بدينه وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان تبذل للمرأة الموض
 ليصير أمرها يدها ولا نهانستحق حبس الزوج كما يستحق الزوج حبسها وهو نوع من الرق فيجوز
 أخذ الموض عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصلح عن الشفعة وحد القذف ولو سافر باحداهن
 بنير فرقة قال اصحابنا يأثم ويقضى والا تحوى انه لا يقضى وهو قول الحنفية والمالكية واذا
 ادعت الزوجة أو وليها ان الزوج يظلمها وكان الحاكم وليها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا
 وفيه نظر ومسألة نصب المشرع لم يذكرها الخرق والقدماء مقتضي كلامه اذا وقت العداوة
 وخيف الشقاق بمثل الحكمان من غير احتياج الى نصب مشرف قال اصحابنا ويجوز ان يكون
 الحكمان اجنبيين ويستحب ان يكونا من أهلها ووجوب كونهما من أهلها هو مقتضى
 قول الخرق فانه اشترطه كما اشترط الامانة وهذا أصح فانه نص القرآن ولان الاقارب أخبر
 بالعلل الباطنة واقترب الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فانه نظر في الجمع والتفريق وهو
 اولى من ولاية عقد النكاح لا سيما ان جسطاها حاكين كما هو الصواب ونص عليه الامام احمد

في احدي الروايتين وهو قول علي وابن عباس وغيرهما ومذهب مالك وهل للمكثن اذا قلناهما
 حاكما لا وكيلان ان يطلقا ثلاثا أو يفسخا كما في المولى قالوا هناك لما قام مقام الزوج في الطلاق
 ملك ما يليكه من واحدة وثلاث فيتوجه هنا كذلك اذا قلناهما حاكما وان قلنا وكيلان لم
 يملك الا ما وكل فيه وأما الفسخ هنا فلا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين وان كانت مبغضة له خلقه
 أو لنير ذلك من صفاته وهو يحجبها فكرامة الخلع في حقه يتوجه وقيل أبو طالب عن الامام
 احمد ان كانت المرأة تبغض زوجها وهو يحجبها لا أسرهما بالخلع وينبغي لها ان تصبر وحمله القاضي
 على الاستحباب لا الكراهة لانه على جوازه في مواضع ولو عضلها لفتدي نفسها منه
 ولم تكن ترضي حرمت عليه قال ابن عقيل الموضع مردود والزوجة بان (قال أبو العباس) وله
 وجه حسن ووجه قوي اذا قلنا الخلع يصح بلا عوض فانه بمنزلة من خلع على مال منسوب
 أو خنزير ونحوه وتخريج الروايتين هنا قوي جدا وخلق الحبلى لا يصح على الاصح كما لا يصح
 نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرة وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح
 المحلل وطئها تعود الى الاول والمقصد لا يقصد به بعض مقصوده واذا لم يصح لم تبين به الزوجة ويجوز
 الخلع عند الائمة الارومة والجمهور من الاجنبي فيجوز ان يحتلها كما يجوز ان يشتدي الاسير وكما
 يجوز ان يذل الاجنبي لسيد العبد عوضا لعتقه ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بما اذا
 كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحتها في ذلك وقيل مهنا عن الامام احمد في رجل قال لرجل
 طلق امرأتك حتى أتزوجها ولك الف درهم فأخذ منه الف ثم قال لامرأته انت طالق فقال
 سبعان الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوجها لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي
 وجها اذا قيل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه اقالة والا قالة لا تصح من الاجنبي ذكر
 أبو المال وغيره من أهل الطريقة الخراسانية والصحيح في المذهب انه على القول بأنه فسخ هو
 فسخ وان كان مع الاجنبي كما صرح بذلك من صرح من قهها للمذهبيين وان كان شارح الوجيز لم يذكر
 ذلك فقد ذكره أئمة الرايين كابن اسحاق في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاجنبي المنع عن

انقباض وغيره على مال من الاجنبى كما ذكره الفقهاء في النكاح لاصلاح ذات اللين فانه يضمن لكل
 من الطرفين مالا من عنده والتحقق انه يصح من يصح طلاقه بالملك او الوكالة او الولاية كالحاكم في
 الشقاق وكذلك فله الحاكم في الايلا او العنة او الاعسار او غيرها من المواضع التي يملك الحاكم
 الفرقة ولان المبدى والسفيه يصح طلاقهما بالعروض فبالعوض اولى لكن قد يقال في قبولها الوصية
 والية بلا اذن الولي وجان فان لم يكن بينهما فرق صحيح فلا يخرج الخلاف والاظهر ان المرأة اذا
 كانت تحت حبر الاب ان له ان يخالف بما لها اذا كان لها فيه مصلحة ويوافق ذلك بعض الروايات عن
 مالك وتخرج على اسواء لاحمد والخلع بعوض فسخ باي لفظ كان ولو وقع بصريح الطلاق وليس
 من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس واصحابه وعن الامام احمد وقدماء اصحابه لم
 يفرق احدهم السلف ولا احمد بن حنبل ولا قدماء اصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ لا لفظ الطلاق ولا
 غيره بل القاهاهم كلها صريحة انه فسخ باي لفظ كان قال عبد الله رايته ابي يذهب الى قول ابن عباس
 وابن عباس صح عنه انه كلما أجاز المالك فليس بطلاق والذي يقتضيه القياس انها اذا اطلقت النكاح
 ثبت صدق المثل فكذا الخلع واولى وقال ابو العباس في موضع آخر هل للزوج اباته امراته بلا
 عوض فيه ثلاثة اقوال أحدها ليس له ان بينها الا بعوض وان كان طلاق وقع بعد الدخول
 بلا عوض فرجعي وهذا مذهب الشافعي واحدا القولين في مذهب مالك واحدا الروايتين عن
 الامام احمد والقول الثاني باثباتها بعرض مطلقا باختيارها وغير اختيارها وهذا مذهب ابي حنيفة
 ورواية عن الامام احمد والقول الثالث له اباتها بعرض عوض في بعض المواضع دون بعض فاذا
 اختارت الاباة بعرض فله ان بينها ويصح الخلع بعرض وعرضه بعرضه اما طلاقا واما
 فسحا على احد القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابي القاسم وهو الرواية الاخرى
 عن الامام احمد اختارها الخرق وهذا القول له مأخذان احدهما ان الرجعة حتى للزوجين فاذا
 تراضيا على اسقاطها سقطت والثاني ان ذلك فرقة بعوض لانها حريت بترك النفقة والسكنى ورضى
 هو بترك ارتباطهما وكان له ان يحمل العوض اسقاطا ما كان ثابتا لهما من الحقوق كالدخول فله ان يحمله
 اسقاط ما ثبت لهما بالطلاق كالمواطعة على نفقة الولد وهذا قول قوى وهو داخل في النفقة من
 غيره ولو شرط الرجعة في الخلع قياس المذهب صحة هذا الشرط كما لو بذلت له مالا على ان يملك
 امرها فان الامام احمد نص على جواز ذلك لأن الاصل جواز الشرط في العقود قال القاضي في

الخلع ولو طلقها فخرعت في العدة ثم بذلت لها لا يزيل عنها الرجعة لم تزل ذكره القاضي بما يقتضي انه محل وفاق وفيه نظر واذا خالته على الابراء مما يستند ان وجوبه اجتهاد او تقليد مثل ان يخالها على قيمة كلب اتلقته معتدين وجوب القيمة فينبغي ان يصح ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها فينبغي ان لا يصح التسمية لان وجوب هذا نوع فردد والفرق يصح على الفرع بخلاف الصداق قل مهنا عن الامام احمد في رجل خلع امرأته على الف درهم لها على ابيه انه جائز فان لم يوطئه ابوه شيأ رجع على المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام الامام احمد صحيح على ظاهره وهو خلع على الدين والدين من الفرع فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض فلما لم يحصل العوض بينه رجع في بدله كما قلنا فيمن اشترى مفعو يا قدر على تحصيله فلم يقدر ولو خالته على مال في ذمتها ثم أحالته به على ابيه لكان تأويل للقاضي متوجها وهو ان القاضي تأول للمسئلة على أنها حوالة وان الزوج لما قبل الحوالة لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك الرجوع طيبا بمال الخلع وكان لها خصاصة الاب فيما تدينه فاما ان كان قد حصل من جهة اعتراف بالدين ثم جعد بذلك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل ووجوده لا يثبت له الرجوع

كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج وعن الامام احمد رواية ومن العبد الصبي والمجنون وسيدهما والذي يجب ان يسوى في هذا الباب بين المقد والقسخ فكل من ملك المقد عليه ملك القسخ طيه فان هذا قياس هذه الرواية وهو موجب شهادة الأصول ويندرج في هذا الوصي للزوج والاولياء اذا زوجوا المجنون فانما اذا جردنا لولي في احدي الروايتين استيفاء القصاص وجوزنا له الكتابة والتقي لمصلحة وجوزنا له القايبة في البيع وفسخه لمصلحة فقد افتناه مقام نفسه وكذلك الحاكم الذي له التزويج وهذا فيمن ملك جنس النكاح ولا يقع طلاق السكران ولو بكر محرم وهو رواية عن الامام احمد احتارها ابو بكر ونقل اليموني عن احمد الرجوع عما سواها قتل كانت اقول يقع طلاق السكران حتى تبين قلب على انه لا يقع ومصد ازاله العقل بالاسبب شرعي محرم ولو ادعى الزوج انه حين الطلاق زائل العقل لمرض او غشي (قال ابو العباس) افيت انه اذا كان هناك سبب يمكن منه صدقه فالقول قوله مع يمينه ويجب على الزوج امر زوجته بالصلاة فان لم تفعل وجب

عليه فرائها في الصحيح (وقال أبو العباس) في موضع آخر اذا دعت الى الصلاة وامتنعت انفسخ
نكاحها في أحد قولي المصنف ولا ينفسخ في الآخر اذ ليس كل من وجب عليه فرائها بنفسه
نكاحا بلاضله فان كان عاجزا عن طلائها لثقل مهرها كان مسيئا بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا
الوجه فيتوب الى الله تعالى من ذلك ويتوي انه اذا قدر على أكثر من ذلك فعله ولا يقع طلاق
المكره والا كراه يحصل اما بالتهديد أو بان يظلب على ظنه انه يضربه في نفسه أو ماله بلا تهديد
(وقال أبو العباس) في موضع آخر كونه يظلب على ظنه تحقق تهديده ليس بجيد بل الصواب انه لو
استوى الطرفان لكان اكراما واما ان خاف وتوعد التهديد وغلب على ظنه عدوه فهو محتمل
في كلام أحمد وغيره ولو أراد للمكره إيقاع الطلاق وتكلم به وقبح وهو رواية حكاهما أبو
الخطاب في الانتصار وان سحره ليطلق فأكراه (قال أبو العباس) تأملت للذهب فوجدت
الاكراه يختلف باختلاف المكروه عليه فليس الاكراه للمعتبر في كلمة الكفر كالاكراه للمعتبر
في الهبة ونحوها فان أحد قد نص في غير موضع على أن الاكراه على الكفر لا يكون الا
بتصديق من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام اكراما وقد نص على أن المرأة لو هبت
زوجها صداما أو مسكها ظهرا أن يرجع بناء على أنها لا تهب له الا اذا خافت أن يطلقها أو يسي عشرتها
بفعل خوف الطلاق أو سوء السرة اكراما في الهبة ولقطة في موضع آخر لانه اكرها ومثل
هذا لا يكون اكراما على الكفر فان الأسير اذا خشي من الكفار أن لا يزوجه وأن يحولوا
بينه وبين امرأته لم يبع له التكلم بكلمة الكفر ومثل هذا لو كان له عند رجل حق من دين
أو ديمة قال لا أعطيك حتى تيسني أو تهني فقال مالك هو اكرام وهو قياس قول أحد
ومتنصوصة في مسئلة ما اذا منعا حقها لتخلع منه وقال القاضي تبعا للحنفية والشافعية ليس
اكراما وكلام أحمد في وجوب طلاق الزوجة بأمر الأب مقيد بصلاح الأب والطلاق في
زمن الحيض عزم لا مقتضاء الهى الفساد ولانه خلاف ما أمر الله به وان طلقها في طهر أصابها
فيه حرم ولا يقع بوضع من ثلاث بمجموعة أو بفرقة بدس خول واحدة (قال أبو العباس) ولا أعم أحدا
فرق بين الصورتين والرجسية لا يلحقها الطلاق وإن كانت في المدة بناء على أن إرسال طلاقه على
الرجسية في عدتها قبل أن يراجها عزم ولو قل أنت طالق في آخر طهرك ولم يطل فيه فهو مباح
الاعلى رواه الأثر والأطهار وقله جمهور أصحابنا وقال لجمع تبعا للقاضي في المبرد هو بدعة

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه لا تطلق زوجته ولا يلزمه كفارة يمين ولو قال رجل
امرأة فلان طالق فقال ثلاثا فهذا شبه ما لو قال لي عليك الف فقال صحاح وفيه وجهان وهذا
أصله في الكلام من اثنين اذا أتى الثاني بالصفة ونحوها هل يكون متمما للاول وعقد النية
في الطلاق على مذهب الامام أحمد أنها ان سقطت شيئا من الطلاق لم يقبل مثل قوله أنت طالق
ثلاثا وقال نويت الا واحدة فانه لا يقبل رواية واحدة وان لم تسقط من الطلاق وانما عدل به من
حال الى حال مثل أن ينوي من وثاق ويقال ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا على روايتين
احدهما يقبل كالمو قال أنت طالق أنت طالق وقال نويت بالثانية التأكيد فانه يقبل منه رواية
واحدة وانت طالق ومطلقة وما شا كل ذلك من الصبيغ هي انشاء من حيث أنها هي اثبات للحكم
وشهادتهم وهي اخبار له لالتها على المنى الذي في النفس ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ثم أتى
بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ باقراره لمرفة أن مستنده في إقراره ذلك مما يحمله واذا صرف الزوج
لفظه الى ممكن يتخرج أن يقبل قوله إذا كان عدلا كما قاله أحمد فيمن اغبرت أنها نكحت من
أصابها وفي الخبر باليمن اذا ادعى التلظ على رواية ولو ميل بمثل هذا في الخبره بمحضها اذا علق
الطلاق به يتوجه وذلك لان الخبر اذا خالف خبره الاصل اعتبر فيه البدالة ولا يقع الطلاق
بالكنية الابنية الا مع قرينة إرادة الطلاق فاذا قرن الكنايات بقض بدل على أحكام الطلاق
مثل أن يقول فسخت النكاح وقطعت الزوجية ورفعت العلاقة بيني وبين زوجتي وقال النزالي
في المستصفي في ضمن مسألة القياس لا يقع الطلاق بالكناية حتى ينوبه (قال أبو العباس) هذا
عندي ضعيف على المذاهب كلها فاتهم مدوا في كتاب الوقت انه اذا قرن بالكناية ببعض
احكامه صارت كالصريح ويجب أن يفرق بين قول الزوج لست لي بامرأة وما أنت
لي بامرأة وبين قوله ليس لي امرأة وبين قوله اذا قيل له لك امرأة فقال لا فان الفرق
قابت بينهما وصفا وعددا اذا الاول نفى لسكاحا وتقي النكاح عنها كاثبات طلاقها يكون انشاء
ويكون اخبارا بخلاف تقي النكاح صموما فانه لا يستعمل الا اخبارا وفي المنى والكافي
وغيرهما انه لو باع زوجته لا يقع به طلاق وقال بن عقيل وعندي أنه كناية (قال أبو العباس)
وهذا موجه اذا قصد الخلع لا بيع الرقبة من التماضي ان قال لها اختاري نفسك فذكرت أنها
اختارت نفسها فانكر الزوج فالقول قوله لان الاختيار مما يمكنها اقامة البيعة عليه فلا يقبل

فهلها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن
الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل إيقاع الوكيل لم يقبل
قوله إلا بينة نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث ذكره القاضي في المبرد وإذا قال لزوجته
أن أبرأني فانت طالق قالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت وشيدة^(١)

باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج يلزمي الطلاق وله أكثر من زوجة فإن كان هناك نية أو سبب يقتضي التميم
أو التخصيص عمل به ومع قد التنية والسبب فالتحقق أن هذه المسئلة مبنية على الروايتين في
وتحريم الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لأن الاستراق في الطلاق يكون فارق في نفسه وتارة
في عمله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عموم المأكل والشروب إذا
كان عاما فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته (وقوى أبو العباس) في موضع
آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بأن وقوع
الثلاث بالواحدة محرم بخلاف التعددات وإذا قلنا بالعموم فلا كلام وإن لم قل به فهل تميم
واحدة بالقرعة أو يخرج تبينه على روايتين * والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير
والسكوت لا يكون فصلا مانعا من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان^(٢) سؤال
سائر أثر وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به
ما ينيره فيكون اتصال الكلام الواحد كالصالح القبول والإيجاب ولا يشترط في الاستثناء
والشرط والعطف المنير والاستثناء بالشيء حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به
(قال أبو العباس) قللت نصوص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل عین
حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري أبرأه فيها أو حانت حتى يستيقن أنه أبرأه لم يعلم أنه أبرأه
في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع * إذا قل لا مرأته
إن كنت حاملا فانت طالق فانه نص على أنه يعتزلها حتى تيقن أنها ليست بحامل ولم يذكر
القاضي خلافا في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء إن كان قد وطئها قبل اليقين وتخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

القاضي أنها اذا لم تحض ولم يظهر بها حمل فهل يحكم براءة الرحم بحيث يجوز وطؤها ويقين ان الطلاق لم يقع بغضئ تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا اتفاهو في حق من تحيض وتحمل واما الآية والصغيرة فان الواجب ان يستبرأ بمثل الحيضة وهو ثلاثة اشهر أو شهر واحد على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطئ معذته قبل الاستبراء الا ان تكون حاملا هذا هو الصواب وكل موضع يكون الشرط امرا اعميا يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيدا وإن لا يقدم في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطء حتى يقين ومنها اذا وكل وكلا في طلاق زوجته فانه يترلها حتى يدري ما فعل وحمله القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه ومنها اذا قال انت طالق ليلة القدوفانه يترلها اذا دخل الشر الا واخر لا مكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحمله القاضي على المنع ومنها اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر فانه يترلها ابداء وحله القاضي على الاستحباب ومنها مسألة ان كان هذا الطائر غربا فامراني طالق ثلاثا وقال آخر ان لم يكن غربا فامراني طالق ثلاثا وطار ولم يعلم ما هو فاتها يترلان نساءها حتى يقينا وحله القاضي على الاستحباب وما كان من هذه الشروط مما يتسا من استبانة فيه مع العلم وقوعه ذكر القاضي في مسألة الطائر ان ظاهر كلام احمد اتمام الحث وتعليل القاضي في مسألة انت طالق ان شاء الله صريح في ذلك فانه جعل الشرط الذي لا يلزم بمنزلة عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول احمد انت طالق ان شاء فلان فلو لم يشأ تطلق لان مشيئة المباحو مشيئة الله لا تدرك منيية عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط منيب لا يدرك تبع الطلاق الملق به وعلى هذا من حلف ليدخل الجنة فيحتمل لانه منيب لا يدرك لكن كلام الامام احمد في اكثر المواضع اتفاهيه الامر بالاعتزال فقط وهذا منه حسن فان الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق في يمينه كان آتافا بذلك وان لم يتيقن انه كاذب فكذلك يمين الطلاق واشد وقد نص على أنه اذا شك هل طلق ام لا أنه لا يقع بالطلاق ولم تعرض للاعتزال فينتظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف بيمينافو بمنزلة من شك هل حلف ام لا قال في الحرر وتام التورع في الشك قطعه برجة او عقدان أمكن والاقرقة متيقنة بان يقول ان لم يكن طلقته في طالق وقال القاضي اما في الورع فان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق واحدة لا اعتقاده ان الزيادة عليها بدعة الزم نفسه طلقة وراجها فان كان الطلاق قد وجد قد راجع وان لم يكن قد وجد منه فاضرمه وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق ثلاثا الزم

نفسه ثلاثا ومنه انه يوقع عدد الطلقات الثلاث فحل نكته من الا زواج ظاهرها وباطنها (قال أبو العباس) وما يدل على انه متى اوقع الشك في وقوع الطلاق فلا ولي استبقا للنكاح بل يكره او يحرم ايقاعه لاجل الشك أن الطلاق يفيض الى الرحمن حبيب الى الشيطان ويدل عليه قصة ما روت وما روت وأيضا فان النكاح دوامه أكد من ابتدائه كالصلاة وإذا شك في الصلاة هل أحلها أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال النكاح بل الصلاة اذا أبطلها أمكن ابتدؤها بخلاف النكاح • وان طلق واحدة من نسائه معينة ثم نسبها أو مبهمه غير معينة أخرجت بالقرعة على الصحيح

باب تعليق الطلاق بالشروط

والملق من الطلاق على شرط ايقاعه عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق يصير ايقاعا في ثانی الحال ويقول بعضهم انه منهي لان يصير ايقاعا واذا طلق الطلاق بالنكاح فالمنهوب المنصوص انه لا يصح ولو قال على منهب مالك اذ هو التزام لمنهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وطلق طلاقا على طلاق يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكامه القاضي في المبرد عن أبي بكر ورجحه ابن عقيل لان التعليق هنا في نكاح • ومن أصلنا ان الصفة المطلقة تناول جميع الا نكحة باطلاها وتفيد الصفة فيها فكيف اذا اقررت بنكاح معين ولو قال كما (١) وتعليق النذر بالملك مثل ان رزقي الله مالا فله على ان أتصدق به أو شي منه فيصح اتفاقا وقد دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن) الآية وتعليق التقي بالملك صحيح وهو المنهوب المنصوص عن أحمد وهو الحلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين (قال جمهور اصحابنا اذا قال الملحق عجلت معلقته لم يتجمل وفيما قالوه نظر فاته بذلك تسجيل الدين المؤجل وحقوق الله تعالى وحقوق العباد في الجملة سواء تأجلت شرعا أو شرطا ولو قيل زنت اسرا نك أو خرجت من الدار فنضب وقار ففى طالق لم تطلق وأخفى به ابن عقيل وهو قول عطاء بن أبي رباح وقريب منه ما ذكره ابن أبي موسى وخالف فيه القاضي اذا قال

لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار بفتح المزة انها لا تطلق اذا لم تكن دخلت لانه انما طلقها
لغة فلا يقبض الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقدان غيره أخذ
ماله فيحلف ليرده أو يقول ان لم يرده فامرأتي طالق ثم يمين انه لم يأخذه أو يقول ليحضرن
زيدتم يمين موه أو لنعطيني من الدراهم التي معك ولا دراهم معه ثم هذا ضمان الأول منه ما يمين
حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه مثل ما اذا ظن انها سرقت له مالا فيحلف ليرده فوجدها
لم تسرقه والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف ليعطيني ألف درهم من هذا الكيس فيمين
انه ليس فيه درهم فالقسم الأول يظهر فيه جدا انه لا يحنث لان مقصوده ليرده ان كنت أخذته
وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو قطع والثاني فانه وان لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض
له مع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف عليه وفي الأول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بر
بالفعل ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء غدا وأنا من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع
الطلاق على ما رأيت لانه ما جعل هذا شرطا يعلق وقوع الطلاق به فهو كالمو قال أنت طالق
قبل موتي بشر فانه لم يجعل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتب وقوعه على ما رتب ومن
علق الطلاق على شرط او التزمه لا يقصد بذلك الا الحضي أو اللع فانه يجزئه فيه كفارة يمين ان
حنث وان أراد الجزاء بتطبيقه طلق كره للشرط أولا وكذا الحلف بعتق وظهار وتحريم وعليه
يدل كلام أحمد في نذر الحج والعمرة وقوله هو يهودي ان فعلت كذا والطلاق يلزمى ونحوه
يمين باتفاق الفقهاء والافقهاء والامم ويتوجه اذا حلف ليفعلن كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه
على الفور ما لم تكن قريبة تقتضى التأخير لان الأيمان كالامر في الشريعة بخلاف قوله لندخلن
المسجد الحرام وقوله لى وربي لتبين فان مقصوده الخبر لا الحضي وقد يجاب عن هذا بان الفور
ما جاء من حية اللفظ بل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) سئلت عن قال الطلاق يلزمى
مادام فلان في هذا البلد فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فقد وقع ولما التوقيت
وهذا هو الوضع القوي وان قصدت طالق ان دام فلان فان خرج عقب اليمين لم يحنث والا حنث
وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التميمي سئلت عن رجل له أربع نساء قال لو احدة
منهن وهو مواجه لها من بدأت بطلاقها منكن فبدي حر وقال للتأني ان طلقك فبعد ان
حرا وقال للتأني ان طلقك ثلاث من عبيدي أحرار وقال ان طلقك الرابعة فأرمت من عبيدي

أحرار ثم طلقهن كم يمتق عليه قال فأجبت على ما حضر من الحساب أنه يمتق عليه بطلاقه لمن
عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة لم تجمع الصفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة
صفة على أفرادها وهذا اللفظ إذا كان قد طلقهن متفرقات فالتوجه أن يمتق عشرة أعبد كما قال أبو
الحسن وإن طلقهن بكلمة واحدة توجه أن يمتق ثلاثة عشر عبدا وأصبح الطرق في الاستقاء
ببعض الصفة أن الصفة أن كانت حضا أو متنا أو تصديقا أو كذا فهي كاليمين والأصح علة محضة
فلا بد من وجودها بكاملها (قال أبو العباس) سئلت عن قال لامرأته أنت طالق ثلاثين اليوم قال
قللت ظاهره وتوهم الطلاق في الند لكن كثير ما يني به سوى هذا الزمان وهو الذي عناء الحالف
فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحال أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير فإن
عين وقتنا بمنتهى وقت مرض أو فقر أو غلاء أو رخص ونحو ذلك قيد به وإن لم ينو شيئا فهو كما لو قال
أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت فيشبه الحين إلا أن النارية قد يراد بها النارية الزمانية
وقد يراد بها النارية الحالية والذي عناء الحالف ليس معينا فهو طالق فتي تغيرت الحال تغيرت انساب
الطلاق وقع وإن قال أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله وقاله أصعبا وكذا في غيره
ورأسه واستتبعه وإذا قال أنت طالق مع موتى أو مع موتك فليس هذا بشي قلته منها عن الامام
أحمد وجزم به الأصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حامد أن تطلق لأن صفة الطلاق والبنوة
إذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق ولعل ابن حامد يفرق بأن وقوع الطلاق مع البنوة له عائدة
وهو التحريم أو نقص المدد بخلاف البنوة بالمولد ولو علق الطلاق على صفات ثلاث فاجته من
في عين واحدة لا تطلق الاطلاق واحدة لانه الأظهر في مراد الحالف والعرف يقتضيه إلا أن
ينوى خلافه ونفى الامام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته أنت طالق طلقة إن
ولدت ذكرا أو طلقتين إن ولدت أنثى فولدت ذكرا وأنثى أنه على ما نوى إنما أراد ولادة واحدة
وأنكر مول سفيان أنه يقع عليها بالاول ماعق به وتين بالتاني ولا يطلق به قال أصعبا إذا قال
أنت طالق وعبدى حر إن شاء زيد لم يقع الا بعيشة زيد لها ان لم ينو غيره ويتوجه أن تعود
المشيئة اليها ما جئنا واما مطلقا بحيث لو شاء أحدها وقع ماشاء وكذلك نظيره في الخلع أنها طالق إن
ونظيره أن يقول (١) والله لا مؤمن ولا فكن إن شاء الله الجميع فينتفى الشرط ولم يفعل جميع الحلف

(١) قوله والله لا مؤمن الى آخره كذا بالأصل لله ولا كافر فيحدر

عليه فيحتمل قال القاضي في الجامع فان قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة
هي عدم المشيئة ففي لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشيئة من جهة (قال
أبو العباس) والقياس انها لا تطلق حتى تقوت للمشيئة الا ان تكون نية أو قرينة تقتضي القوية
واذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء وان قصد
انه يقع به الطلاق وقال انت شاء الله مبيتا لذلك وتأكيذا لايقاعه وقع عند أكثر العلماء ومن
العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب
وتليق الطلاق ان كان تليقا محضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حض على فعل كقوله ان طلعت
الشمس فهذا يفيد فيه الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول اصحابنا هل هذا يمين أم لا ومن هذا
الباب توقيته بمحدث يتعلق بالطلاق منه غرض كقوله ان مات أبوك فانت طالق أو ان مات
أبي هذا فانت طالق ونحو هذا وقياس للمذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فانه لا يحلف
عليه بالله والطلاق فرع اليمين بالله وان كان الحلف عليه أو الشرط خبرا عن مستقبل لا طلبا
كقوله ليقدم الحاج أو السلطان فهو كالميمين ينفع فيه الاستثناء وان كان الشرط أمرا عديما كقوله
ان لم أفعل كذا فانت طالق ان شاء الله تعالى فيبني ان يكون كالتبوت كما في اليمين بالله ويفيد
الاستثناء في التذرع كما في لا تصدقن ان شاء الله لانه يمين ويفيد الاستثناء في الحرام والظهار
وهو المنصوص عن احمد فيهما والعلماء في الاستثناء النافع قولان أحدهما لا ينفذه حتى ينوبه قبل
فراغ المستثنى منه وهو قول الشافعي والقاضي أبي يلى ومن تبعه والثاني ينفذه وان لم يرد الابد
الفراغ حتى لو قال له بعض الحاضرين قل ان شاء الله نفذه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل
عليه كلامه وعليه تقدموا أصحابه واختيار أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو للصواب
ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه عادة أو أتي به تبرعا رفع حكم اليمين وكذا قوله ان
أراد الله وقصد بالارادة مشيئة لا محبة وأمره ومن شك في الاستثناء وكان من مآدته الاستثناء
فهو كما لو علم انه استثنى كالمستحاضة تعمل بالمادة والتميز ولم تجلس أقل الحيض والاصل وجوب
العادة في ذمتها قال في المحرر اذا قال اذا طلقتك فانت طالق أو فبدي حر لم يحتمل في يمينه
الا بتطليق ينجزه أو يطلقه بعدها بشرط فيؤاخذ (وقال أبو العباس) يتوجه اذا كان الطلاق
العلق قبل عقد هذه الصفة أو معها مطلقا بضمه فعمله باختياره ان يكون فعله له تطليقا وان التطليق

يفتقر الى ان تكون الصفة من فعله أيضا فاذا علقه بفعل غيره ولم يأمره بالفعل لم يكن تطليقا وان حلف
لا يطلق فحل أمرها يدها أو غيرها فطلقت نفسها فالتوجه ان يخرج على الروايتين في تنصيف
الصدق ان قلنا يتنصف جملته تطليقا وان قلنا يسقط لم يجمله تطليقا وانما هو تمكين من التطليق واذا قال
اذا طلقته أو اذا فع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا تطليقة باطل ولا يقع سوى المنجزة وقال ابن
شريح ينقسم باب الطلاق ومآله حدث في الاسلام لم يفت به أحد من الصعابة ولا التابين ولا
أحد من الأئمة الاربعة وأنكر جمهور العلماء على من أفتى بها ومن قلدها شخصاً وحلف بالطلاق
بعد ذلك معتقدا انه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولي العلماء كمن أوقعه
فيمن يمتدحها أجنبية وكانت في الباطن امرأته فانها لا تطلق على الصحيح وان حلف على غيره
ليكمن فلانا فبني ان لا ير الا بالكلام الطيب كالكلام ونحوه دون السب ونحوه فان الميم في
جانب النفي أهم من اللفظ النفي وفي جانب الاثبات أخص كالفلان فيمن حلف ليتزوجن ونظائره
فانه لا ير الا بكمال اللفظ واللفظ على كلام زيد فهل كتابته أو رسالته الحاضرة
كالاشارة فيجوز فيها الوجاهات أو يحث بكل حال (تردد فيه أبو الباس) قال وأصل ذلك
الوجاهان انعقاد النكاح بكتابة القادر على النطق واذا قال ان عصيت امرى فانت طالق ثم
أمرها بشي أمرها مطلقا خالفت حث وان تركته ناسية أو جاهلة أو عاجزة يبني ان
لا يحث لان هذا الترك ليس عصيانا وان أمرها امرأين انه نذب بان يقول انا أمرك
بالخروج وأبطل لك القمود فلا حث عليه لحل الميم على الامر للطلاق على مطلق الامر
والمندوب ليس مأمورا به أمرا مطلقا وانما هو مأمور به أمرا مقيدا ولو علق على خروجها بنفي
اذن ثم اذن لها مرة فخرجت أخرى بنفي اذن طلقت وهو مذهب احمد لان خرجت نكرة
في سياق الشرط وهي تقتضي العموم وان اذن لها فقالت لا أخرج ثم خرجت الخروج للاذن
فيه قال (أبو الباس) سنن عن هذه النسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث لان امتناعا من الخروج
لا يخرج الاذن عن ان يكون اذا لم يكن هو اذا قالت لا أخرج قد اطمان الى انها لا تخرج
ولم تشره بالخروج قد خرجت بلا علم والاذن علم واباحة ويقال أيضا انها ردت الاذن عليه
فهو بمنزلة قوله أمرك يدك اذا أردت ذلك وأصل هذا ان هذا الباب نوعان تو كيل واباحة
فاذا قال له بع هذا فقال لا أبيع ان النفي يرد القبول في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذا

أباحه شيئاً قال لا أقبل فهل له أخذه بعد ذلك فيه نظر ويتوجه أن الإنشاء كالخبر في التكرار
(وظاهر كلام أبي العباس) أن لتعنيته حقه في وقت عينه فأبواه قبله لا يحنث وهو قول أبي
حنيفة ومحمد وقول في مذهب أحمد وغيره

باب جامع الإيمان

وأذا حلف على معين موصوف بصفة فإن موصوفاً بنبرها كقوله والله لأفعل هذا الصبي فتبين
شيخاً أو لأشرب من هذا الخمر فتبين خلاً أو كان الخائف يستند أن المخاطب يفضل المخوف عليه
لا اعتقاده أنه ممن لا يخالفه إذا كد عليه ولا يحمتهما ولوكون الزوجة تربيته وهو لا يختار تطبيقاً ثم تبين
أنه كان غافلاً في اعتقاده فهذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه أنه لا يقع كالواقى امرأة ظنها
أجنبية قال أنت طالق فتبين أنها امرأة فأنها لا تطلق على الصحيح إذا الاعتبار بما قصد في قلبه
وهو قصد معيناً موصوفاً ليس هو هذا المعين وكذا لا حنث عليه إذا حلف على غيره ليفلته بخالفه
إذا قصد إكراهه لا إكراهه به لأنه كالامرأ إذا فهم منه الإكراه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا
بكر بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه أن يفرق بين المخالفة في الذات والمخالفة في الصفات كما
فرق بينهما في صحة العقد وفساده ولو حلف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فهل يحنث على
روايتين ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقرة على الرجل فيحنث بادخال بعض
جسده إلى بعضها لمباشرة بعض المحرم وبين أن يكون مقصوده التزامه بقعة فإذا أخرج بعضه لم
يحنث كما في المتكف ولو حلف لا آكل الرأيا ولا أشرب الخمر ولا أزيئ فشرب النبيذ الخلف
فيه أو أقرض قرضاً جرم منفعة أو نكح بلاولي ولا شهود فيحنث عندنا إن اعتقد التحريم أو لم
يكن له اعتقاد وحدته وإن اعتقد حله أو لم يحمله ففي تحميته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ
فيه الخلاف كالحليل الربوية وكسلة النبيذ ولو حلف لا أشرك فلا نقسنا الشركة وبقيت بينهما
دبون مشتركة أو أعيان (قال) أثبت أن المعين تعمل بأفساخ عقد الشركة ومن حلف لا يشم وردا
ولا يشجبا فشم دهنهما أو ماء الورد حنث وقال القاضي لا يحنث (قال أبو العباس) ويتوجه أن يحنث
بالماء دون الدهن وكذلك ماء اللبان والتيلوفر لأن الماء هو الحامل لرائحة الورد ورائحته فيه بخلاف
الدهن فإنه مضاف إلى الورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً وفي دخول الفاكهة اليابسة في مطلق
الحلف على الفاكهة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان قد نزل داراً أو مولى له بمنعها فهي كالاستأجرة وكذلك الموقوفة على عينة وإن كانت وتعلق على الجنس فهي أقوى من العارية لأن التفتة مستحقة للجنس ولا يدخل المتيقن والسبيح في مطلق الخلف على لبس الحلي إلا بمن عادة لا تحل به وإذا زوج ابنته ثم قال والله لا أزوجهما أو ما بقيت أزوجهما فهذا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول وكذلك في الإجارة ونحوها ولو حلف لا يكلم فلان حيناً ولم ينو شيئاً فهو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقتضي أصلاً وهو أن اللفظ المطلق الذي له حد في العرف وقد علم أنه لم يزد في ما تناوله الاسم فانه يزل على ما وقع من استعمال الشرع وإن كان اتفاقاً كما يقوله في مواطن كثيرة وإذا حلف لا يفعل شيئاً فله ناسياً ليمينه أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ولو في الطلاق والمناق وغيرهما وبمينه بآية وهو رواية عن أحمد ورواها بقدر رواة التفرقة ويدخل في هذا من فعله متأولاً إما تقليداً لمن أفاءه أو مقلداً لعالم ميت مصيباً كان أو غلطاً ويدخل في هذا إذا خالف وفعل المحلوف عليه مستقداً أن الفعل بعد المانع لم يتناوله يمينه أو فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً وقد غلب طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر مستقده كما حلف فتبين بخلافه أنه يحث قولاً واحداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذنب أحمد ولو حلف على نفسه أو غيره ليفعل شيئاً فجعله أو نسيه فلا حنث عليه إذا لفرق بين أن يتنذر المحلوف عليه لعدم العلم أو لعدم القدرة ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالكيفية أن يقضي الفعل إن أمكن قضاؤه وإن لم يعلم المحلوف عليه يمين الخلف فكان ناسياً ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجهما لا يبدأ والمحكم حنث إن تسبب في التزويج وإن لم يتسبب فلا حنث إلا أنه تقتضي التية أو التسبب إن مقصوده أنه لا يمكنها من التزويج فإن قدر على ذلك فلم يمنعها حنث وإلا فلا وإن كان المقصود لها لا التزويج حنث بكل حال ولو حلف لا يعمل زيدا ولا يبيعه ففعل وكيله أو باعه حنث ومتى فعل المحلوف على تزويجه بنفسه أو وكيله حنث قال في المبرد والقصول فإن كان يزوجته ثمرة فقال إن أكلتها فأنث طالق وإن لم تأكلها فأنث طالق فأكلت بعضها حنث بناء على قولنا فيمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل بعضه (قال أبو الباس) ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين مثل قوله في مسئلة السلم وهي أن تزلت أو صعدت أو أقت في الماء أو خرجت أن يحث بكل حال لمنه لهما من الأكل ومن تركه فكان الطلاق ملق بوجود الشيء وبعدمه فوجود بعضه وعدم البعض لا يخرج من الصفتين كما إذا علق بحال الوجود قطع أو بحال عدم قطع

كتاب الرجعة

(قال أبو العباس) أبو حنيفة يجعل الوطى رجعة وهو أحد الروايات عن أحمد والشافعي لا يجعله رجعة وهو رواية عن أحمد ومالك يجعله زوج مع النية وهو رواية أيضا عن أحمد فيبيع وطى الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا أحد الأقوال وأشبهها بالأصول وكلام أبي موسى في الإرشاد يقتضيه ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكم الشهود حتى انقضت العدة قال يفرق بينهما ولا رجعة له طيبا ولا رجم اعلان التسريح والغلغ والاشهاد كالنكاح دون ابتداء الفقرة قال أحمد في رواية ابن منصور فإن طلقها ثلاثا ثم جعد فتدعى نفسها بمقتدر عليه فإن أجبرت على ذلك فلا تزني له ولا قربة وتهرب إن قدرت وقال في رواية أبي طالب تهرب ولا تزوج حتى يظهر طلاقها ويدل ذلك فإن لم يقر طلاقها ومات لارث لاتها فأخذ ماله ليس لها وقرته ولا تخرج من البلد ولكن تختفي في بلدها قيل له قال بعض الناس قتله بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يسجبه ذلك فإن قال استعملت وتزوجتها قال قيل منه قال القاضي لا تقتله معناه لا قصد قتله وإن قصدت دفعه فأدى ذلك الى قتله فلا ضمان (قال أبو العباس) كلام أحمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يسجبه لأن هذا ليس متمديا في الظاهر والدفع بالقتل انما يجوز لمن ظهر اعتداؤه وقطع جمود أصحابنا بجعل المطلقة ثلاثا بوطى المراهق والذي ان كانت ذمية (عن أبي العباس) النكاح الذي يقران عليه بعد الاسلام والحج به اليها للحكم صحيح فلي هذا يجعلها النكاح بلاولى ولا شهود وكذلك لو تزوجها على اغت ثم ماتت الاخت قبل مفارقتها، ولو تزوجها في عدة أو على اغت ثم طلقها مع قيام الفساد فيها موضع نظر فإن هذا النكاح لا يثبت به النودات ولا يحكم فيه بشئ من أحكام النكاح فينبى أن لا تحمل له قال أصحابنا ومن غابت مطلقة الحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من أصحابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها والا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقها فانه يجوز تزوجها وتزوجها وإن لم يثبت انه طلقها ولا يقال ان ثبوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونص الامام أحمد في الطلاق اذا كتب اليها انه طلقها لم تزوج

حتى ثبت الطلاق وكذلك لو كان المرأة زوج فادعت انه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين لانا نقول المسألة هنا فيها اذا ادعت انها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تسيئه فان التنكاح لم يثبت لمعين بل لجهول فهو كما لو قال عندي مال لشخص وسلمته اليه فانه لا يمكن اقرارا بالاتفاق فكذلك قولها كاذبي زوج وطلقني وسيدي أعقني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالأقرار بالمال وادعاء الوفاء والمنصب لا يكون اقرارا

باب الإيلاء

واذا حلف الرجل على ترك الوطئ وغيا بغاية لا ينطب على الظن غلو اللمدة ^(١) منها فخلت منها على روايتين احدهما هل يشترط العلم بالثبوت وقت اليمين أو يكفي ثبوتها في نفس الامر واذا لم يبق وطلق بعد اللمدة أو طلق الحاكم عليه لم يقع الا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد فاذا راجع فليهد ان يطأ عقب هذه الراجعة اذا طلبت ذلك منه ولا يمكن من الرجعة الا بهذا الشرط ولان الله اتما جعل الرجعة لمن أراد اصلاحا بقوله (وبموتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا)

كتاب الظهار

واذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهار وان نوى الطلاق وهو ظاهر منذهب أحمد والمود هو الوطء وهو للمذهب ولو عزم على الوطء فأصبح القواين لا تستقر الكفارة الا بالوطء ولا ظهار من أمته ولا أم ولده وعليه كفارة قلة الجماعة ونقل أبو طالب كفارة ظهار ويتوجه على هذا ان تحرم عليه حتى يكثر كاحد الوجهين لو قال أنت علي حرام وأولى قال في المهرر ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة من عيه مع انه ذكر في الطلاق ما يقتضي انه لا حنت عليه في ظاهر المذهب فان توجه فرق والا كان المنصوص الحنت في الجنون مطلقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المظنة غير مقيد بالشرع بل بالعرف قدراً أو نوعاً من غير تقدير ولا تعليق وهو قياس المذهب في الزوجة والاعارب والمملوك والضيف والاجير المستأجر

بطمانه والادام يجب ان كان يطعم أهله بأدام والا فلا وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والتلاءم واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع تارة تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يطعمها كالزكاة وتارة يقدر للمطعم ولا يقدر للمل كالكفارات وتارة يقدر هذا وهذا كغدية الأنبياء وذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال تقدر للمل الواجب وأما الكفارات فبسيها فل يدن كالجناح واليمين والظهار تقدر فيها للمطعم كما تقدر العتق والصيام وما يتعلق بالحج فيه بدن ومال فبإدائه بديته ومالية فلهذا تقدر فيه هذا وهذا

كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في أيمانه فيما دميها به قياس المذهب صحته كما اذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله قبلت واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط واللعن فلان يجوز به بنسب الرية أولى وان لاعن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ولقطة علق هل هي صريح أو تمريض (اختلف فيه كلام أبي العباس) ولو شتم شخصا قال أنت ملعون ولد زنا وجب عليه التمزير على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ان المشتوم فله كفعل الخيثة أو كفعل ولد الزنا ولا يحسد القاذف الا بالطلب اجماعا والقاذف اذا تاب قبل علم المقذوف هل تصح توبته الأشبه انه يختلف باختلاف الناس (وقال أبو العباس) في موضع آخر قال أكثر العلماء ان علم به للمقذوف لم تصح توبته والا صحت ودعا له واستغفر وعلي الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سأله فرض ولو مع استعلافه لانه مظلوم وتصح توبته وفي تجوز التصريح بالكذب المباح ههنا نظر ومع عدم توبته واحسان تمريضه كذب ويمينه غموس واختيار أصحابنا لا يعلم بل يدعو له في مقابلة مظلمته وزناه بزوجة غيره كخبيته وولد الزنا مظنة ان يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا وأكرم الخلق عند الله تعالى^(١)

باب ما يلحق من النسب

ولا تصير الزوجة فراشا الا بالدخول وهو مأخوذ من كلام الامام أحمد في رواية تحرب وتبعض الاحكام لقوله احتجبي بأسوده وعليه نصوص أحمد وإن استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي واسحاق ولو أقر بنسب أو شهدت به بينة فشهدت بينة أخرى إن هذا ليس من نوع هذا بل هذا روى وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه تعارض القافة أو البينة ومن وجه كبر السن فهذا للمعارض الباقي للنسب هل يقدح في المنتفى له (قال أبو العباس) هذه للسألة حدثت وسئلت عنها وكان الجواب أن التنازع بينهما أن أوجب القطع بعدم النسب فهو كالسن مثل أن يكون أحدهما حبشيا والآخر روميا ونحو ذلك فهذا ينتفى النسب وإن كان أمرا عمتلا لم يفقه لكن إن كان انتفضي للنسب القرائن لم ينتفى إلى المعارضة وإن كان للثبوت له مجرد الاقرار أو البينة فاختلاف الجنس معارض ظاهر وإن كان النسب بقوة ثبوتها أرجح من غيرها إذ لا بد لابن من اب غالبا وظاهرا قال في الكافي ولو أنكر المجنون بعد البلوغ لم ينتفى إلى انكاره (قال أبو العباس) ويتوجه أن يقبل لأنه إيجاب حق عليه بمجرد قول غيره مع منازعته كما لو حكمتنا لقطيع بالحرية فإذا بلغ فآثر بالرق قبلنا إقراره ولو أدخلت المرأة زوجها أمنا أن ظن جوازه لحقه الولد والافروا وإن كان ويكون حراما على الصحيح إن ظن حلها بذلك وإذا وطئ المرتبة الأمة للمرهونة باذن الرامن وظن جواز ذلك لحقه الولد والنقد حرا وإذا تداعيا بهيمة أو فصيلة فشهد القائف أن دابة هذا تنتجها ينبغي أن يقضى بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه أن يحكم بالقياة في الاموال كلها كما حكمتنا بذلك في الجذع المقلوع إذا كان له موضع في العار وكما حكمتنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية فاعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصائنين ما يناسبه وكما حكمتنا بوصف في القطة إذا تداعيا اثنا وهذا نوع قياة أو شبيه به وكذلك لو تنازعا غراسا أو غرا في أيديهما فشهد أهل الخبرة أنه من هذا البستان ويرجع إلى أهل الخبرة حيث يستوى المتداعيان كما رجع إلى أهل الخبرة بالنسب وكذلك تنازع اثنا لباسا أو ثوبا من لباس أحدهما دون الآخر أو تنازعا دابة تنذهب من بيد إلى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تنازعا

زوج خف أو مصراع مع الآخر شكله أو كان عليه علامة لاحدهما كالردبول التي للجنبد
وسواء كان المدعى في أيسبهما أو في يدناك وأما ان كانت اليد لاحدهما دون الآخر فالقيافة
المماضة لهذا كالتقيافة المماضة للفراش فإذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان فقد قول
ههنا كذلك ومثل ان يدعي أنه ذهب من ماله شيء ويثبت ذلك فيقص القائف أثر الوطء
من مكان الي مكان آخر فشهادة القائف ان المال دخل الى هذا الموضع توجب أحد الامرين
اما الحكم به وأما ان يكون الحكم به مع اليمين للمدعى وهو الاقرب فان هذه الامارة ترجع
جانب المدعى واليمين مشروعة في اقوى الجانبين ولو مات الطفل قبل ان تراه القافة قال
الزني بوقف ماله وما قاله ضيف وانما قياس المنهب القرعة ويحتمل الشركة ويحتمل أن
يرث واحد منهما

كتاب العدد

ويتوجه في المتيقن بعضها اذا كان الحربيها ان لا تنجب الاقراء فان تكبيل القروء من الامة انما
كان للضرورة فيؤخذ للمتيقن بعضها بحساب الاصل ويكمل قال في المهرور واذا ادعت للمتدة
انقضاء عدتها بالاقرء أو الولادة قيل قولها اذا كان ممكنا الآن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل
قولها الابينة نص عليه وقيل الخرق مطلقا (قال أبو العباس) قياس للذهب المنصوص أنها اذا
ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة واذا أوجبنا عليها البينة فيما اذا علق طلاقها بحيضها فقالت
حضت فان التهمة في الخلاص من المدة كالتهمة في الخلاص من النكاح فيتوجه أنها اذا ادعت
الانقضاء في أقل من ثلاثة أشهر كلفت البينة وان ادعت الانقضاء بالولادة فهو كما لو ادعت
أنها ولدت وانكر الزوج فيما اذا علق طلاقها على الولادة وفيها وجهان واذا أمر الزوج أنه طلق
زوجته من مدة تزيد على المدة الشرعية فان كان المقر مستقرا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في
انقضاء المدة التي فيها حق الله تعالى وان كان عدلا غير متهم مثل أن يكون غائبا فلا حضر
أخبرها أنه طلقها من مدة كذا وكذا فهل المدة حين بلغها الخبر اذ لم تم بذلك بينة أو من حين
الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عند أحمد وللشهور عنه هو الثاني والصواب
في امرأة الفقود منهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تبرئ أربع سنين

ثم تمتد الوفاة ويجوز لها أن تزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهرها وباطننا ثم اذا قسم زوجها الاول بعد تزوجها خير بين امرأته وبين مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبينه وهو ظاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يستبرأ الحاكم فلو مضت للمدة والمدة تزوجت بلا حكم (قال أبو الباس) وكنت أقول ان هذا شبه اللقطة من بعض الوجوه ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل بذلك وهذا لان المجهول في الشرع كالمردوم واذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله موقوفاً على اذنه ووقف التصرف في حق الغير على اذنه يجوز عند الحاجة عندنا بلا نزاع وأما مع عدم الحاجة فبغير روايتان كما يجوز التصرف في اللقطة بمسهم العلم لصاحبها فاذا جاء المالك كان تصرف المقتط موقوفاً على اجازته وكان تبيع أربع سنين كالحول في اللقطة وبالجملة كل صورة فرق فيها بين الرجل وامرأته بسبب يوجب الفقرة ثم تبين انتفاء ذلك السبب فهو شبه المفقود والتخفيف فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الاقوال ولو ظنت المرأة ان زوجها طلقها فتزوجت فهو كالمرءة ظنت موته ولو قدر انها كتبت الزوج فتزوجت غيره ولم يعلم الاول حتى دخل بها الثاني فهذا الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن اذا اعتقدت جواز ذلك بان تمسكه ما جازع من حقها او مفرط فيه وانه يجوز لها التمسك والزويج بغيره فتشبه امرأة المفقود واما اذا علمت التحريم فهي زانية اكن المتزوج بها كالمزوج بامرأة المفقود وانها طلقت نفسها فاجازه واذا طلق واحدة من امرأته مبينة ومات قبل الاقراع فاحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق فلا ظهر هنا وجوب المدين على كل منهما والواجب ان الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتستد الموطوءة عدة الزوجة حرة كانت او امه وان كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتركة واما الزنا فالعبرة بالحلل (وقال أبو الباس) في موضع آخر الموطوءة شبهة تستبرأ بحیضة وهو وجه في المذهب وتعد الزنى بها بحیضة وهو رواية عن احمد والمخلصة يكفيها الاعتداد بحیضة واحدة وهو رواية عن احمد ومذهب عثمان بن عفان وغيره والقسوخ نكاحها كذلك وأما اليه احمد في رواية صالح والمطلقة ثلاث تطليقات عدتها حیضة واحدة (ق ت) علق أبو الباس من القوائد بذلك عن ابن اللبان ومن ارفع حیضها ولا تدري ما رفته ان عدت عدم عوده فتعد بالاشهر والا اعتدت بستة والمطلقة البائن وان لم تلزمه نفقتها ان شاء اسكنها في مسكنه او غيره ان صالح لها ولا عذر لمحصيلتا بلماته وانفق عليها فله ذلك وكذلك الحامل من وطء الشبهة أو النكاح الفاسد لا يجب على الواطئ نفقتها

ان قلنا بالنفقة لها الآن يسكنها في منزل يلحق بها تحصيلنا لما قبلنا من هذا ذلك ونحب لها النفقة والله اعلم
فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الامة البكر سواء كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب ابن عمر واختيار البخاري
ورواية عن احمد * والاشبه ولا من اشتراها من رجل صادق واخبره انه لم يطلأ أو وطئ
واستبرأ انتهى

كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة معروفة بالصدق وذكرت انها وضعت طفلا خمس رضعات قبل قولها ويثبت
حكم الرضاع على الصحيح ورضاع الكريمة تنشر به الحرمة بحيث لا يحتشمون منه للحاجة لقصة
سالم مولى ابي حذيفة وهو مذهب عائشة وعطاء واليث وداود ممن يرى انه ينشر الحرمة
مطلقا والارضاع بعد القطام لا ينشر الحرمة وان كان دون الحول وقاله ابن القاسم صاحب مالك
واذا اشترك اثنان في وطء امرأة فحكم للرتضع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين واولادها
فان لم يلحق باحدهما فالواجب انه يحرم على اولادها لانه اخ ل احد الصنفين وقد اشبهه اوقال كما
قيل في الطلاق يحل لكل منهما فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد

كتاب النفقات

وعلى الولد المؤسر أن ينفق على أبيه المسر وزوجة أبيه وعلى اخوته الصغار ولا يلزم الزوج تمليك
الزوجة النفقة والكسوة بل ينفق ويكسو بحسب العادة لقوله عليه السلام ان حقها عليك أن
تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت كما قال عليه السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له
التمليك اجماعا وان قيل انه يملك بالتمليك وتخرج هذا أيضا من احدي الروايتين في انه لا يجب
الكفارة على الفقير بل هنا أولى للسر والمشفقة واذا انقضت السنة والكسوة صحيحة قال اصحابنا عليه
كسوة السنة الاخرى وذكروا احتمالا انه لا يلزمه شيء وهذا الاحتمال قياس للمذهب لان النفقة
والكسوة غير مقدرة عندنا فاذا كفها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك
على قول من يجعلها مقدرة وكذلك على قياس هذا لو استبقت من نفقة أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالوض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التمليك بل التمكن من الانتفاع فكذلك حوزته ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا أن قياس المذهب ان الزوجة اذا اقتضت النفقة ثم تلفت أو سرت أنه يلزم الزوج حوزها وهو قياس قولنا في الحاج عن الثبر اذا كان ما أخذه نفقة تلف فانه يلف من ضمان مالكه قال في المحرر ولو انفقت من ماله وهو غالب فبين موته فهل يرجع عليها بما انفقت بمدموته على روايتين (قال أبو العباس) وعلى قياسه كل من أبيع له شيء و زالت الاباحة فبطل افعه أو بطل المبيع كالميراث اذا مات أو ورجع والمناخ واهل الموقوف عليه لكن لم يذكر الجدهما اذا طلق قلعه يفرق بين الموت والطلاق فان التضرع في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على مذهب احمد في تقديمه الظاهر على الاصل وعلى أحد الزوجين فيما اذا اصدتها تعليم قصيدة ووجدت حافظة لها وقالت تملسها من غيره وقال بل منى ان القول قول الزوج واذا خلا بزوجه استقر المهر عليه ولا قيل دعواه عدم علمه بها ولو كان أمي نص عليه الامام احمد لان المادة انه لا يخفى عليه ذلك فقد قدمت هنا المادة على الاصل فكذا دعواه الاتفاق فان المادة هناك أقوى ولو اتفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ثم ادعى الولي عدم اذنه وانها تحت حبره لم يسمع قوله اذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعي باتفاق أئمة العلماء وخالف فيه شذوذ من الناس وقرر الولي لها عنده مع حاجتها الى النفقة والكسوة اذن عهرني ذكر اصحابنا من الصور المسقطه لنفقة الزوجة صوم النذر الذي في القيمة والصوم للكفارة وقضاء رمضان قبل ضيق وقته اذا لم يكن ذلك في اذنه (قال أبو العباس) قضاء النذر والكفارة عندما على الفور فهو كاليمين وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم ينبي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فان مثل هذا ان تشر بوما ونحي يومه فانه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الاجارة ان منع تسليم بعض المنفعة يسقط الجميع انما غنى من النفقة لا يسقط ولو أطاعت في المستقبل استحققت والزوجة لتوفي عنها زوجها لا نفقة لها ولا سكنى لا اذا كانت حاملا فورا وانما اذا لم توجب النفقة في التركة فانه ينبنى أن تجب لها النفقة في مل الحمل وفي مل من تجب عليه النفقة اذا قلنا تجب للحمل كما تجب اجرة الرضاع (وقال أبو العباس) في موضع آخر نفقة والسكنى تجب للمتوفي عنها في عدتها ويشترط فيها مقامها في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح ذ كان أصنع لها والمطقة البائن الحامل

تجب لها النفقة من أجل الحمل والحمل وهو مذهب مالك واحد القولين في مذهب احمد والشافعي
واذا تزوجت المرأة ولها ولد فمضى الولد وفجبت به الى بلد آخر فليس لها أن تطالب الأب
بنفقة الولد. وارضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الزوج وهو قول ابن أبي ليلى
وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المبرد
وقول الحنفية لان الله تعالى يقول (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد أن يتم
الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلم يوجب لمن الا لكسوة والنفقة بالمعروف
وهو الواجب بالزوجة وما عساه يتجرد من زيادة خاصة للمرضع كما قال في الحامل فان كن اولات
عمل فاتفقوا عليهن حتى يرضن حملهن فدخلت نفقة الولد في نفقة امه لانه يتنذى بها وكذلك المرضع
وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين حتى لو سقط الوجوب باحدهما ثبت الآخر كما لو نشزت
وارضت ولما عليها النفقة للارضاع لا للزوجة فاما اذا كانت بائنا وارضت له ولده فاتها تستحق
اجرها بلا رب كما قال الله تعالى فان ارضين لكم فآتوهن اجورهن وهذا الاجر هو النفقة
والكسوة وقاله طائفة منهم الضحاك وغيره واذا كانت للمرأة قليلة اللبن وطلقها زوجها فله ان يكرى
مرضعة لولده واذا قل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ولها حضنته ويجب على القريب اذكائك
قريبه من الاسر وان لم يجب عليه استغناؤه من الرق وهو اولى من حل للعقل وتجب النفقة لكل
وارث ولو كان مقاطعا من ذوي الارحام وغيرهم لانه من صلة الرحم وهو عام كموم الميراث في
ذوي الارحام وهو رواية عن احمد والوجه وجوبها مرتبا وان كان للموسر القريب ممتعا فينبغي
ان يكون كالمرسكالو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لتعصب اولاده لكن ينبغي ان يكون الواجب
هنا القرض رجاء الاسترجاع وعلى هذا فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض اذا كان له وفاء
وذكر القاضي ابو الخطاب وغيرهما في ابواب القياس ان على الاب السدس الا ان الاصحاب تركوا
القياس لظاهر الآية والآية انما هي في الرضيع وليس له ابن فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره فان
من له ابن يبعد أن لا تكون عليه نفقته بل تكون على الأب فليس في القرآن ما يخالف ذلك وهذا
جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة ان الولد ينفرد بنفقة والديه



باب الحضانه

لاحضانه الارجل من العصبه أو لامرأة واردة أو مدليه بعصبه أو بولوث فان عدموا فالحاكم
وقيل ان عدموا ثبت لمن سوام من الاقارب ثم للحاكم ويتوجه عند المدم أن تكون لمن سبقت
اليه اليد كالقبط فان كفال اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم والوجه ان يتردد ذلك بين الميراث
والمال والممة أحق من الخالة وكذا نساء الأب أحق يقدمن على نساء الأم لان الولاية للأب
وكذا اقاربه وانما قدمت الأم على الأب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل وانما قدم
الشارع عليه السلام خالة بنت حمزة على عمها صفية لان صفية لم تطلب وجعفر طلب فاقبا عن
خالها قضى لها بها في غيبتها وضمف البصر بمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح واذا
تزوجت الأم فلا حضانه لها وعلى عصبه المرأة منها من المحرمات فان لم تمتع الاب بالحبس
حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للمولود أن يضرب أمه ولا يجوز لم مقاطعها
بحيث تتمكن من سوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها
وليس لهم اقامة الحد عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الجنايات

المقويات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة
الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة
لم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض وتوبة القاتل للنفس عمداً
مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد روايتان واذا اقتصر منه في الدنيا
فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب احمد وغيره وليست التوبة
بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الاصابة ائمة من وجوب القصاص ذكر اصحابنا من صور القتل
المعد الموجب للقود من شهدت عليه بته بالردة قتل بذلك ثم رجعوا وقالوا عمدنا قتله وهذا
فيه نظر لان المرتد انما يقتل اذا لم يتب فبمكّن اليهود عليه اثربة كما يمكنه التخلص اذا التقي في
النار والدل على من يقتل بغير حق يزومه القود والدية ذاتهم ودوامساك الحيات جنابة محرمة

قال في الحر ولو اسره بيخي القتل سلطان عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه قتله فالقود
والدية على الأمر خاصة (قال أبو اللباس) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول
وفيه نظر بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له مصيبة لاسيما إذا كان معروفا
بالظلم فمن أجل الجمل يعدم الحل كالعلم بالحرمه وقياس المذهب انه اذا كان الأمر ممن يعطيه غالبا
في ذلك انه يجب القتل عليها وهو أولى من الحاكم والشهود سبب يقتضي غالبا فهو أقوى
من المكروه ولا يقتل مسلم بذى إلا أن يقتله غيلة لاخذ ماله وهو مذهب مالك قال اصحابنا
ولا يقتل حر ببعد ولكن ليس في العبد نه ومن صبيحة صريحة كما في الذي بل أجور داروى
(من قتل عبده قتلناه) وهذا لانه اذا قتله ظلما كان الامام ولي دمه وأيضا قد ثبتت في السنة والآثار
انه اذا مثل ببعد عتق عليه وهو مذهب مالك واحمد وغيرهما وقله أعظم أنواع المثل فلا يموت
الاحرار لكن حرته لم تثبت حال حياته حتى توفه صعبته بل حرته ثبتت حكما وهو اذا عتق
كان ولاؤه للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتج بهذا من يقول ان
قاتل عبد غيره لسيده قتله واذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي
على قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالحرف بخلاف الذي قلنا لا يقتل الحر بالعبد وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم المؤمنون تنكأوا بماؤم ومن قال لا يقتل حر ببعد يقول انه لا يقتل الذي
الحر بالعبد للسلم والله سبحانه وتعالى يقول (ولبعض مؤمن خير من مشرك) فالعبد المؤمن خير
من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا تقتل والد بولد فالحاق الجسد أبي الام
بذلك ببعد وتوجه أن لا يرث القتال دما من وارث كما لا يرث هو المقتول وهو يشبه حد
التدفع المطالب به اذا كان التعاقف هو الوارث أو وارث الوارث على هذا لو قتل أحد الابنين
أباه والآخر أمه وهي في زوجية الاب فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فيقتصاصان
لاسيما اذا قيل انه مستحق القود بمك قله الى غيره اما بطريق التوكيل بلا رب واما بالتخليك
وليس ببعد واذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالثمة فيلبي أن يمين كما لو عفا عليه
تخرج قصة على اذا لم تخرج على كونه مرتدا أو مفسدا في الارض أو قاتل الأئمة واذا قال
انا قاتل غلام زيد بقياس المذهب ان كان نحويا لم يكن مقرا وان كان غير نحوى كان مقرا كالأقواله
بالإضافة ومن رأى رجلا يفرج براهله حازه قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصنا أو

غير محصن معروفا بذلك ام لا كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وليس هنا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من حقبة المتدين المؤذين واما اذا دخل الرجل ولم يفعل بمذمومة ولكن دخل لاجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا ان يتوب من القتل في مثل هذه الصورة ومن طلب منه التجور كان عليه ان يدفع الصائل عليه فان لم يدفع الا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء فان ادعى القاتل انه سال عليه وانكر اولياء المقتول فان كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لارية فيه لم يقبل قول القاتل وان كان معروفا بالتجور والقاتل معروفا بالبر فاقول قول القاتل مع بینه لاسباب اذا كان معروفا بالتعرض له قبل ذلك

باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المستركون في استحقاق دم المقتول الواحد اما ان يثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالشركيين في عقد أو خصومة ونسب الامام قوي كما يؤثر عليهم لنيابته عن المستع . والقرعة انما شرعت في الاصل اذا كان كل واحد مستحقا او كالمستحق وتوجه ان يقدم الاكثر حقا او الافضل لقوله كبرو كالاوليا في النكاح وذلك انهم قالوا هنا من تقدم بالقرعة قدمته ولم تسقط حقوقهم ويتوجه اذا طلب ليس للولي اخذ الدية الا برضا الجاني ان يسقط حقه بموته كما لو مات البعد الجاني او المقتول به وهو ظاهر كلام احمد في رواية ابي ثواب وابي القاسم وابي طالب ويتوجه ذلك وان قلنا الواجب القود عينا او احد شيئين لأن الدية عدل العفو فلما الدية مع الهلاك فلا والذى ينبغي ان لا يعاقب المجنون بقتل ولا قطع لكن يضرب على ما فعل ليزجر وكذا الصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا ايضا قال اصحابنا وان وجب لمبدفصاص او تعزير فذف فطلبه واسقاطه اليه دون سيده ويتوجه ان لا يعاك اسقاطه مجانا كالفلس والورثة مع الديون المستترقة على احد الزوجين وكذلك الأصل في الوصي والقياس ان لا يعاك السبد تعزيرا فذف اذا مات المبدالا اذا طالب كالوارث ويغل بالجاني على النفس مثل ما فعل بالجاني عليه ما لم يكن عمره في نفسه او قتله بالسيف ان شاء وهو رواية عن احمد ولو كوى شخصا عسار كان للجاني عليه ان يكويه مثل ما كواه ان امكن ويحرى التماس في الناضمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء الراشدين وغيره ونص عليه احمد في رواية اساعيل بن سعد لسانا لنهي ولا يستوفى القود في الطرق

الابحضة السلطان ومن ابرأ جانيا حراجياته على ماقلته ان قلنا نجب الدية على المائلة أو تحمل عنه ابتداء أو عبدا ان قلنا جنائيه في ذمته مع أنه يتوجه الصحة مطلقا وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس المفور مطلقا والتصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عا أولياء المقتول عن القتال بشرط ألا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن المفور لازما بل لم أن يطالبوه بالدية في قول الملاء وبالم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد بسببه القدر أم لا ولا يصح العفو في قتل النفة لتمذر الاحتراز منه كالقتل في الحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست مامة لجميع الورثة بل تخص بالعصبة وهو مذهب مالك وتخرج رواية عن احمد واذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلاولياء لهم أن يقتلوه ولم أن يقتلوا بعضهم وان لم يعلم عين القتال فلاولياء أن يحلفوا على واحد بقتله انه قتله ويحكم لهم بالم انتهى

كتاب الديات

المعروف ان الحر يضمن بالاتلاف لا باليد الا الصغير فقيه رويان كالروايتين في سرقة فان كان الحر قد تلقى برقبته حق لثبته مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال أو منفعة أو عضيه أمات أو غصوب ثقبت بقتله مثل أن يكون حافظا عليها واذا تلف زال الحفظ فينبى انه ان تلف فا ذهب بالثلاثة من عين أو منفعة مضمونة ضمنت كالقود فانه مضمون لكن هل ينقل الحق الى القتال فيغير الاولياء بين قتله والعفو عنه أو الى ترك الاول فقيه رويان وأما اذا تلف تحت اليد المادية فاللتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود فغال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لم الدية ومن جنى على سنة اثنان واختلفوا فالقول قول المجنى عليه في قدر ما تلفه كل واحد منهما قاله اصحابنا ويتوجه أن يقترا على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لابعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لابعينه واذا أخذ من لحيته مالا جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

(فصل) وأبو الرجل وابنه من ماقلته عند الجمهور كابي حنيفة ومالك واحمد في اظهر الروايتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تمذر المائلة في أصح قولى الملاء ولا يؤجل على المائلة اذا

دأى الامام للصلحة فيه ونص على ذلك الامام أحمد وتوجه أن يقتل ذوو الارحام عند عدم
المصبة اذا قلنا يجب النفقة عليهم والمرد يجب أن يقتل عنمن يرثه من المسلمين أو أهل الدين
الذى انتقل اليه

باب القسامة

قل للبيوتى عن الامام أحمد انه قال أذهب الى القسامة اذا كان ثم لطمخ واذا كان ثم سبب
بين واذا كان ثم عداوة واذا كان مثل للدعى عليه فضل هذا فذكر الامام احمد اربعة أمور
اللطخ وهو التكلم في عرضه كالشهادة المردودة والسبب اليين كالشرف عن قتيل والعداوة
كون المطلوب من المروفين بالقتل وهذا هو العوالب واختاره ابن الجوزي ثم لوث يطلب
على القتل انه قتل من أنهم قتله جاز لا وليا المقتول أن يحلفوا اخسين بيننا ويستحقوا دمه
وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا مع القرائن التى تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره
بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

كتاب الحدود

قوله تعالى (فاسكروهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يحمل الله لمن سيلا) قد يستدل
بذلك على ان المذهب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يمسك فيحبس حتى يعرف فيه الحكم الشرعي
فينفذ فيه واذا زنى القمي بالسلة قتل ولا يصرف عنه القتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة
على الوجه المتبر في السلم بل يكفي استفاضته واشتهاره وان حملت امرأه لا لزوج لها ولا سبب
حدث ان لم تدعى الشبهة وكذا من وجد منه رائحة الخمر وهو رواية عن احمد فيها وغلظ المعصية
وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكيرة الواحدة لا تحبب جميع الحسنات لكن قد تحبب
ما يقابلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المروق منه بما له وهو رواية
عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كاتفراره بالزنا بأمة غيره ومن سرق تمر أو ماشية
من غير حرز اضمفت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والحق الذى
غرضه سرقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو ضاع عنه رب المال

﴿فصل﴾ والخارون حكيم في المصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه
والشافعي وأكثر أصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف
بل في البيان أحق بالقوة منهم في الصحراء والروى قالباشرة في الخراب وهو منعب
أحمد وكذا في السرقة والراء التي تحضر النداء للقتل قتل والقويات التي تقام من حد أو تميز
إذا ثبت بالينة فلذا أظهر من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثانيا
في الباطن كان الحد مكفرا وكان مأجورا على صبره وإن جاء ثانيا بنفسه فاعترف فلا يقام عليه
في ظاهر منعب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جزم به الأصحاب وغيرهم في المحاريق
وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والنامدية واختار إقامة الحد عليه أقيم والألا وتصح التوبة
من ذنب مع الإصرار على آخر إذا كان للمقتضى للتوبة منه أقوى من للمقتضى للتوبة من الآخر
أو كان المانع من أحدهما أشد هذا هو المرووف عن السلف والخلف ولزم الدفع عن مال الغير
وسواء كان المبدوع من أهل مكة أو غيرهم (وقال أبو العباس) في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال
تجار ليردوها إليهم فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن
آمن للرئاسة والمال لم يثب ويأثم على فساد نيته كالصلي رياء وسمة

﴿فصل﴾ والافضل ترك قتال أهل البني حتى يبدأ الامام وقاله مالك وله قتل أهل الخوارج
ابتداء أو متممة فخر بجمهم وجمهور البلاء يفرقون بين الخوارج والبناء للتأويلين وهو المرووف
عن الصحابة وأكثر المصنفين لقتل أهل البني يرى القتل من ناحيه على ومنهم من يرى
الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث مع رؤيتهم لقتال من خرج عن
الشريعة كالحرورية ونحوهم وأنه يجب والاخبار توافق هذا تابعوا النص الصحيح والقياس
للمستقيم وعلي كان أقرب الى الصواب من معاوية ومن استحل أذى من أمره ونهاه بتأويل
فكالبتدع ونحوه يقطع تربيته حق الله تعالى وحق العبد (واحتج أبو العباس) لذلك بما اتفق البناء
لأنه من الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله تعالى وقتال التار ولو كانوا مسلمين هو قتل
الصديق رضى الله عنه مائى لركاة وأخذ مالم وذريتهم وكذا القفر إليهم ولو ادعى اكرها
ومن أجزه على جريح لم يأثم ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئا خمس وبقية له والرافضة الجليية
يجوز أخذ أموالهم وسي حريمهم يخرج على تكفيرهم قال أصحابنا وإن اقتلت طائفتان لمصيبة

أو طلب رئاسة فها ظالمتان ضامتان فأوجبوا الضمان على مجموع الطائفة وإن لم يعلم عين التلطف وإن تقاطعا تقاطعا لأن المباشر والأمين سواء عند الجمهور وإن جهل قدر ما يهيه كل طائفة من الأخرى تساويا كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فانه يخرج النصف والباقي له ومن دخل لصلح قتل فجعل فاطمة ضمنته للطائفتان واجمع العلماء على أن كل طائفة ممتعة من شريعتنا وآثورة من شرائع الاسلام فانه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالطاريين وأولى .

(فصل)

وإذا شككت في الطعوم وللشروب هل يسكر أولا لم يحرم بمجرد الشك ولم يتم الحد على شارب ولا ينبغي إباحته للناس إذ كان يجوز أن يكون مسكرا لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال فكشف عن هذا شهادة من قبل شهادة مثل أن يكون طمسه ثم قاب منه أو طمسه غير معتقد تحريمه أو معتقد احله لتداو ونحوه أو على مذهب الكوفيين في تحليل يسير النبيذ فإن شهد به جماعة ممن يتأوله معتقدا تحريمه فينبغي إذا أخبر عدد كبير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك فإن هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين القساق والكفار الموت والنسب والنكاح والطلاق فيكون أحد الأمرين أما الحكم بذلك لأن التواتر لا يشترط فيه الاسلام والمعادلة (وأما) الشهادة بذلك بناء على الاستفاضة فلا يحصل بها التواتر ولنا أن نمتنع من بعض المدول بتأوله الوجهين أحدهما أنه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الإقدام على تناوله وكرامته الإقدام على الشبهة فمارضا مصلحة بيان الحال والوجه الثاني أن الحرمات قد تباح عند الضرورة والحاجة إلى البيان موضع ضرورة فيجوز تناولها لأجل ذلك والحشينة التقنية نجسة في الأصح وهي حرام سكر منها أو لم يسكر وللسكر منها حرام باتفاق المسلمين وضروها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر وتوقف بعض التأخرين في الحد بها وإن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد فيه نظر إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكلها يشبهون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر وتعد من ذكر الله وإنما لم يتكلم للتقدمون في خصوصها لأنها إنما حدثت أكلها في أوامر للمائة السادسة أو ثمرها من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن (مخشقا) ولا يجوز التداوى بالخمر ولا بنيرها من الحرمات وهو مذهب أحمد ويجوز شرب لبن الخليل إذا لم يصر مسكرا

والصحيح في حد الخبر أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الأربعين الى الثمانين ليست واجبة على الاطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما يجوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والتمتع وأطراف الثياب في بقية الحدود ومن التزير الذي جاءت به السنة ونص عليه أحمد والشافعي في المفتن وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء فكذا من افتتن به الرجال من الردان ولا يقدر التزير بل بما يردع المزور وقد يكون بالمزول والنيل من عمره مثل ان يقال له يا ظالم لمسندى وبأقامته من المجلس والذين قدروا التزير من أصحابنا إنما هو فيما اذا كان تزييرا على ما مضى من فعل أو ترك فان كان تزييرا لاجل ترك ما هو فاعل له فهو بمنزلة فعل المرتد والحربي وقتل الباقي والمادى وهذا تزيير ليس يقدر بل ينهى الى القتل كما في الصائل لاخذ المال يجوز أن يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلى هذا فاذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل قتل ويجتنب فن تكرره منه فعل الفساد ولم يردع بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل قيل ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابسة على هذا ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وقد ذكر شيئا من هذا الحنفية والمالكية واليه يرجع قول ابن عقيل وهو أصل عظيم في صلاح الناس وكذلك تارك الواجب فلا يزال يمايب حتى يضلعه ومن قفز الى بلاد العدو أو لم يندفع ضرره الا بقتله قتل والتزير بالمال سائغ اتلافاً وأخذاً وهو جار على أصل أحمد لانه لم يختلف أصحابه ان العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها وقول الشيخ أبي محمد المقدسي ولا يجوز أخذ مال للمزور فاشارة منه الى ما يضلعه الولاة الظلة ومن على امرأة مشركة قدح ذلك في عدلته وادب والتزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فمن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبايع للدلس والمؤجر والتاكح وغيرهم من الماملين وكذا الشاهد والخبر والنفق والحاكم ونحوهم فان كتمان الحق مشبه بالكذب وينبئ ان يكون سبب الضمان كتمان الكذب سبب الضمان فان الواجبات عندنا في الضمان كعمل المحرمات حتى قلنا لو قدر على انجاء شخص باطمام أوسقي فلم يفل فأت ضمنه فلي هذا فلو كتم شهادة كتماناً أبطل بها حق مسلم ضمنه مثل ان يكون عليه حق مينة وقد اداه حقه وله مينة بالاداء فكتم الشهادة حتى يترحم ذلك الحق وكألو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جعدها حتى فات الحق ولو قال انا أعلمها ولا أؤيدها فوجب الضمان

ظاهر • وظاهر قتل حنبل وابن منصور سباع الدعوي والاعداء^(١) والتخفيف في الشهادة • ومن هذا الباب لو كان في القرية أو الحلة أو البلدة رجل ظالم فبال الولي أو القريم عن مكانه ليأخذ منه الحق فانه يجب دلالته عليه بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق فلي هذا إذا كنتموا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه وبذلك السلطان تزيير من ثبت عنده انه كتم الخبر الواجب كما يكتم تزيير المقر اقرارا مجهولا حتى يفسره أو من كتم الاقرار وقد يكون التزيير بتركه المستحب كما يترك العاطس الذي لم يحمد الله بترك تشيته (وقال أبو العباس) في موضع آخر والتزيير على الشيء دليل على تحريمه ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب الشافعي من قتل العصاة من أهل البدع كما قتل الجند بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان القديري وقتل هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفرا كقتل المرتد أو جوحوا أو تليظا وهذا المعنى يرمي الداعي إليها وغير الداعي وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد (والأخذ الثاني) لما في الدعاء إلى البدعة من فساد دين الناس ولهذا كان أصل الامام أحمد وغيره من قهء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكتب الستة ومسنده أحمد الرواية عن مثل عمر وابن صيد ونحوه ولم يترك من التقديرية الذين ليسوا بدعاة وعلى هذا المأخذ قتلهم من باب قتل للفاسدين المحاربين لأن المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين لئسنة بالرأي قتل المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يتمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تيسر سنته وقد قرر (أبو العباس) هذا مع نظائر له في الصارم السائل قتل الذي يتعرض لحرمه أو يسهه ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تريق الجماعة ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بمرات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو يخطئه أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الامة علماؤها وأمرؤها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا متى لم يندفع فسادة الا بقتله فلا ريب في قتله وإن جاز أن يندفع وجاز أن لا يندفع قتل أيضا وعلى هذا جاء قوله تعالى من قتل نفسا بنير نفس أو فساد في الارض (وقوله) انما جزاء الذين يحاربون

الله ورسوله وسعوت في الارض فسادا) ولما ان اندفع القصاص الا كبر بقتله لئلا يفسد
 دون ذلك فهو محل نظر (قال أبوالباس) واقتيت اميرا مقدما على عسكر كبير في الحرية اذا نهبوا
 اموال المسلمين ولم يفرجوا الا بالقتل ان يقتل من يكفون بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب
 دفع الصائل قال وامر اميرا اخرج لتسكين الفتنة النائرة بين قيس عمن وقد قتل بينهم الفان ان
 يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ولو انهم مائة قال واقتيت ولاية الامور في شهر رمضان سنة
 اربع بقتل من أمسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل
 القمة وهو مجتاز بشقة لم ينهب بها الي ندمائه وكنت اقتيتهم قبل هذا بانه يبالغ في عقوبتين
 عقوبة على الشرب وعقوبة على القتل فقالوا ما مقدار التعزير قلت هذا يختلف باختلاف الذنب
 وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فكبر هذا على الامراء والناس حتى خفت انه
 ان لم يقتل يعمل نظام الاسلام على انتهاك الحرام في شهر رمضان فاقبتيت بقتله ثم ظهر
 فيما بعد انه كان يهوديا وانه اظهر الاسلام والطلب له ثلاثة احوال (احدها) برأته في الظاهر فبل
 يحضره الحاكم على روايتين وذكر (ابوالباس) في موضع آخر ان المدعى حيث ظهر كذبه في دعواه
 بما يؤدى به المدعى عليه عزير لكذبه ولاذاه وان طريقة القاضي رد هذه الدعوى على الروايتين
 بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص احمد في رواية عبد الله فيها اذا علم بالعرف المطرود انه لا حقيقة للمدعى
 لا يذب وفيما لم يعرف واحد من الامرين يذب به كافي رواية الاثرم وهذا التعزير بن حسن (والحال
 الثاني) احتمال الامر بن وانه يحضره بلا خلاف (والحال الثالث) تهمة وهو قيام سبب يوم ان
 الحق عنده فان الاتهام افعال من الوم وجبته هنا بمنزلة حبسه بمد إقامة البيئة وقبل التعزير او بمنزلة
 حبسه بمد شهادة احد الشاهدين قلما امتعانه بالضرب كما يجوز ضربه لا تمتاعه من اداء الحق
 الواجب دينا او عينا ففى المسألة حديث الثمان بن بشير في سنن ابي داود لما قال ان شتمت ضربه
 فان ظهر الحق عنده والا ضربتكم وقال هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تخليف المدعى اذا
 كان معه لون فان اقر ان اللون بالدعوى جعل جانبه مرجعا فلا يستبعد ان يكون اقراره بالتهمة يبيع
 مثل ذلك وللقصود انه اذا استحق التعزير وكان متها بما يوجب حقا واحدا مثل ان ثبت عليه
 هناك الحرز ودخوله ولم يقر بأخذ المال واخرجه وثبت عليه الحراب خروجه بالسلاح وشهره
 له ولم يثبت عليه القتل والاخذ بهذا يميز لما قبله من الماصى وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا متحانا

لا غير فيجمع بين المصلتين هذا قوري في حقوق الآدميين فأما في حدود الله تعالى عند الحاجة الى اقامتها فيحتل وقوي ذلك ان ياتى الامام من استحق العقوبة بقتل وتوهم العامة انه طامع على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها وهذا شبه انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد غزوا وري بنيرها والذى لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقربه كما ياتى كاتم اللال الواجب اداؤه فاما اذا احتل ان لا يكون كاتما فهذا كاللهم سواء وخبر من قال له جنى بارت فلانا سرق كذا فكبر انسى مجهول فيفيد تهمة واذا طالب اللتم بحق فن عرف مكانه دل عليه ووالقودة التي قصد النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب للبلغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال واذا ركب دابة وضمت عليها ثيابها ونودي عليها هذا جزاء من يقتل كذا وكذا كان من اعظم الجرائم اذ هي بمنزلة عبور السوء امرأة لوط وقد اهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال لمن لامة الناس تقرأون توارىخ آدم وظهر منه قصد سرهم بخطيئة عزر ولو كان صادقا وكذا من يمسك الجنة ويدخل النار ونحوه وكذا من يقص مسلما بانه مسلماني أو اباه مسلماني مع حسن اسلامه ومن غضب قتال ما نحن مسلمون ان اراد دم نفسه لنقص دينه فلا هرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي يباح عزر لان فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو بمنزلة من يشبه اعياد الكفار باعياد المسلمين وكذا يزد من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا الا ان يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين ومن سعى زهرة ذلك حجا أو جعل له ناسك فانه ضال. ضل ليس لاحد ان يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت المتيق وان اشترى اليهودى نصرانيا فجعله يهوديا عزر على جعله يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للجنماء مخالطة الناس عموما ولا مخالطة الناس لهم بل يسكنون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جئت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وما ذكره العلماء واذا امتنع ولى الامر من ذلك أو المجنوم أثم بذلك واذا أمر على ترك الواجب مع علمه به فسق ومن دعي عليه ظملا لان يدعو على ظم له بمثل مادعا به عليه نحو اخراك الله او لنك او يشته بنير فربة نحو يا كلب يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك واذا كان له ان يستمين بالخطوق من وكبل ووال وغيرهما فاستماتته بمخاطبة اولى بالجواز ومن وجب عليه الحد بقتل او غيره يستقط عنه بالوبة وظاهر كلام اصحابنا لا يجب عليه التعزير كقولهم هو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (ذكر أبو العباس)

في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته ساغ تعزيره بعد التوبة

فصل

ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا لم يقيمه عليه في العصية أو عونه له ولهذا ذكر العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين والريق ان زنا علانية وجب على السيد اقامة الحد عليه وان عصى سرا فيذنب ان لا يجب عليه اقامته بل بخيرين ستره أو استتابته بحسب المصلحة في ذلك كما يخبر الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامتها عند الامام وبين الستر عليه واستتابته بحسب المصلحة فانه يرجع ان يتوب ان ستره وان كان في ترك اقامة الحد ضرر على الناس كان الرجوع فله ويجب على السيد بيع الامة اذا زنت في المرة الرابعة ويحتسج الجلد والرجم في حق الحصن وهو رواية عن احمد اختارها شيوخ للنهـب

باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى أو كان مبغضاً للرسول صلى الله عليه وسلم ولما جاء به أو ترك انكار منكر قبله أو تورم ان احدا من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم قاتل مع الكفار أو اجاز ذلك أو انكر مجمعا عليه اجماعا ظاهريا أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوم ويسألهم ومن شك في صف من صفات الله تعالى ومثله لا يجملها فرتد وان كان مثله يجملها فليس يرتد ولهذا لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله واعادته لانه لا يكون الا بعد الرسالة ثم رتد قول عائشة رضي الله عنها ما يكتم الناس عليه الله قال نعم واذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بصحة اسلامه حاكم باتفاق الائمة بل مذهب الامام أحمد المشهور عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي انه من شهد عليه بالردة فأنكر حكمه باسلامه ولا يحتاج أن يفي بما شهد عليه به وقد بين الله تعالى انه يتوب عن آئمة الكفر الذين هم أعظم من آئمة البدع ومن شفع عنه في رجل قتال لوجاه النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه ان تاب بعد تقدره عليه قتل لا قبلها في أظهر قول العلماء فيها ولا يضمن لمرتد ما اتفه بدار الحرب أو في جماعة مرتدة متمتعة وهو رواية عن احمد اختارها الخلال وصاحبه والتتبع كالا استدلال بأحوال الفلك على الحوادث الارضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقوال للنجسين ان الله يدفع عن أهل البادة والدعاء بركة ذلك ما زعموا ان الافلاك توجبه وان لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الافلاك أن تجلبه • واطفال المسلمين في الجنة اجماعا وأما اطفال المشركين فأصبح الاجرة فيهم ماثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا نحكم على مين منهم لا بجنة ولا نار وروى انهم يتنحون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى فخل النار وقد دلت الاحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في اطفال المشركين انهم يتنحون في عرصات القيمة

كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد بدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله (انمروا خفافا وثقالا) فيجب على المومنين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن ان كان فيها فضل وكذلك في أموال الصغار واذا احتيج لهن كما تجب النفقات والزكاة وينبى أن يكون عمل الروائين في واجب الكفاية فلما اذا هم المدعو فلا يبقى للخلاف وجه فان دفع ضرره عن الدين والنفس والحرمة واجب اجماعا (قال أبو العباس) سئلت عن عليه دين وله ما يوفيه وقد تعين الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاة الدين كنفقة للنفس والزوجة والولد الفقير ومنها ما يقدم وفاة الدين عليه كالمبادات من الحج والكنفارات ومنها ما يقدم عليه الا اذا طول به كصدقة الفطر فان كان الجهاد للتمين لدفع الضرر كما اذا حضره المدعو أو حضر الصف قدم على وفاة الدين كالنفقة وأولى وان كان استنفاء قضاء الدين أولى اذ الامام لا ينبغي له استنفار الدين مع الاستثناء عنه ولذلك قلت وضايق المال عن اطعام جيع والجهد الذي يتضرر بتركه فدهنا الجهاد وان مات الجيع كما في مسألة الثغري^(١) وأولى فان هناك تقتلهم بظلمتنا وهنا يموتون بفعل الله وقتل أيضا اذا كان الثغري يحاهدون بالمال الذي يستوفونه فواجب وفاؤهم لتحصيل المصلحتين الوفاء والجهاد ونصوص الامام أحمد توافق ما كتبت وقد ذكرها

الخلال قال القاضي اذا تمين فرض الجهاد على اهل بلد وكان على مسافة يقصر فيها الصلاة فن
 شرط وجوبه الزاد والراحة كاللحج وما قاله القاضي من القياس على الحج لم ينقل عن أحمد
 وهو ضعيف فان وجوب الجهاد قد يكون لنفع ضرر العدو فيكون أوجب من الهجرة
 ثم الهجرة لا تعتبر فيها الراحة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن
 الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال علي المرء للسلم السمع والطاعة في عصره ويسره
 ومشطه ومكرمه وأثرة عليه فأوجب الطاعة التي عمادها الاستغفار في السر واليسر وهنا
 نص في وجوبه مع الاصرار بخلاف الحج هذا كله في قتال الطلب وأما قتال الدفع فهو
 اشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواجب اجماعا قالمعدو الصائل الذي يقصد الدين
 والدنيا لاشيء أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان
 وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم للكافرين وبين
 طلبه في بلاده والجهاد منه ماهر باليدومته ماهر بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأى
 والتدبير والصناعة فيجب بناية ما يمكنه ويجب على القعدة لمن أن يحفظوا النزاة في أهلهم وما
 لهم قال الروزي سئل أبو عبد الله عن النزوي في شدة البرد في مثل الكاوين فيتنخف الرجل
 ان يخرج في ذلك الوقت ان يفرط في الصلاة فترى له ان ينزوي أو يقدم قال لا يقدم النزوي
 خير له وأفضل تقدم قال الامام أحمد بالخروج مع خشية تضيق القرض لان هذا مشكوك فيه
 أو لانه اذا أخر الصلاة بعض الاوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل النزوي مرييا على
 ما فاته وكثيرا ما يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب
 كما لو تصدق بالف درهم وزكى بدرهم قال ابن بختان سألت ابا عبد الله عن الرجل ينزوي قبل
 الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد النزوي ولم يحج فزول
 على قوم فخطبوه عن النزوي وقالوا انك لم تحج تريد أن تنزوي قال أبو عبد الله ينزوي ولا عليه
 فان أعاناه الله حج ولا نري بالنزوي قبل الحج بأسا (قال أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب
 على الفور عنده لكن تأخير مصلحة الجهاد كتأخير الزكاة الواجبة على الفور لا تنطار قوم
 الحج من غيرهم أو لضرر أهل الزكاة وتأخير القوات الانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك
 وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه

متقدما وكلام أحمد يقتضى الفزو وان لم يبق معه مل للحج لانه قال فان أعانه الله حج مع
 ان عنده تقديم الحج أولى كما انه يمين الجهاد بالشروع وعند استنظار الامم لكن لو اذن
 الامام لبعضهم لنوع مصلحة فلا بأس واذا دخل العدو بلاد الاسلام فلا ريب أنه يجب دفعه
 على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وانما يجب التغير اليه بلا اذن
 والد ولا غرم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو غير مما في المختصرات لكن هل يجب على
 جميع أهل المكان التغير اذا نذر اليه الكفاية كلام أحمد فيه مختلف وقال الدفع مثل ان يكون
 العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف ان انصرفوا عن عدوم عطف العدو على من
 ينخفون من المسلمين فهنا قد صرح أصحابنا بأنه يجب ان يبتلوا مهجم ومهجم من يخاف عليهم
 في الدفع حتى يسلموا ونظيرها ان يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون القاتلة أقل من النصف
 فان انصرفوا استولوا على الحرم فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب لا يجوز الانصراف فيه
 بحال ووقعة أحد من هذا الباب والواجب ان يعتبر في أمور الجهاد وتراعى أهل الدين الصحيح
 الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الدنيا الذين ينلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ
 برأيهم ولا يراى أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا والرباط أفضل من المقام بمكة اجاهاه ولا يستعان
 بأهل القنعة في عمالة ولا كتابة لانه يلزم منه مفاسد أو يفضى اليها وسئل أحمد في رواية أبي
 طالب في مثل الخراج فقال لا يستعان بهم في شيء ومن تولى منهم ديو فالل المسلمين ينتقض عهده
 ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سعي في فساد لم يجوز استماله وغيره أولى منه بكل حال فان
 أبابكر الصديق رضى الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل الردة أحدا وان عاد الى الاسلام
 لما يخاف من فساد ديانهم وللإمام عمل للمصلحة في المال والاسرى لعل النبي صلى الله عليه وسلم
 بأهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرافضى يقع منها التأويل في الدم والمال والمرض ثم
 ذكر قتل أسامة للرجل الذي أسلم بعد ان علاه بالسيف وغير المقداد فقال قد ثبت أنهم
 مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا فلم يضمن المقتول بقود ولا كفارة ولا دية لان القتال كان متأولا
 وهذا قول أكثرهم كالشافعي وأحمد وغيره وان مثل الكفار ينسلمين فالثلة حتى لم فاهم قتلها
 للاستيفاء وأخذ الثار ولم تركها والعبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل السائق لهم دعاء
 الى الايمان وحرز لم عن المدوان فانه هنا من اقامة الحدود والجهاد ولم تكن القضية في أحد

كذلك فلهذا كان الصبر أفضل فلما ان كانت النية حتى الله تعالى فالصبر هناك واجب كما يجب حيث لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

باب قسمة الغنائم واحكامها

لم ينص الامام أحمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه وانما نص على احكام اخذ منها ذلك قال صواب انهم يملكونها ما كما مقيدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الامام أحمد وقال في رواية أبي طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك (قال أبو العباس) وهذا يرجع الى ان كل ما قبضه الكفار من الاموال قبضا يستقرون جزاءه فيه يستقر لهم بالاسلام كالغزو والفسادة والاكعة واللواريث وغيرها ولهذا لا يضمنون ما اتقوه على المسلمين بالاجماع وماباعه الامام من الغنيمة او قسمه وقتلنا لم يملكوه ثم صرف به فلا شبه ان المالك لا يملك انزاعه من المشتري مجانا لأن قبض الامام بحق ظاهرا وباطنا ويشبه هذا ما يبيع الوكيل والوصي ثم يقين مودعا او منصوبا او مرهونا وكذا القبض والقبض منه واجب ومنه مباح وكذلك صرفه منه واجب ومنه مباح قال في المهرود كل ما قلنا قد ملكوه ما عدا ام الولد فاذا اغتنتاه وعثره به قبل قسمته رد اليه ان شاء والابقى غنيمة (قال أبو العباس) يظهر الفرق اذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك والا كان كالمصوب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه به الا لاخذ فيكون له حق الملك ولهذا قال والابقى غنيمة والتحقيق انه فيه بمنزلة سائر الغنائم في الغنيمة وهو ان يملكونها بالظهور او بالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثل لو ترك المامل حقه في المصاربة او ترك احد الورثة حقه او احد اهل الوقف للمعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة الورثة ومثله غفول لراة او الزوج عن نصف الصداق قال في المهرود وان لم يعرفه به بينه قسمته وجزا لنصرف فيه (قال أبو العباس) اما اذا لم يعلم ٤٠٤ ملك المسلم فظاهر انه لا يردده واما اذا علم فهل يكون كاللقطة او كالخس والفني واحد او يصير مصرفا في المصالح وهذا قول اكثر السلف ومذهب اهل المدينة ورواية عن احمد ووجه في مذهبه وليس للتأمين اعطاء اهل الخس قدره من غير الغنيمة وتحريق رجل المال من باب التنزيه لا الحد الواجب فيجهد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن القوة المالية حرمانه عليه السلام السلب للمدعي لما كان في أخذه عدوا على ولي الامر
وإذا قال الامام من أخذ شيئا فهو له أو فضل بعض الثامين على بعض وقتنا ليس له ذلك على رواية
هل تباح لمن لا يستند بجواز أخذه ويقال هذا سبني على الروايتين فيما اذا حكم بإباحة شيء ينقذه
المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قول واحد لا بالتفرق واما في تصرفات السلطان بين
الجواز وبين النفوذ لاننا لو قلنا تبطل ولايته وقسمه وحكمه لما أمكن ازالة هذا الفساد إلا بأشد
فسادا منه فينفذ فلاحتماله ولما هو شر منه في الوفاء والواجب ان يقال يباح الاخذ مطلقا لكن
يشترط ان لا يظلم غيره اذا لم يئلب على ظنه ان للأخذ أكثر من حقه فيه نظر والتحرير في
الزيادة أقرب وان لم يئلب على ظنه واحد من الامرين فالحل أقرب ولو ترك مسمة القيمة
وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الاتهاب وأمر على ذلك فهو اذن فان الاذن منه تارة يكون
بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاتراء على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء كما في إباحة المال في
أكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه قول ظاهر أو فعل
ظاهر أو اقرار فإرضاه منه بتغير اذنه بمنزلة اذنه الدال على ذلك اذ الاصل رضاه حتى لو أقام
الحمد وعقد الانكحة من رضي الامام بفعله ذلك كان بمنزلة اذنه على أكثر أصولنا فان الاذن
العرفي عندنا كاللفظي والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للانسان ان يأكل طعام من يملك
رضاه بذلك لما بينهما من المودة وهذا أصل في الإباحة والوكالة والولايات لكن لو ترك القسمة
ولم يرض بالاتهاب إما لجزءه أو لاخذه للمال ونحو ذلك أو أجاز القسمة فيها من قدر على اخذ
مبلغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكيه متعينون وهو قريب من الورثة لكن
يشترط انتفاء للفسدة من فتنه أو نحوها وهو ترضخ البنال والخير وهو قياس المذهب والأصول
كمن يرضخ لمن لا سهم له من النساء أو السيد والصبيان ويجوز البيعة في الجهاد اذا كان الثائب
من لم يتبين طه والطفل اذا سبي يتبع سيه في الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول لاوزاعي
ولاحمد نص يوافقه ويتبعه أيضا اذا شتره ويحكم بإسلام الطفل اذا مات أبواه أو كان نسبه
منقطعا مثل كونه ولد زنا أو متفيا بلعان وقاله غير واحد من العلماء

باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقاً ووثقاً والموت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم يتقضه العدو ولا يتقض بمجرد خوف الحياة في أظهر قولى العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالصلحة (وسئل أبو العباس) من سبي ملطية مسلميها ونصاراها غرم مال المسلمين وأباح سبي النصراني وذريرتهم ومالم كسائر الكفار اذ لا ذمة لهم ولا عهد لاهم تقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق وما فيه التضاضة طينا والامانة على ذلك ولا يقدر لهم الا من عن قتالهم حتى يسلوا أو يعطوا الجزية عن يدوم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى يلزموا شرائع الاسلام منها الجهاد والتزام أهل الذمة بالجزية والصغار ونواب التتر الذين يسون الملوك لا يجاهدون على الاسلام وهم تحت حكم التتر ونصارى ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدون حتى يسلوا أو يعطوا الجزية كاهل الغرب واليمن لما لم يناموا أهل مصر والشام ساملة أهل الهدن جاز لا هل مصر والشام غزروهم واستباحة دمهم ومالم لان أبا جندبيل وأبا نصير حاربا أهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهدا وهذا باقيا الأئمة لان الهدن والأمة انما يكون من الجاليين والسبي للشعبة يحرم استرقاقه ومن كسب شيئا فادماه رجل وأخذته فلي الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من غنمة وغيرها ان لم يعرف انه ملكه او ملك التتر أو عرف وأنفق غير متبرع والله أعلم

باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي بأيدي الخبايا الذين يدعون انه بخط علي في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي بن يعلى والقاضي للاروردي وذكر انه اجماع وصدق في ذلك (قال أبو العباس) ثم انه طام لحدي وسبعائة جاءني جماعة من يهود دمشق يهودي كلهم انه بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الجزية عنهم وقد لبسوها ما يقتضى تعظيمها وكانت مدققت على ولاية الامور في مدة طويلة فاسقطت عنهم الجزية بسببها

وسيدم تواضع^(١) ولاية الامور فلما وقعت عليها تين لي في قشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً • اذا كان من أهل القصة زنديق يعطن جحود الصانع أو جحود الرسل أو الكتب للنزلة أو الشرائع أو للعاد ويظهر التدين بمواقة أهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب الى التمثيل فان أراد الدخول في الاسلام فهل يقال انه يقتل أيضاً كما يقتل مبتلى المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين هذا فيه نظر ويمنع أهل القصة من اظهار الاكل في نهار رمضان فان هذا من النكرو في دين الاسلام ويمنون من تعلية البنيان على جيرانهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك بين مسلم وذى لان مالائيم الواجب الابه واجب • والكنائس الشيعة اذا كانت بأرض العدو فلا يستحقون ابقاها ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلى فيه وهو أرض ضوة فانه يجب هدم الكنيسة التي به لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يجتمع فلتان بأرض) وفي أثر آخر (لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب) ولهذا ألزم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من كنائس العدو بأرض مصر والشام وغير ذلك فلما كثرت المسلمون وبنيت المساجد في تلك الأرض أخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوها وبنوها مساجد وغير ذلك وتنازع العلماء في كنائس الصلح اذا استهدمت هل لم اعادتها على قولين ولو اقترض أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد للبتداء فان انتقض فكالمفتوح ضوة ويمنون من القاب المسلمين كز الندين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وتعلم المقاتلة الدقاف^(٢) والرمي وغيره وركوب الخيل ويستطب^(٣) مسلم دنيا بقعة عنده كما يودعه ويعامله فلا يبنين ان يمدل عنه ويكره الدماء بالبقاء لكل أحد لانه شيء قد فرغ منه ونص عليه الامام أحمد في رواية أبي اسرم وقال له رجل جئنا الله وياك في مستقر رحمة فقال لا تقل هذا (وكان أبو العباس) يميل الى أنه لا يكره الدماء بذلك ويقول ان الرحمة ههنا للراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة وهو قول طائفة من السلف (واختلف كلام أبي العباس) في رد تحية الذي هل ترد مثلها

أو عليكم فقط ويجوز أن يقال أهلا وسهلا ويجوز عبادة أهل القمة وتهنئتهم وتزيتهم ودخولكم المسجد للمصلحة الراجعة كرجاء الاسلام وقال العلماء يهاد الذي ويرض عليه الاسلام وليس لهم اظهار شيء من شعار دينهم في دار الاسلام لا وقت الاستسقاء ولا عند لقاء الملوك ويعتقون من اللقاع في الحجاز وهو مكة والديرة والجملة والينبع وفذك وتبوك ونحوها وما دون المنحنى وهو عقبة الصواب^(١) والشام كمان هو المشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية وتقديرها على الخلاف (واختار أبوالباس) في رده على الرافضي اخذ الجزية في جميع المقار وان لم يبق أحد من مشركي العرب بعد بل كانوا قد أسلموا وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة من أخذها من الجميع أو سوى بين المجوس وأهل الكتاب فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة ولا يبقى في يد الرأغب مال الا بقلته فقط ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع اجماعا ومن له تجارة منهم أو زراعة وهو غلظهم أو معاونهم على دينهم كن يدعو اليه من رأغب وغيره تلزمه الجزية وحكمه حكمهم بلا نزاع واذا أبي الذي بذل الجزية أو الصغار أو التزام حكمنا بنقض عهده وساب الرسول قتل ولو أسلم وهو مذهب أحمد ومن قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم وذهب بهم الى دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فلهذا يقتل ولو أسلم ولو قال الذي هؤلاء للمسلمون الكلاب أبناء الكلاب ينتصون علينا انه أراد طائفة معينين عوقب عقوبة تجرهم وامثاله وان ظهر منه قصد المصوم بنقض عهده ووجب قتله

باب قسمة الفىء

ولاحق للرافضة في الفىء وليس لولاة الامور أن يستأثروا به فوق الحاجة كالاتطاع يصرفونه فيما لا حاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في الاصح عن احمد وعمال الفىء اذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة فن فرض له دور أجره أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر وان قلنا لا يجوز لهم الاخذ خيانة فنه يلزم الامام الاعطاء كاخذ للضارب حصته أو الغريم دينه بلا اذن فلا قاعدة في استخراجه وورده اليهم بل ان لم يصرفه الامام مصارفة الشرعية

لم ينس على ذلك وقد ثبت ان عمر شاطر عماله كسده وخالد وأبي هريرة وعمر بن العاص ولم يتهمهم
 بخيانة ينة بل بمحاربة اقتضت ان جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين ومن علم تحريم ما وزنه أو غيره
 وجعل قدره كسده نصفين وللامام ان يخص من أموال التي كل طائفة بصنف وكذلك في
 للنام على الصحيح وليس للسلطان اطلاق التي دائما ويجوز للامام تفضيل بعض التابعين لزيادة
 منفعة على الصحيح انتهى

كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحلال لم يعمل صالحا لان الله تعالى انما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعة
 لا بمعصية لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا)
 الآية ولهذا لا يجوز أن يمان بالباح على المعصية كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر
 ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو مفسوم قال الله تعالى (لنسلأن
 يومئذ من الشيم) أي عن الشكر عليه وما يأكل الجيف فيه روايتا الجلالة وعامة أجوبة أحمد ليس
 فيها تحريم ولا أثر لاستحباب العرب فالمرم للشرع فهو حل وهو قول أحمد وقدماء أصحابه
 ويحرم يتولد من مأكول وغيره ولو تغير كحيوان من نسيبة نصفه خروف ونصفه كلب وهو المضطر
 يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الائمة الاربية وغيرهم لا السؤال وقوله تعالى (فن اضطر
 غير باغ ولا عاد) قد قيل انهما صفة للشخص مطلقا فالباغي كالباغي على امام المسلمين وأهل
 العدل منهم كما قال الله تعالى (فانبت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تقي) والهادي
 كالصائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال وقد قيل انهما صفة لضرورته فالباغي الذي
 يبنى الحرم مع قدرته على الحلال والهادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (فن اضطر في خمسة
 غير متجانف لانهم) وهذا قول أكثر السلف وهو الصواب بلارب وليس في الشرع ما يدل
 على ان العاصي يفسره لا يأكل الميتة ولا يقصر بل نصوص الكتاب والسنة عامة بل طائفة كما هو
 مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى
 طعام الغير إن كان قهرا فلا يكره عوض اذا ضام الجائع وكسوة لماري فرض كفاية وبصيران
 فرض عين على المدين اذا لم يقر به غيره وان لم يكن بيده لامل ان يره كوقف ومال يقيم ووصية

ونحو ذلك قبل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس الحاجة فيصرف
 وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أبي العباس في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه الموضع
 إذ الواجب ما عوضته وإذا وجد للضطر طامعا لا يعرف مالكة وميتة فانه يأكل الميتة إذ لم يعرف
 مالك الطعام وامكن رده إليه بعينه أما إذا تلفد رده الى مالكة بحيث يجب أن يصرّف الى الفقراء
 كالمنسوب والامانات التي لا يعرف مالكة فانه يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة الى
 عين قديسة ولم يتمكن المشتري من قبضها فيدعي أن يحجر المشتري بين الامضاء والفسخ كما
 لو فسخها غصب لانها في كلا الموضعين اخذت ثم اختياره على وجه يتكّن من اخذ عوضها الا
 أن الاخذ كان في أحل الموضعين بحق وفي الآخر باطل وهذا انما تأثيره في الاخذ لاني للأخذ
 منه لكن يحتاج الى التفرق بين ذلك وبين استحقاق اخذ التقيص بالشقة فيقال الفرق بينهما
 ان المشتري هناك يعلم ان الشريك يستحق الاتّزاع فقد رضى بهذا الاستحقاق بخلاف
 المشتري لغير اضطرار ثم يحدث اضطرار اليها ولو كانت الضرورة الى منافع مؤجرة ثم ظهرت
 دابة وسكنى أو دار أو نحو ذلك مما يحتاج اليه المؤجر أو المستأجر فان قلنا بوجوب القيمة في
 كلا عيان وإن قلنا تؤخذ بما فاتها تكون من ضمان للمؤجر لا للمستأجر لانه لما استحق اخذها
 بغير عوض كانت ذلك بمنزلة تلفها بامر سماوي ولو تلفت بامر سماوي كانت من ضمان المؤجر
 وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالزوجة والقريب والرقيق ومن امتنع من أكل
 الطيبات بلا سبب شرعي فبئس مذموم وما نقل عن الامام أحمد انه امتنع من أكل البطيخ
 لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب وبكره ذبح الفرس الذي ينزع به في
 الجهاد بلا نزاع

كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكي الا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تبسح الذبيحة وما أصابه بسبب الموت كأكيلة
 السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب أو أن يبقى معظم
 اليوم أو أن يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح أو ازيد من حياته أو يمكن ان يزيد فيه خلاف
 والا ظهر انه لا يشترط شيء من ذلك بل متى ذبح فخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكي

للذبح في المادة ليس هو دم الميتة فانه يحمل أكله وان لم يترك في أظهر قول الماء وقطع الحقوم
والرئى والودجان والافوى ان قطع ثلاثة من الأربع يبيع سواء كان فيها الحقوم أو لم يكن فان
قطع الودجين أبلغ من قطع الحقوم وأبلغ من أنهار الدم والقول بأن أهل الكتاب المذكورين في
القرآن هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قول ضيف بل للقطوع به بأن
كون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم يستفيد بنفسه لا بنسبه فكل من تدين بدين أهل الكتاب
فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ
والتبديل أو قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وان كان بين أصحابه خلاف معروف
وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم وذكر الطحاوي ان هذا إجماع قديم والمأخذ الصحيح
المنصوص عن أحمد في تحريم ذبائح بني تلب أنهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم
وعظوماتهم بل أخذوا منهم حل الحرمات فقط ولهذا قال على إنهم لم يتسكروا من دين أهل
الكتاب الا يشرب الخمر لا انا لم نعلم ان آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل
فاذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا فاخذنا بالاحتياط فحذفناهم بالجزية
وحرمانا ذبيحتهم ونسأهم احتياطاً وهذا ما أخذ الشافعي وبعض أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه
وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة
وفي هذا دليل على ان الاحسان واجب على كل حال حتى في ازهاق النفس ناطقها وبهيما فاعلى
الانسان ان يحسن القتلة للآدميين والذبيحة للبهائم ويحرم ما ذبحه الكتابي لبيده أو ليتقرب به الى
شيء يمظمه وهو رواية عن أحمد والذبيح اسماعيل وهو رواية عن أحمد واختيار ابن حامد وابن
ابي موسى وذلك أمر قطعي

﴿ فصل ﴾

والصيد لحاجة جائز وأما الصيد الذي ليس فيه الا اللهو واللب فمكروه وان كان فيه ظلم
للناس بالمداون على زرعهم وأموالهم غرام والتحقيق ان المرجع في تسليم القهيد الى أهل الخبرة
فان قالوا انه من جنس تسليم الصقر بالاكل الحق به وان قالوا انه نعم بترك الاكل كالكلب
الحق به واذا اكل الكلب بعد تلمسه لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبيع ما اكل منه

كتاب الإيمان

الحالف لا بد له من شيئين من كراهة الشرط وكراهة الجزاء عند الشرط ومن لم يكن كذلك لم يكن حائفاً سواء كان قصده الحض والنزع أو لم يكن قال أصحابنا فإن حلف باسم من أسماء الله تعالى التي قد يسي بها غيره وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى فهو يمين أن نوي به الله وإطلاقه وإن نوي غيره فليس يمين قال (أبو العباس) هذان التناول لانه نوى خلاف الظاهر فإن كان غلاماً لم تنضم وتنفع المعلوم وفي غيرهما وجهان إذا الكلام المحلوف به كالمحلف عليه واطن أن كلام أحمد في المحلوف به نصاً قال في المحرر فإن قال اسم الله مرفوعاً مع الواو أو معدوم أو منصوباً مع الواو وبنى في القسم باسم فهو يمين إلا أن يكون من أهل الرية ولا يريد اليمين (قال أبو العباس) يتوجه فيمن يعرف الرية إذا أطلق وجهان كما جاء في الحاسب والنحو في الطلاق كقوله أن دخلت الدار فانت طالق واحدة في اثنين ويتوجه أن هذا يمين بكل حال لأن ربطه بجملة القسم يوجب في الله أن يكون يميناً لانه نحن لا نحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق^(١) (قال في المحرر) وإن قال إيمان البيعة لازم لي أو لم يلزم لي أن قلت كذا فإنه يمين ونسبها للحجاج تضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدة المال فإن عرفها الحالف ونواها انقضت يمينه بما فيها والا فلا وقيل تنقذ إذا نواها وإن لم يعرفها وقيل لا تنقذ الإيمان بالله بشرط النية (قال أبو العباس) قياس إيمان المسلمين تزمني أنه إذا عرف إيمان البيعة انقضت بلا نية ويتوجه أيضاً أنها تزمره بكل حال وإن لم يعرفها وهو مقتضي قول الحرق وابن بطه ثم قال صاحب المحرر ولو قال إيمان المسلمين تزمني أن قلت كذا الزمه يمين الظهار والطلاق والعتاق والنذور واليمين بالله نوى ذلك أو لم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى (قال أبو العباس) قياس إيمان البيعة تزمني أن لا تنقذ إيمان المسلمين تزمني إلا بالنية وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر كأنه من طريقين ولو قال على لافان فيمين لأن هذه لام القسم فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدراً قال في المحرر وإن قصدنا بظن صدق نفسه فإن بخلافه فهو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل فعلمه ناسياً (قال أبو العباس) وهذا دخول لأن أبا حنيفة ومالكاً يحثان الناسي ولا يحثان هذا

لأن تلك اليمين المنقذت بلا شك وهذه لم تنقذ ولم يقل أحد أن اليمين على شيء تثيره عن صفته بحيث
توجب إيجاباً أو تحرم تحريماً لا ترفعه الكفارة ويجب إيراد القسم على معين (محرم) الحلف
بشيء الله تعالى وهو ظاهر للذهب وعن ابن مسعود وغيره لأن الحلف بالله كاذباً يجب إلى من
أن أحلف بغيره صادقا (قال أبو العباس) لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق وسبب
الكذب أسهل من سبب الشرك (واختلف) كلام أبي العباس سيف الحلف بالطلاق فاختلف
في موضع آخر أنه لا يكره وأنه قول غير واحد من أصحابنا لأنه لم يحلف بمخلوق ولم يلزم تثير
الله شيئا وإنما يلزم الله كما يلزم بالنذر والالتزام لله أبلغ من الالتزام به بدليل النذر له واليمين به
ولهذا لم تنكر الصحابة على من حلف بذلك كما أنكروا على من حلف بالكعبة والصهريج والعقود
مقاربة للمنى أو متفقة فإذا قال أعاهد الله أني أحج العالم فهو نذر وعهد يمين وإن قال لا أكمل
زيدا فيمين وعهد لا نذر فالإيمان تضمنت معنى النذر وهو أن يلزم الله قربة لزمه الوفاء وهي
عقد وعهد ومعاودة الله لأنه التزم الله ما يطلبه الله منه وإن تضمنت معنى العقود التي بين الناس
وهو أن يلزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فمأقودة ومعاودة يلزم الوفاء بها إن كان العقد
لازماً وإن لم يكن لازماً خير وهذه إيمان بنص القرآن ولم يمرض لها ما يحل عقدها إجماعاً ولو
حلف لا يندر فندر كفر للقسم إلا للزوم أن الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر إيماناً قبل التكفير
فروايتان ثالثها وهو الصحيح أن كانت على فعل فكفارة والا فكمارتان ومثل ذلك الحلف
بنذور مكفرة وطلاق مكفر ولا يجوز التريض لغير ظالم وهو قول بعض العلماء كالظالم لا حاجة
ولأنه تدليس كتدليس المبيع وقد كره أحمد التدليس وقال لا يسجنني ونصه لا يجوز التريض
مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على امرأته المنصوص عن أحمد لا يبرحني يتزوج ويدخل بها
ولا يشترط ما تلتهاء والكلام يتضمن فلا كالحرمة يتضمن ما يقترب بالفعل من الحروف والمماثل
ولهذا يجعل القول قسماً بالفعل تارة وقسماً أخرى وبني عليه من حلف لا يسلم عملاً قال
قولا كاتراء ونحوها هل يحث وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره والزيارة ليست سكين^(١)
أضاقا ولو طالت مدتها

باب النذر

نوقف أبو العباس في تحريره وحرمة طائفة من أهل الحديث وأما ماوجب بالشرع إذا نذره المبد أو عاهد عليه الله أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة فإن هذا المقود والوائق تقتضي له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجباً من وجهين وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر هذا هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقوله طائفة من العلماء ونذر اللجاج والنضب يخبر فيه بين فعل ما نذره والتكفير ولا يضر قوله على منذهب من يلزم بذلك ولا أفك من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يغير بتوكيد وإن قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقاً عند أحمد ولو قال إن قسم فلان أصوم كذا فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة (قال أبو العباس) لا أعلم فيه تراخاً ومن قال هذا ليس بنذر فقد أخطأ وقول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ولئن قهيت عدواً لأجاهدن ولو علمت أى العمل أحب إلى الله لمثلته فهو نذر ملق بشرط كقول الله تعالى (لئن آتانا الله من فضله) الآية ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة ومن أسرج بئراً أو مقبرة أو جبلاً أو شجرة أو نذر لها أو سكنها أو للمساكين إلى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء به إجماعاً ويصرف في المصالح ما لم يعلم به ومن الجائز صرفه في نظيره من الشروع وفي لزوم الكفارة خلاف ومن نذر قديلاً بولده لاني صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجيراه عليه السلام وهو أفضل من الخنة والصواب على أصلنا أن يقال في جميع العبادات والكفارات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز أنه يجوز تقديمها إذا وجب سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فلي هذا إذا قال إن شئني الله صريضي فله على صوم شهره تعجيل الصوم قبل الشفاء لوجود النذر ومن نذر صوماً معيناً فله الانتقال إلى زمن أفضل منه ومن نذر صوماً للهِمراً أو صوماً الخميس أو الاثنين فله صوم يوم وإفطار يوم واستحب أحمد لمن نذر الحج مفرداً أو قارناً أن يتمتع لانه أفضل لا من النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع قال في الحرر ومن نذر صوماً ستة بعينها لم يتناول شهر رمضان ولا أيام النهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها في قضائها وفي الكفارة وجهاً وعنه يتناول أيام النهي دون أيام ربه ضان (قال أبو العباس) الصواب أنه يتناول رمضان ولا قضاء عليه إذا صامها لانه نذر صوماً واجباً وغير واجب بخلاف أيام النهي وهذا القول غير الثلاثة المذكورة وإنما تجب الرواية الثالثة على قول من لا يصحح نذر الواجب استثناءً باليجاب الشارع وأما قضاءها مع صومها فبعد لأن النذر

لم يقض صوما آخر كسالة قدوم زبده قال أصحابنا اذا نذر صوم يوم يقدم فلان يقدم ليلا لم يلزمه شيء (قال أبو العباس) لو قيل يلزمه كفارة يمين كما لو نذر صوم الليل وأيام البيض أو القضاء مع ذلك أو يدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النهي أو صوم أيام التشريق لم يميز وإن كان يفعل فيها الوجه بالشرع بل الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في أيام الشرفان لم يضر لقضاء على سبيل البذل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر ولو نذر صوم يوم معين أبدا ثم جهله أثنى بعض العلماء بصيام الأسبوع (قال أبو العباس) بل بصوم يوما من الأيام مطلقا أي يوم كان وعليه كفارة يمين فأما لا تميز في الاثنين لثبوتها على المشهور والتميز يسقط بالنذر إلى كفارة أولى غير كفارة كالتمين في رمضان والواجبات غير الصلاة للنذرة أيضا قال أصحابنا ومن نذر الشيء إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم لزمه أن يمشي في حج أو عمرة فإن ترك الشيء وركب لم يدر أو غيره يلزمه كفارة يمين وعندهم (قال أبو العباس) أما لغير عضو فالتوجه لزوم الإعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشروط فيه التتابع أو تخرج لزوم الكفارة لأن البذل قائم مقام البذل ولو نذر الطواف على أربع طوافين وهو للنصوص عن أحمد وقتل عن ابن عباس ولو قال إن فعلت كذا فلي ذبح ولقي أو ممصية غير ذلك أو نحوه وقصد اليمين فيمين والا فتنهر ممصية فيذبح في مسئلة الذبح كبشا ولو فعل الممصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين ويلزم الوفاء بالوعد وهو وجه في منذهب أحمد ويخرج رواية عنه من تسجيل العارية والصلح عن عوض للتلف بمؤجل وإن نذر أن يهب بره لا يجاب ليمينه وقد يحمل على الكمال انتهى

كتاب القضاء

قد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تيمية على انواع الاجتماع والواجب اتخاذه ولاية للقضاء ديناً وقرية فإنها من افضل القربات وإنما قد حال الاكثر لطلب الرئاسة والمال بها ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يجزعه وما يستفيد منه التولى بالولاية لاحد له شرعا بل يتلقى من القفظ والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم الحكم والتتيا بالهوى وقول او وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده فيأله وعليه اجماعا والولاية لها ركنان تقوية والامانة فالقوة في الحكم ترجع الى السلم بالمعدل بتنفيذ الحكم

والامانة ترجع الى خشية الله تعالى • ويشترط في القاضي ان يكون ورعاً والحاكم فيه صفات ثلاث
 فنجهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو صفة^(١) ومن جهة الازام بذلك هو ذو
 سلطان وامل ما يشترط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بمثل ولا يجوز الاستفتاء
 الا ممن يثق بعلمه ومعدل وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل
 فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لمدته اضع الفاسقين وأهلها شرأواعدل المقلدين
 وامرهما بالتقليد وان كان احدهما أعلم والاخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى
 فيه الأروع وفيما ندو حكمه ويخاف فيه الاشتباه العلم • واكثر من يميز في العلم من
 المتوسطين اذا نظر وتامل ادلة الفرقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده احد هما لكن قد لا
 يتقن نظره بل يحتمل ان عنده مالا يعرف جوابه فالواجب على مثل هذا موافقة لقول الذي
 ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالجهت في اعيان المفتين والامعة اذا ترجح عنده احدهما قلده
 والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على ان احدهما اعلم وادين
 وعلم الناس بترجيح قول على قول ايسر من علم احدهم بان احدهما اعلم وادين لأن الحق واحد
 ولا بد ويجب ان ينصب على الحكم دليلاً وادلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم
 الصحابة فيها والى اليوم قصد حسن بخلاف الامامية و(قال أبو العباس) النيه الذي سمع اختلاف
 العلماء وادلتهم في الجملة وعنده ما يعرف به رجحان القول وليس للعلماء كم وغيره ان يتندي الناس بقهرهم
 على ترك ما يشرع والزامهم برأيه اتفاقاً ولو جاز هذا لجاز لتسيرة مثله وأفضى الى التفرق
 والاختلاف وفي لزوم التمسك بمذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي
 القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه وهو خلاف الاجماع وجوازه
 فيه ما فيه ومن أوجب تقليد امام بعينه استتيب فان تاب والا قتل وان قال ينبغي كان جاهلاً
 ضالاً ومن كان متبعالامام فضالقه في بعض المسائل لقوة الدليل أولكون احدهما أعلم وأتقن
 فقد أحسن (وقال أبو العباس) في موضع آخر بل يجب عليه وإن أحمد نص عليه ولم يقدح
 ذلك في عدالته بلا نزاع هو كره العلماء الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقاً
 وقوله لا يجوز على المشهور الا أن يضيق الوقت فيه وجهان أو يجوز عن معرفة الحق بتعارض

الأدلة فيه وجهان فهذه أربع مسائل والمجوز قد يبنى به المجز الحقيق وقد يبنى به المشقة
 المنظمة والصحيح الجواز في هذين الموضعين والقضاء نوعان أخبار هو إظهار وإبداء وأمر
 هو إنشاء وإبداء فالخير ثبت عندى ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدالة الشهود وعن
 الأقرار والشهادة والآخ وهو حقيقة الحكم أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله أعطه ولا تكلمه
 أو الزمه وقوله حكمت والزمته قال الحاكم ثبت عندى بشهادتهما فهذا فيه وجهان أحدهما أن
 ذلك حكم كما قاله ابن عقيل وغيره وهو فصل الحاكم حكمه في أصح الوجهين في منصب أحمد وغيره
 والوكالة يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل والولاية نوع منها قال القاضى في
 التطبيق إذا استأذن امرأة في غير عمله لزوجها فأذنت له فزوجها في عمله لم يصح العقد لأن
 إذنها يتعلق بالحكم وحكمه في غير عمله لا ينفذ فإن قالت إذا حصلت في عملك فقد أذنت لك
 فزوجها في عمله صح بناء على جواز تطبيق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها أن تكون
 في عمله حين العقد عليها فإن كانت في غير عمله لم يصح عقده لأنه حكم على من ليس في عمله
 (قال أبو العباس) لا فرق بين أن تقول زوجني إذا صرت في عملك أو إذا صرت في عملك
 فزوجني لأن قبيل الوكالة أحسن حالا من تطبيقها نعم لو قالت زوجني الآن أو فهم ذلك
 من إذنها هنا أذنت لنير قاض وهذا هو مقصود القاضى قال في المحرر ويجوز أن يولى
 قاضين في بلد واحد وقيل أن ولاهما فيه مملأ واحدا لم يميز (قال أبو العباس) تولية قاضين
 في بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع بحيث ليس لأحدهما الأفراد كالوصيين والوكيلين
 وإما على طريق الأفراد أما الأول فليس هو مسألة الكتاب ولا مانع منه إذا كان فروقهما من
 يرد مواضع تنازعهما وأما الثاني فهو مسألة الكتاب وثبتت ولاية القضاء بالأخبار وقصة ولاية
 عمر بن عبد العزيز هكذا كانت وإذا استتاب الحاكم في الحكم من غير منعه أن كان لكونه
 أرجح فقد أحسن والا لم تجز الاستتابة وإذا حكم أحد الخصمين خصمه جاز لقصة ابن مسعود
 وكذا مفت في مسألة اجتهدية وهل يترد ذلك إلى تعيين الخصمين أو حضورهما ويكتفى وصف
 لقصة له الأشبه أنه لا يقترب بل إذا تراضيا بقوله في قضية موصوفة مطابقة لقضيتهم فقد لزمه
 فإن أراد أحدهما الامتناع من قبل النروع فينبغي جوازه وإن كان بعد النروع لم يملك
 الامتناع لأنه إذا استشر باللبة امتنع فلا يحصل المقصود قال القاضى في التعليق وعلى أن

الحدود تدخل في ولاية القضاء فن لا يصلح لبعض ما تضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها ولا
 تنعقد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في تزويج السفقتان وتزويج الوالي صاحب الحسير
 يخالف هذا وولاية القضاء يجوز تبويضها ولا يجب أن يكون عالما بما في ولايته فإن منصب
 الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاه في الموارث لم يجب أن يعرف الا القرائض والوصايا وما يتعلق
 بذلك وإن ولاه عقد الاكحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك وعلى هذا قضاء الاطراف
 يجوز أن لا يقضى في الامور للكبار والعماء والقضايا المشككة وعلى هذا قال القاضي فيما تعلم
 كما يقول له أفت فيما تعلم جاز ويقي ما لا يعلم خارجا عن ولايته كما يقول في الحاكم الذي ينزل
 على حكمه الكفار وفي الحاكم في جزاء الصيد قال في الحرر وغيره ويشترط في القاضي عشر
 صفات (قال أبو العباس) هذا الكلام انما اشترطت هذه الصفات فيمن يولى لا فيمن يحكمه
 الخصمان وذكر القاضي ان الامم لا يجوز قضاؤه وذكره محل وفاق قال وعلى انه لا يمتنع أن
 يقول اذا نما كما به ورضي به جاز حكمه (قال أبو العباس) هذا الوجه قياس للذهب كما يجوز
 شهادة الامم اذ لا يوزع الامم من الخصم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضى على موصوف كما
 قضى داود بن المالكين ويتوجه أن يصح مطلقا ويرف باعيان الشهود والخصوم كما يعرف
 بمعاني كلامهم في الترجمة اضمحرفه كلامه وعينه سواء وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه
 واصحابنا قالوا شهادة الامم على الشهادة على النائب والليت وأكثر ما في الموضعين عند الرواية
 والحكم لا يقتصر الى الرؤية بل هذا في الحاكم أوسع منه في الشاهد بدليل الترجمة والتعرف
 بالحكم دون الشهادة وما به يحكم أوسع مما به يشهد ولا تسترط الحرية في الحاكم واخباره أبو الخطاب
 وابن عقيل قال وفي الحرر وفي الزل حيث قلنا به قبل العلم وجهاً كالوكيل (قال أبو العباس)
 الا صوب انه لا ينزل هنا وان قلنا لا ينزل الا وكيل لان الحق في الولاية لله وان قلنا هو وكيل
 والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور أن نسخ الحكم لا يثبت في حق من
 لم يبلغه وفرغوا بينه وبين الوكيل بان أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان وذلك لا ينافي الجمل
 بخلاف الحكم فان فيه الاثم وذلك ينافي الجمل كذلك الامر والنهي وهذا هو للنصوص عن
 أحمد ونص الامام أحمد على ان للقاضي أن يستخلف من غير اذن الامام فرقا بينه وبين الوكيل
 وجلا له كالوصي الا أنه لا يكره له كما شراء ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستقلال والتبديل

قال القاضي في التعليل قلنا الخالف على الوصي في مباشرة البيع فانه لا يجازي في العادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياء ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي (قال أبو الباس) هذا فيه نظر وتقصيل فان العالم في حديثه ومعاملته شبيه بالقاضي وفيه حكايات من أحد والعالم لا يمتنع على تعليمه * والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والمجهول فلا يرد من أحكام من يصلح الا ما علم انه باطل ولا يفد من أحكام من لا يصلح الا ما علم انه حق واختار صاحب المنى وغيره ان كان توليته ابتداء وأما المجهول فينظر فيمن ولاه وان كان يولى هذا تارة وهذا تارة فكذا ما كان حقا وورد الباطل والباقي موقوف وبين لا يصلح^(١) اذا للضرورة فيه مستثنان * احدهما على القول بان من لا يصلح تقض جميع أحكامه هل ترد أحكام هذا كلها أم يرد ما لم يكن صوابا والثاني المختار لانها ولاية شرعية * والثانية هل تنفذ الجتهادات من أحكامه أم يتقبحها العالم العادل هذا فيه نظر وان أمكن القاضي أن يرسل الى النائب رسولا وكتب اليه الكتاب والدعوى ويحجب عن الدعوى بالكتاب والرسول فهذا هو الذي ينبغي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة اليهود لما ادعى الانصارى عليهم قتل صاحبهم وكتبهم ولم يحضروه وهكذا ينبغي أن يكون في كل غائب طلب اقراره أو انكاره اذا لم يتم الطالب بيته وان أقام بيته فن للممكن أيضا أن يقال انا كان الخصم في البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم بل يقول ارسلوا الى من يلغني بما يدعى به على واذا كان لا بد للقاضي من رسول الى الخصم يلغنه الدعوى بحضوره فيجوز أن يقوم مقامه رسول فان المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب باقراره أو انكاره وهذا نظير ما نص عليه الامام أحمد من أن النكاح يصح بالمراسلة مع انه في الحضور لا يجوز تراخي القبول عن الإيجاب تراخيا كثيرا ففي الدعوى يجوز أن يكون واحدا لانه نائب الحاكم كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم في إقامة الحد بعد سماع الاعتراف أو يخرج على المراسلة من الحاكم الى الحاكم وفيه روايتان فينتظر في قضيته خيرا (قال أبو الباس) فافوجدت الا واحدا ثم وجدت هذا منصوحا عن الامام أحمد في رواية أبي طالب فانه نص فيها على انه اذا قام بينة باليمين للمودعة عند رجل سلمت اليه وقضى على النائب قال ومن قال بغير هذا يقول له أن ينتظر بقدر ما ينهب للكتاب ويحجى فان جاء

والأخذ السلام المودع وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضي على الثائب وبين أن يكتبه
في الجواب

باب الحكم وصفته

ومسألة تحرر الدعوى وفروعها ضيقة لحديث الحضري في دعواه على الآخر أراضا غير موصوفة
وإذا قيل لا تسمع الدعوى الاعرودة فالواجب أن من ادعى بجحلا استقصاه الحاكم (وظاهر كلام
أبي العباس) صحة الدعوى على المبهمة كدعوى الانصار قتل صاحبهم ودعوى المستروق منه على
جنى أيرق وغيرهم ثم للمبهمة قد يكون مطلقا وقد ينحصر في قوم كقولها انكحني أحدهما
وزوجني أحدهما والثبوت المحض يصح بلا مدعى عليه وقد ذكره قوم من الفقهاء وقوله طائفة
من القضاة وسميت الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم للمدعى عليه وقوله مهنا عن أحمد
ولو كان الخصم في البلد وتسمع دعوى الاستيلاء وقوله أصحابنا وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء
أمة فتكرهه (وقال أبو العباس) بل هي للدمية ومن ادعى على خصمه أن يده قارا استنله مدة
معية وعينه وأنه استنعه فانكر المدعى عليه واقام للمدعي ينة باستيلائه لا باستحقاقه ثم الحاكم
اثباته والشهادة به كما يلزم اليانة أن تشهد به لانه كفرع مع أصل ومالزم أصلا الشهادة به ثم
فرعه حيث يقبل ولو لم يلزم إمامة مدع بآيات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه
ثم الدور بخلاف الحكم ثم أن أقام ينة بأنه هو المستحق أمر باعطائه ما ادعاه والا فهو كالمجهول
يصرف في المصالح ومن يده قار فادعى رجل بثبوت عند الحاكم أنه كان لجلسه إلى مورثته ثم إلى ورثته
ولم يثبت أنه خلف عن مورثه لا ينزع منه بذلك لأن أصليين تمارضا وأسباب انتة له أكثر من
الارث ولم تجر السادة بسكونهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس
بهذا الطريق ولو شهدت له ينة بملكه إلى حين وقفه واقام وارث ينة أن مورثه اشترا من الواقف
قبل وقفه قدمت ينة الوارث أن مورثه اشترا من الواقف قبل وقفه لأن معا زيادة علم كتقديم
من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه قال القاضي إذا ادعى على رجل
القام من ثمن مبيع أو فرض أو قصب فقال لا يستحق على شيأ ولم انصبه فهل يكون جوابا يخلف
عليه على وجوب أحدهما هو جواب صحيح يخلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يخلف
عليه لانه محتمل أن يكون قصبه ثم رده عليه أو أقرضه ثم رده عليه أو باعه ثم رده اليه

(قال أبوالباس) انما يتوجه الوجهان في ان الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب ام لا واما صحته فلا ريب فيها وقياس للذهب ان الاجمال ليس بجواب صحيح لان المطلوب قد يعتمد انه ليس عليه لجل او تأويل ويكون واجبا عليه في نفس الامر اوفي مذهب الحاكم وبين المدعى بمنزلة الشاهد وكما لا يشهد بتأويل او جهل ومن اصلنا اذا قال كان له على ثم اوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر عليه في ذلك الا اذا قلنا بالرواية الضعيفة قد اطلق احمد التمديد في موضع قال عبد الله سالت ابي عن ابي منصور المبدى قال ثمة قال ابو داود لاحد الأسود بن قيس قال ثمة (قال أبوالباس) وعلى هذه الطريقة فكل لفظ يحصل به تمديد الشهود مثل ان يقول الناس فيه لانهم الاخيراء كما نزل عن شريح وسوار وغيرهما ثم وجدت القاضي قد احتج في المسئلة بان عمر سال رجلا عن رجل قال لانهم الاخيراء وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وان اوجبنا اثنين لان هذا من باب الاجتهاد بمنزلة قويم القوم والحقاق لانه من باب المسموع ومثله الزكي والنظير والرشد ونحوها فان هذا كله اثبات صفات اجتهادية وقيل في الترجمة والجرج والتمديد والتعريف والرسالة قول عدل واحد وهو رواية عن احمد وقيل الجرج والتمديد باستفاضة ومقتضى لتليل القاضي انه لو قال المزكي هو عدل لكن ليس على انه يقبل مطلقا مثل ان يكون عدو المسدل وشهادة العدو لمدوه مقبولة فوجود الدواة لا يمنع التزكية وان لم يقبل شهادته على المزكي واذا كان المدعى به مما يملئه المدعى عليه فقط مثل ان يدعي الورثة او الوصي على خريم للميت فيزكى قضى عليه بالنكول وان كان مما يملئه المدعى كالدعوى على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بركة وطلب من المدعى الميمن على الثبات فان لم يخلف لم يأخذ وان كان كل منها يدعي العلم او طلب من المطلوب الميمن على نفي العلم فهنا يتوجه القولان والقول يارد ارجح واصله ان الميمن ترد على جهة اقوى المتداعيين المتجاحدين ولو وصي لطفلة صغيرة تحت نظرا بها بمبلغ دون الثلث وتوفيت الموصية وقتل والد الطفلة فيحكم للطفلة بما ثبت لها في الوصية ولا يخلف والدها ولا يوقف الحكم الى بلوغها وخلعها بلا نزاع بل المبلغ من هذا لو ثبت للعبي او المحزون حق على غائب بما لو كان المستحق بالنا عاقلا لخلف على عدم الابراء والاستيفاء في أحد الوجهين يحكم به للعبي والمحزون ولا يخلف وليه كائنص عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحليف البالغ الموصى له في الوصية وانما اخذ به بعض الناس قال الامام احمد في رواية منها في الرجل يقيم الشهود يستقيم

للحاكم ان يقول احلف فقال قد فعل ذلك علي وقيم ذلك قال ان فعل ذلك علي وقال في رواية
 ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقال المدعي عليه استعطفه لم يلزم للمدعي
 الجمين فحل القاضي الرواية الاولى على ما اذا ادعى على صبي او مجنون او غائب والثانية على ما اذا
 ادعى على غيره (وحمل أبو العباس) الرواية الاولى على ان للحاكم ان يفعل ذلك اذا أراد مصلحة
 لظهور ربة في الشهود لانه يجب مطلقا والثانية لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروايتين كما قلنا في
 تفرق الشهود بين ابن وحتي وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الربة ولا يجب فعله في كل شهادة
 وكذلك تليظ الجمين للحاكم ان يفعله عند الحاجة اختلفت الرواية من أحد فيا لو حكم الحاكم بما يرى
 المحكوم له تحريمه فهل يباح بالحكم على روايتين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل أن يطلب
 من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يستند تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان
 الطالب غيره أو ابتداء الامام بحكمه أو قسمه فبما يتوجه القول بالحل قال أصحابنا ولا ينقض
 الحاكم حكم نفسه ولا غيره إلا أن يخالف نصا أو اجماعا (قال أبو العباس) يفرق في هذا بما اذا
 استوفى المحكوم له الحق الذي ثبت له من مال أو لم يستوف فان استوفى فلا كلام وان لم يستوف
 فالذي ينبغي تقضى حكم نفسه والاشارة على غيره بالنقض وليس للإنسان أن يستعد أحد القولين
 في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين كما يستعداه اذا كان جارا استحق
 شفعة الجوار واذا كان مشتريا لم يجب عليه شفعة الجوار والقضية الواحدة المشتملة على أشخاص
 أو اعيان فهل للحاكم أن يحكم على شخص أو له بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه
 أو عين مثل أن يدعي في مسألة الجارية بعض ولد الابوين فيقضى له بالتشريك ثم يدعي
 عنده فيقضى عليه في التشريك أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه
 فيحكم هو بخلافه فهذا ينبغي على ان الحكم لاحد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر
 ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه أن يبقى حق الثائب فيما طريقه الثبوت
 لتلك من قدح الشهود ومعارضته أما اذا كان طريقه الفقه المحض فهنا لا فرق بين الخصم الحاضر
 والغائب ثم لو تداعيا في عين من الميراث فهل يقول أحد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع
 الحكم بعدم استحقاق العين الاخرى مع اتخاذ حكمها من كل وجه هذا لا يقوله أحد بوضع ذلك أن
 الاما اختلفت في هذه المسألة على قولين قائل يقول يستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقائل يقول

لاحق لواحد منهم في شيء منها فلو حكم حاكم في وقتين أو حاكمان باستحقاق البعض أو استحقاقهم
للبعض لكان قد حكم في هذه القضية بخلاف الاجماع وهذا قد يفعله بعض قضات زماننا لكان هو
ظنين في علمه ودينه بل من لا يجوز توليته القضاء وشبه هذا طبقات الوقت أو أزمة الطبقة فإذا
حكم حاكم بأن هذا الشخص مستحق لهذا المكان من الوقت ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل
لجميع الازمنة والامكنة فهو كالميراث وأما ان حكم باستحقاق تلك الطبقة فهل يحكم للطبقة الثانية
إذا اقتضى الشرط لها واخذ هذا فيه نظر من حيث ان تلقى كل طبقة من الواصف في زمن حصولها
شيء بما لومات متيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال وذلك ان كل طبقة من أهل الوقت تستحق
ما حدث لها من الوقت عند وجودها مع ان كل عصة تستحق ميراث المتين عند موتهم والاشبه
بالمسائين ما لو حكم حاكم في متيق بأن ميراثه للأبكر ثم توفي ابن ذلك المتيق الذي كان محبوا
عن ميراث أبيه فهل لحاكم آخر أن يحكم بميراثه لغير الابكر هذا يتوجه هنا وفي الوقت مما
يترتب الاستحقاق فيه بخلاف الميراث ومحوره بما يقع مشتركاً في الزمان • نقل الشيخ أبو محمد
في الكافي عن أبي الخطاب ان اليهود إذا باتوا بعد الحكم كافرين أو فاسقين وكان
الحاكم به اطلاقاً فإن الضمان عليهم دون الزكين والحاكم قال لاهم فواتوا الحق على مستحقه
بشهادتهم الباطلة (قال أبو العباس) هذا يعني على ان الشاهد الصادق اذا كان فاسقاً أو متعماً
بجحت لا يحمل للحاكم الحكم بشهادته هل يجوز له اداء الشهادة ان جاز له اداء الشهادة بطل قول أبي
الخطاب وان لم يجوز كان متوجهاً لان شهادتهم حينئذ فعل محرم وان كانوا صادقين كالصادق
الصادق • واذا جوزنا للفاسق ان يشهد جوزنا للمستحق ان يستنهد عند الحاكم ويحكم فسخه
والا فلا وعلى هذا فلو امتنع الشاهد الصادق المدل ان يؤدي الشهادة الا يحمل هل يجوز
اعطاؤه الجمل ان لم يحمل ذلك فسقاً فلي ما ذكرنا قال صاحب المهر وعنه لا ينتقض الحكم اذا كانا
فاسقين وبغرم الشاهد ان لال لانها سبب الحكم بشهادة ظاهرها الزوم (قال أبو العباس) وهذا
يوافق قول أبي الخطاب ولا فرق الا في تسميته ضاهماً هنا وهذا لا أثر له لكن أبو الخطاب يقول
في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على اصلنا اذا قلنا المجرم
المطلق لا ينتقض وكان جرح اليانة مطلقاً فإنه اجتهد ولا ينتقض به اجتهد ورواية عدم انتقض اخذها
القاضي من رواية الميوني عن أحمد في رجلين شهدا ههنا اتها دفنا فلانا بالبرصة قسم ميراثه

ثم ان الرجل جاء به وقد تلف ماله قد بين للعالم انهما شهدا على زور ايضمنهما ماله قال وظاهر هذا انه لم يقض الحكم لانه لم ينرم الورثة قيمة ما اتفقوه من المال بل اصرم الشاهدين ولو تقضه لاصرم الورثة ورجسوا بذلك على الشهود لانهم مسذرون فيكون قوله يضمنها يعني الورثة (قال أبوالباس) التقض في هذه الصورة لاخلاف فيه فان بين كذب الشاهد غير تبين فسقه بقول أحمد اما ان يكون ضامنا في الجملة كسائر للتبيين او يكون استقرارا كجاءت عليه أكثر النصوص من ان للمذور ل ضمان عليه • ولو ذكر الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المذكور وكذلك يجب ان يكون في الولاية لو اراد الامام ان يولي قاضيا او واليا لا يرغه فسأل عنه فزكاه اقوام ووصفوه بما يصلح • • • • • للولاية ثم رجسوا او ظهر بطلان تركيبتهم فيأبى ان يضمنوا ما افسده الوالي والقاضي وكذلك لو اشاروا عليه وامروا بولايته لكن القاضي لا يرب في ضمانه من تعبد المعصية منه مثل الخيانة أو السج و يخبر عنه بخلاف ذلك او يأمر بولايته او يكون لا يعلم حاله ويتركه او يشير له فاما ان اعتقد صلاحه واخطأ فهذا معذور والسبب ليس محرما وعلى هذا فالزكي للمامل من المقرض والمشتري والوكيل كذلك • واخبار الحاكم انه ثبت عندي بمنزلة اخباره انه حكم به اما ان قال شهد عندي فلاز او امر عندي فهو بمنزلة الساهد سواء فاه في الاول تضمن قوله ثبت عندي الدعوى والشهادة والبدالة والافرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله شهد عندي او امر عندي قائما يقتضى الدعوى • وخبره في غير عمل ولايته كخبره في غيره زمن ولايته ونظير اخبار القاضي بدم قوله اخبار امير النزو أو الجهاد بدم عزله بماضيه • ومن كان له عند انسان حق ومنعه اياه جازله الاخذ من ماله بشراذمه اذا كان سبب الحق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات • مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب النفقة على اقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق خفيا يحتاج الى اثبات لم يجز وهذه الطريقة المنصوصة عن الامام أحمد وهي أصل الاقوال

باب كتاب القاضي الى القاضي

ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص وهو قول مالك وابي ثور في الحدود وقول مالك والشافعي وابي ثور ورواية عن أحمد في القصاص والحكوم اذا كان عينا في بلد الحاكم

فانه يسلمه الى المدعى ولا حاجة الى كتاب واما ان كان دينا او عينا في بلد اخرى فنهنا يقف على الكتاب وههنا ثلاث مسائل متداخلات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على النائب ومسألة كتاب القاضي الى القاضي ولو قيل انما نبحم على النائب اذا كان المحكوم به حاضرا لأن فيه فائدة وهي تسليمه وأما اذا كان المحكوم به غائبا فينبني أن يكتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم لكان متوجها وهل يقبل كتاب القاضي بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان أن حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا القياس أنه لا يقبل بخلاف ما اذا كان للكتاب معروفا لأن مراسلة الحاكم ومكاتبته بمنزلة شهادة الاصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم والشهادات وان قبل في الفتاوى والاحكامات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من أن الخصمين اذا ائتمرا بحكم حاكم عليهما خير للثاني بين الامضاء والاستئناف لان ذلك بمنزلة قول الخصم شهد علي شاهدان ذوي عدل فهنا قد يقال بالتخير ايضا من صرف خطه باقراره أو انشاء أو عقد أو شهادة عمل به كاليت فان حضروا أنكر مضمونه فكافترافه بالصوت وانكار مضمونه ولحاكم أن يكتب للمدعى عليه اذا ثبتت براهة محضرا بذلك ان تضرب بتركه والمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسمية اليقة ليتمكن من القدح فيها باتفاق

باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينة اذا طلب أحد الشركاء يسه وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحد في رواية اليموني وذكره الاكثر من الاصحاب فيقال على هذا اذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينة قائم بين أمرين إما بيع النصيب الموقوف وإما إبقاء شركة لازمة وجوابه إما الفرق وإما الالتزام أما الفرق فيقال الوقت منع من نقل المالك في العين فلا ضرر في شركة عينة وأما الشركة في المنافع فيزول بالحياة أو المؤاجرة عليها والالتزام أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقت مفزعا لتدبير الحق الشريك كما لو طلب قسمة العين وأمكن فاقا تقدم حق الافراز على حق الوقف ومن قال هذا فينبني له أن يقول بقسم الوقف وان قلنا القسمة بيع ضرورة وقد نص أحمد على بيع الشائعة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشئ من

الاشتراك في الاموال الموقوفة لم يخف عليه هذا ولو طلب أحد الشريكين الاجارة أجبر الآخر
 معه ذكره الاصحاب في لونه * ولو طلب أحد المالكين لم يجب بل يكرى عليها على مذهب
 جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فاجر
 أحد الشريكين المدين للثمرة بدون اذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الامرين من
 أجرة الثل والاجرة السمت لأن الاجرة السمت اذا كانت أكثر فالمستأجر رضي أن ينفع بها
 وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بغير اذنه ويلزم اجابة من طلب المداينة بالزمان
 والمكان وليس لاحدهما أن يفسخ حتى ينقضي الدور ويستوفى كل واحد منهما حقهما ولو استوفى
 أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الاجارة قام يرجع على الاول ببدل حصته من تلك اللدة
 التي استوفاه ما لم يكن قد رضي بمنفعة الرهن المتأخر على أي حال كان جملا للتالف قبل القبض
 كالتالف في الاجارة وسواء فلما القصة افراز أو بيع فان للمدانة مثبته فيها على القولين فلهذا
 ثبت فيها خيار البيع والتدليس * وإذا كان بينهما أشجار فيها الثمرة أو اغنام فيها اللبن أو
 الصوف فهو كاتقسام الماء الحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك اتسام المدوم لكن لو تمس
 الحادث للمداد فلا آخر الفسخ قال القاضي رأيت في تعليق أبي حفص السكري عن أبي عبد الله
 ابن بطه في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ مثل الحصرم فاردوا قسمتها فقل لا يجوز قسمتها
 وفيها غلة لم تبلغ لان القصة لا تجوز الا بالقصة والقصة كالبيع وكما لا يجوز يمه كذلك لا تجوز
 قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على أنها بيع (قال أبو العباس) هذا من ابن بطه يقتضي
 ان بيع الشجر الذي عليه ثمرة لم تبلغ لا يصح لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهو خلاف
 المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمرة قد أبرأت قسمتها لبقائه الا أن يشترطه المتابع
 ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ جازت القصة مع انها انما قسم خرصا كانه بيع شاة ذات
 لبن بشاة ذات لبن وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات وطب بنخلة ذات وطب لان الربوي
 تابع وإذا طلب أحد الشركاء القصة فيما يقسم لزم الحاكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع
 الرهون والجاني وكلام أحمد في بيع ما لا يقسم وقسم ثمنه علم فيما يثبت عنده انه ملكه وما
 لا يثبت كجميع الاموال التي تباع وان مثل ذلك لوجاهته امرأة فرعمت انها خلفه لاولى لها مل
 بزوجه بلا يئنة * وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام يئنة بسهم من ضيعة يد قوم بمدا

منه قسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر الامام احمد لما لم أن يقسم على الثائب اذا طلب الحاضر وان لم يقبث ملك الثائب * والكيلات وللوزونات للتساوية من كل وجه اذا قسمت لا يحتاج فيها الى قرعة نعم الابتداء بالكيل أو الوزن ليس الشركاء يبنون أن يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الاكثر فهل يوفى جميع حقه أو يقدر نصيب الاقل الاوجه أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين انصائه لان عليه في التفريق ضررا وحقه من جلس واحد بخلاف الحكومات فان الخصم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض ثم ان تعدد سبب استحقاقه مثل أن يكون وراثت صبرة وابتاع ثوبا فماتت بوجهه ووجهان واذا تباها فلاحوا القرعة الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الارض نصيبه الا من نزل من نصيب مالك فله أخذ أجره^(١) الفضيلة أو مقاسمتها واجرة وكيل القرى والامين لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائر الاملاك فاذا اخذوا من الفلاح قدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم وان لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر أجره عمله بالمروف والزيادة يأخذها للقطع فالقطع هو الذي ظلم الفلاحين * والوقوف على جهة واحدة لا تقسم عنه اتفاقه والله أعلم

باب الدعوى

ويجب أن يفرق بين فسق للدمي عليه وعداوته فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين ولا كل مدعى يطالب باليمين فان المدعى به اذا كان كبيرة والمطلوب لانتم عدائه فمن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يحلف لاسيما عند خوف القتل أو القطع ويرجع باليد العرفية اذا استويا في الخشية أو عدمها وان كانت اليمين يد احدهما فمن شاهد الحال معه كان ذلك لو نافيحكم له يمينته قال الاصحاب ومن ادعى انه اشترى أو اتهم من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى البعد الدقيق وأقام يمينتين بذلك صححنا سبق التصرفين ان علم التاريخ والامارات فيسافطان ويقسم أو يقرع على الخلاف وعن أحمد تقدم بينة المتق (قال أبو العباس) الا صوب ان اليمينتين لم يتارضاهما من الممكن أن يقع المقدان لكن يكون بمنزلة ما للزوج واليان المرأة وجهل السابق فلما أن يقرع أو يبطل المقدان يحكم أو ينير حكم ولو قامت بينة بان الولي أجر حصته باجرة مثلها

(١) كذا في الاصل فليحذر

وبيعة بنصتها أخذ باعلى البيتين وقاله طائفة من العلماء قال في الحرر ولو شهد شاهدان
 انه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر انه أخذ من الصبي ألفا لم يثبت على أن يطالبهما
 بالالفين الا أن تشهد البيتان على الف بينهما فيطلب الولي الف من أيهما شاء (قال أبو العباس)
 الواجب أن يقرع هنا اذا لم يكن فصل كل منهما مضمناه قل معنا من أحمد في جده شهيد له رجلان
 بأن مولاه باعه نفسه بالف حرره وشهد لمولاه رجل آخر انه باعه بالفين يمتق البعد ويحلف لمولاه
 انه لم يبعه الا بالف قال القاضي قد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع التق
 عليه (قال أبو العباس) بل اختلف الشاهدان وليس هذا مما يتكرر فليس للسيد أن يحلف مع
 شاهده الا كبر لا خلافا كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكبيرة قال أصحابنا ومن تظليط
 اليمين بالمكان عند صنعة يت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة
 أن تظلف اليمين فيها كما تظلف في سائر الساجد عند المنبر والتظليط بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب
 على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية الميموني
 يقتضي التظليط مطلقا من غير تعلق بإجتهاد الامام ولنا قول ثالث يستحب اذا رآه الحاكم
 مصلحة ومتى قلنا التظليط مستحب اذا رآه الحاكم مصلحة فينبى انه اذا امتنع منه انخصم صار
 ناكلا ولا يحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع اداء الشهادة امتنت كتابتها في ظاهر كلام أبي
 العباس والشيخ أبي محمد المقدسي ويجوز اخذ الاجرة على اداء الشهادة وتحملها ولو تبينت اذا
 كان محتاجا وهو قول في مذهب احمد ومحرم كتبها وقدح فيه ولو كان يد انسان شي لا يستحقه
 ولا يصل الى من يستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وان وصل الى مستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وتبين
 الشهود تأول مجتهد والطلب الرقي أو الحال في طلب الشهادة كاللفظي عليها للشهود له أولا
 وهو ظاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الآدي شهادة
 قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل كن عنده أمانة أداها عند الحاجة والمسألة تشبه الخلاف
 في الحكم قبل الطلب واذا غلب على ظن الشاهد انه يتحتم فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو الى محرم فلا يسوغ له اداء الشهادة وفاقا اللهم الآن يظهر قولنا يريد به مصلحة عظيمة
ويشهد بالاستغاثة ولو عن واحد تسكن نفسه اليه اختاره الجد قال القاضي لا تصح الشهادة
لجهول ولا بجهول (قال أبو العباس) وفي هذا نظير تصح الشهادة بالجهول ويقضي له بالتيقن
وللجهول، يصح في مواضع كثيرة أما حيث يقع الحق مجهولا فلا ريب فيها كما لو شهد بالوصية
بجهول أو لجهول أو شهد بالقطعة أو بالقطعة والجهول نومان مبهم كاحد عذرين ومطلق كعمد وكذلك
في البيع والابادة والصدقات كما قلنا في الواجب الخير والمطلق (قال أبو العباس) وقد سئل عن
بينة شهدت بوقف من دار مينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصة فلم تعرف عين تلك الدار
التي فيها السم ولا عدد الدور قلت يحتمل أن يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لتمين
ذات السم وكذلك في كل حق اختلط بنيره وجعلنا القدر فيقرع للقدر فيكتب رقاعا بأسماء
العدد أخرج لعدد الحق الثلاثي والشاهد يشهد بما يسمع وإذا قامت بينة تمين ما دخل في اللفظ
قبلت ويتوجه أن الشهادة بالدين لا قبل الامسرة للنسب ولو شهد شاهدان أن زيدا يستحق من
ميراث مورثه قدرا معيناً أو من وقف كذا وكذا جزأ معيناً أو أنه يستحق منه نصيب فلان
ونحو ذلك فكل هذا لا قبل فيه الشهادة الا مع إيجاب النسب لان الانتقال في اليراث والوقف
حكم شرعي يدرك باليقين تارة وبالا جتهاد أخرى فلا قبل حتى يبين سبب الانتقال بأن يشهد بشرط
الواقف وبين قى من المستحقين أو يشهد بموت المورث وبين خلف من الورثة وحيث أن رأى الحاكم
أن ذلك السبب يفيد الانتقال حكمه والارادة الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد
الشهود بكل حكم مجتهد فيه مما اختلف فيه أو ائق عليه وأنه يجب على الحاكم الحكم بذلك تخصيص مذاهب
الفقهاء مشهودا بها حتى لو قال الشاهد في مسألة الحامية أشهد أن هذا يستحق من تركته الميت بناء على
اعتماده للتشريك بتعين أن رد مثل هذه الشهادة المطلقة وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء يقتضي
أنه يقبل في الشهادة على حقوق لا ضمن من رضوه شهدائهم ولا ينتظر الى عدلته كما تكون مقبولا
عليهم فيما ائتمنوه عليه وقوله تعالى في آية الوصية والرجعة أئمنوا عدل أي صاحباً عدل العدل في
للقال هو الصدق والبيان القوي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله تعالى في قوله (واذ ظنم
فاعملوا ولو كان ذا قربي) والعدل في كل زمان ومكان ومطابقة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر وبهذا يمكن الحكم

بين الناس والافراد في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من يكون قائما باداء الواجبات وتوك
 الحرامات كما كان الصحابة بطلت الشهادات كلها أو غالبها (وقال أبو العباس) في موضع آخر اذا فسر
 الفاسق في الشهادة بالقاهر وبالهم فيلغى ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما ظننا في السكائر
 (وقال أبو العباس) في موضع ويتوجه ان قبل شهادة المروفيين بالصدق وان لم يكونوا مترمين للحدود
 عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل • وله أصول •
 منها قبول شهادة أهل النعمة في الوصية وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة
 الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال ويظهر ذلك بالمتحضر في السفر اذا حضره اثنان كافران
 واثنان مسلمان بصدقان وليسا بملازمين للحدود أو اثنان مبتدعان فهذان خير من الكافرين
 والشروط التي في القرآن انما هي في استشهاد التحمل لا الاداء وينبغي ان نقول في الشهود
 ما نقول في المحدثين وهو أنهم من الشهود من قبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص
 كما أن المحدثين كذلك ونأ الفاسق ليس بمردود بل هو موجب للتبين عند خبر الفاسق
 الواحد ولم يؤثر به عند خبر الفاسقين وذلك ان خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجه خبر
 الواحد اما اذا علم انهما لم يتواطئا فهذا قد يحصل العلم وزد الشهادة بالكذبة الواحدة وان لم يقل هي
 كبيرة وهو رواية من احمد ومن شهد على اقرار^(١) شرعية قدح ذلك في عدالته ولا يسترب أحد
 فيمن صلى محذوا أو الي غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة انه كبيرة • ومحرم اللب بالشرع
 وهو قول احمد وغيره من العلماء كالأول كان بموض أو تضمن ترك واجب أو فعل محرم اجماعا وهو
 شر من التردد وقال مالك • ومن ترك الجماعة فليس عدلا ولو قلنا هي سنة • وتحرم محاكاة الناس
 المضحكة وعزوه ومن يأمر به لانه أذى ومن دخل قاعات الملاج فتح على نفسه باب الشر
 وصار من أهل التهم عند الناس لانه اشتهر عن اعتاده دخولها وقوعه في مقدمات الجماع أو فيه • والشرية
 المحرمة والتفقه في غير الطاعة وعلى كافر والامر بمنع منها ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع
 الصنائع قد يبلغ عمر أن رجلا يجتمع اليه الأحداث فنهى عن الاجتماع به بمجرد الريبة • وقبل شهادة
 الكافر على المسلم في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيره وهو مذهب احمد ولا تعتبر عدالتهم
 وان شاء لم يلحقهم بسبب حق لله • ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصاية لقض حكمه فانه خالف

نص الكتاب بتأويلات سمجة وقول أحمد أقبل شهادة أهل القمة إذا كانوا في سفر ليس فيه غير
هذه ضرورة يقتضي هذا التلويل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وصية وغيرها وهو منحة
كما تقبل شهادة النساء في الحدود إذا اجتمعن في العرس والحمام ونص عليه أحمد في رواية بكر بن
محمد عن أبيه وقيل ابن صدقة في الرجل يوصي بأشياء لأقاربه ويمتق ولا يضره إلا النساء هل
يجوز شهادتهن في الحقوق * والمصحيح قبول شهادة النساء في الرجعة فإن حضورهن عنده أيسر
من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن أحمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير الأصول
عليه روايتان لكن التحليف هنا لم تعرضوا له فيمكن أن يقال لا تحليف لأنهم أئمة يحلفون حيث تكون
شهادتهم بدلا في التحصيل بخلاف ما إذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحميل (وقال أبو العباس) في
موضع آخر ولو قيل قبل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجها وتكون شهادتهم
بدلا مطلقا وإذا قلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يستبركونهم من أهل الكتاب وهو
ظاهر القرآن وتقبل شهادة أهل القمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب في
انتصاره ومنه أبي خيفة وجماعة من العلماء ولو قيل أنهم يحلفون مع شهادتهم بعضهم على بعض كما
يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متروجا وشهادة الوصي على الميت مقبولة قال في
المنفى لا نعلم فيه خلافا (قال أبو العباس) إلا أن يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال ومثله
شهادة المودع أو دعيها فلان ومالكها فلان والواجب في المدوى أو الصديق ونحوهما أنه إن
علم منهما المدالة الحقيقية قبلت شهادتهما وأما إن كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان أن يكون الباطن
بخلافه لم تقبل ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه وتقبل شهادة البدوى على القروي في الوصية
في السفر وهو أخص من قول من قبل مطلقا أو منع مطلقا وطل اتقاضى وغيره منع شهادة
البدوى على القروي أن العادة أن القروي إنما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال
أبو العباس) فإذا كان البدوي قاطنا مع المدعين في القرية قبلت شهادته ولو لم يكن هذا المنفى فيكون
قولا آخر في المسئلة مفصلا (وقال أبو العباس) في قوم أجروا شيئا لأقبل شهادة أحد منهم
على المستأجر لأنهم وكلاء أو أولياء وتشتط الحرية في الشهادة وهو رواية عن أحمد والشهادة
في مصرف الوقف مقبولة وإن كان مستندهما الاستفاضة في أصح القولين

﴿ فصل ﴾

قال أحمد في رواية حرب من كان أخرس فهو أصم لا تجوز شهادته قيل له فإن كتبها قال لم يثبت في هذا شيء واختار الجديبول الكتابة ومنها أبو بكر وعول أحمد فهو أصم لا تجوز شهادته لعدم سماعه فهذا متفق فيما رآه قال الأصحاب تجوز شهادة الأعمى في المسوعات وفي ما رآه قبل عماء إذا عرف القائل باسمه ونسبه وإن لم يعرفه إلا بيمينه فوجهان وكذلك الوجهان إذا تمذر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة أو حبس بشهد البصير على حليته إذا في الموضعين تمذرت الرؤية من الشاهد قاما للشاهد نفسه هل له أن يمين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأي شخصاً تلك الصفة هذا أهد وهو شيء بخطه إذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فإن قال الأعمى أشهد أن قلان على هذا شيئاً ولم يذكر اسمه ونسبه أو شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يدر اسمه ونسبه لم يصح وذكره محل وفاق (قال أبو العباس) تيسر المذهب أنه إذا سمع صوته صحت الشهادة عليه أداءاً كما تصح تحملاً فإنه لا يشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان حاضراً إذا ساءه ونسبه وهو لا يشترط في أصح الوجهين فكذلك إذا أشار إليه لا يشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادة الأعمى على من سمع صوته وإن لم يعرف اسمه ونسبه ويؤيدها عليه إذا سمع صوته ولا يشترط في أداء الشهادة لفظة أشهد وهو مقتضى قول أحمد قال علي بن الدبني أقول علي أن العشرة في الجمة ولا أشهد قال أحمد متى قلت فقد شهدت وقال ابن هاني لا أحد يفرق بين العلم والشهادة في أن العشرة في الجنة قال لا وقال الميسوني قال أبو عبد الله وهل معنى القول والشهادة الا واحد قال أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهادة وزاد أبو بكر بن حماد قال أبو عبد الله (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال وما شهدنا إلا بما علمنا وقال للروزي أظن أني سمعت أبا عبد الله يقول هذا جهل أقول طاعة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشهد أنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال أبو العباس) ولا أعلم نصاً يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة ولا يعتبر في أداء الشهادة وأن الدين باق في ذمة التريم إلى الآن بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عنده سبق الحق إجماعاً ويعرض في الشهادة إذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم إذا خاف الحاكم من اظهار الأمر وقوع الظلم وكذلك التعريض في الفتوى

والرواية كالمين وأولى اذ المين خبر وزيادة

﴿ فصل ﴾

قصة أبي قتادة وخزيمة فتضى الحكم بالشاهد في الأموال وقال القاضي في التطبيق الحكم بالشاهد الواحد غير متبع كما قاله المخالف في الحلال في التيم وفي القابلة على ان لا تنرف الرواية بمنع الجواز (قال أبو العباس) وقد يقال المين مع الشاهد الواحد حتى للمستطع وللإمام فله ان يسقطها وهذا أحسن ويستبر في شهادة الاصار بمد اليسار ثلاثة وفي حل المسئلة وفي دفع القرماء وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل انه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع عين الطالب في الأموال لكان متوجها لانهما اتيا مقام الرجل في التمثل وثبت الوكالة ولو في غير المال وبين وهو رواية عن أحمد والاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأمانة السوداء في الرضاع فان عتبة بن الحارث اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة اخبرته انها أرضعت فهاه منها من غير سماع من للمرأة وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة للمرأة الوحيدة في الرضاع فلولاً أن الاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن الاقرار بحكم الحاكم بالقدر القاسد يسوغ الى الحاكم الثاني ان ينفقه مع مخالفته لمنعه وشاهد الزور اذا تاب بمد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فها قد يتلق به حتى أدى فلا يسقط عنه التعزير وأما اذا تاب قبل الحكم أو بمد الحكم فيما يبطل برجوعه فها لم يتعلق به حتى أدى ثم تارة يجي الى الامام ثانياً فهذا بمنزلة قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة وتارة يتوب بمد ظهور تزوره فها لا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بمد الحكم شهادة تنا في شهادة الاولى فكرجوعه عن الشهادة وأولى (واقفي أبو العباس) في شاهد فاس بكذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ثم قلن وكتب خطه بزيادة ففرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) ينرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه تمد الكذب او اخطأ كالرجوع واقه سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

والتحقيق ان يقال ان المخبر ان اخبر بما على نفسه فهو مقر وان اخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع وان اخبر بما على غيره لغيره فان كان مؤثماً عليه فهو مخبر والا فهو شاهد فاقاضي والوكيل

والكتاب والوصي وللأذن له كل هؤلاء ما ادوهم وتعتون فيه فاخبرهم بعدم النزل ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان يلد سلطان او قطاع طريق ونحوهم من الظلمة تخاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لورثته أو للمال الذي بيده للناس إما بحجة انه ميت لا وارث له او بحجة انه مال غائب او بلا حجة أصلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ هذا المال لصاحبه مثل ان يقر لحاضر انه ابنه او يقر ان له عليه كذا وكذا أو يقر ان المال الذي بيده لقان ويتأول في اقراره بان يعني قوله ابني كونه صغيرا او بقوله أخي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له أي له لانه قبضه لكوني قد وكلته في اصاله أيضا الى مستحقه لكن يشترط ان يكون المقر له أمينا والاحتياط ان يشهد على المقر له أيضا ان هذا الاقرار تلجئة تفسيره كذا وكذا وان أقر من شك في بلوغه ذكر انه لم يبلغ فالقول قوله بلا بين قطع به في المتن والحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان يجب عليه الجمين لأنه ان كان لم يبلغ لم يضره وان كان قد بلغ حيزته فآثر بالحق نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا قال البالغ بعتك قبل ان أبلغ وقال المشتري بمد بلوغك ان القول قول المشتري وهكذا يجزي في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ أو بعده لان الاصل في العقود الصحة فلما أن يقال هذا عام واما أن يفرق بين ان يتيقن انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم يلوغه أولا يتيقن فإما مع يتيقن الشك قد يتقنا صدور التصرف ممن لم ثبت أهليته والاصل عدمها فقد شككنا في شرط الصحة وذلك مانع من الصحة وأما في الحالة الاخرى فانه يجوز صدوره في حال الأهلية وحال عدمها والظاهر صدوره وقت الأهلية والاصل عدمه قبل وقتها فلا أهلية هنا متيقن وجودها (ثم ذكر أبو العباس) ان من لم يقر بالبلوغ حتى تطلق به حق مثل اسلامه بإسلام أبيه أو ثبوت القصة له بما لا ييه أو بعد تصرف الولي له أو تزويج ولي أبعد منه لموليته قبل قبيل منه دعوى البلوغ حيث دام لا ثبوت هذه الاحكام المنطقه به في الظاهر قبل دعواه (واشار أبو العباس) الى تحريم المسئلة على الزوجين فيها اذا راجع الرجعية زوجها فقالت قد انقضت عدتي وشييء أيضا بما اذا ادعى المجهول المحكوم بإسلامه ظاهرا كاللقيط الكفر بمد البلوغ فانه لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهرا كاللقيط ثم ادعى الرق في قبول قوله خلاف معروف واذا أقر الرض مرض الموت المخوف لوارث فيحتمل ان يحمل اقراره لوارث كالشهادة قرد في حق من ترد

شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يحلف المقر له معه كالشاهد وهل يتبر عبادة المقر ثلاث احتمالات ويحتمل ان يفرق مطلقا بين المدل وغيره فان المدل منه من الدين ما يمنه من الكذب ونحوه في براءة ذمته بخلاف القابض ولو حلف المقر له مع هذا تاكد فان في قبول الاقرار مطلقا فساد عظيم وكذلك في رده مطلقا ويتوجه فيمن اقر في حق النير وهو غير منهم كافر المبدع بخيانة الخطأ واقرار القاتل بخيانة الخطأ ان يحمل المقر كشاهد ويحلف معه المدعي فيما ثبت شاهد آخر كما قلنا في اقرار بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحصان واقرار المبدع لسيده يفتى على ثبوت مال السيد في ذمة المبدع ابتداء ودواما وفيها ثلاثة أوجه في الصداق واقرار سيده له يبنى على ان المبدع اذا قيل يملك هل يثبت له دين على سيده قال في الكافي وان أقر المبدع بنكاح أو قصاص أو تبرير غذف صح وان كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في النكاح فيه نظر فان المبدع لا يصح نكاحه بدون اذن سيده لان في ثبوت نكاح المبدع ضررا عليه فلا يقبل الا بتصديق السيد قال وان أقر لمبدع غيره بمال صح وكان لسيده (قال أبو العباس) واذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية بدون اذن السيد لم يقتصر الاقرار الى تصديق السيد وقد يقال بل وان لم يقل بذلك لجواز أن يكون قد ملك مباحا فامر بيته أو وقفه وقضن قيمته واذا جبر للمولى على المأذون له فامر بمد الحبر قال القاضي وغيره لا يقبل وقياس للذهب قيمص ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجان حكاهما في الكافي (قال أبو العباس) ان جعل النسب فيه حقا لله تعالى فهو كالجزية وان جعل حق آدمي فهو كاللأشبه انه حق الأدي كالولاء ثم اذا قبل الرجوع عنه حقق الاقارب الثابت من الحرمة ونحوها هل يزول أو يكون كالاقرار بالرق (ورد فنظر أبي العباس) في ذلك قاما إن ادعى نسا ولم يثبت له دم تصديق المقر له أو قال انا فلان ابن فلان وانسب الى غيره مروف أو قال لأبلى أو لانسب لي ثم ادعى بمد هذا نسبا آخر أو ادعى ان له أباً فقد ذكر الاصحاب في باب ما علق من النسب ان الأب اذا اعترف بالأبن بمد نفيه قبل منه فكذلك غيره لان هذا التني والاقرار يحصل ومنكر لم يثبت به نسب فيكون قراره بمد ذلك مقبولا كما قلنا فيما اذا أقر بمال لمكذب اذا لم يحمله ليثبت المال فانه اذا ادعى للتبريد هذا انه ملكه قبل منه وان كان المقر به رق نفسه فهو كغيره بناء على ان الاقرار للكذب وجوده كملسه وهناك على الوجه الآخر يحمله بمنزلة

المال الضائع أو المجهول فيحكم بالجزية وبالمال ليثبت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل
 به الاقرار تأييداً وسر المسألة ان الرجوع عن الدعوي مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول
 والاقرار الذي لم يتعلق به حق الله ولا الآدمي هو من باب المعاوي فيصح الرجوع عنه ومن أقر
 بطفل له أم فجاءت أمه بدمعوت المقر تدعي زوجيته فالأشبه بكلام أحمد ثبوت الزوجية هنا حمل
 على السعة وخالف الاصحاب في ذلك ومن أقر قبض ثمن أو غيره ثم انكر وقال ما قبضت وسأل خلاف
 خصمه فله ذلك في أصح نقول الملاء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقره والاقرار
 قد يكون بمعنى الانشاء كقوله (قالوا أقردنا) ولو أقر به واراد انشاء تخليكه صح ومن انكر
 زوجية امرأة فأبرأه ثم أقر بها كان لها طلبها بمقضا ومن أقر وهو مجهول نسبه ولا وارث حتى أخ
 أو عم فصدقه المقره وأمكن قبل صدقه المولى أولاً وهو قول أبي حنيفة وذ كره الجبل تخريجاً لكل صلة
 كلام منيرة له استثناء وغير المتقارب فيها متواصل والاقرار مع الاستدراك متواصل وهو أحد
 القولين ولو قال في الطلاق انه سبق لسانه لكان كذلك ويحتمل أن يقبل الاقرار المتصل ومن
 أقر بملك ثم ادعى شرائه قبل اقراره ولا يقبل ما يناقض اقراره الا مع شبهة مستادة ولو أبان زوجته
 في مرضه فآثر وارث شافعي انه وارثه واقبضها وورثها مع علمه بخلاف لم يكن له دعوي ما يناقضه
 ولا يسوغ الحكم له وقيل للذهب فيما اذا قال أنا، ففي جواب الدعوي أن يكون مقراً بالدعوي
 به لان للقول ما في الدعوي كما قلنا في قوله قلت ان القبول ينصرف الى الإيجاب لا إلى شيء
 آخر وهو وجه في للذهب وأما اذا قال لا أنكر ما تدعيه فينفي الانكار والاقرار مرتبة وهي
 السكوت ولو قال الرجل أنا لا أكذب فلانا لم يكن مصداقه فالتوجه أنه مجرد في الانكار إن
 لم ينضم اليه قرينة بأن يكون للدعي مما يمل به للطلب وقد ادعى عليه علمه والا لم يكن اقراراً حكى
 صاحب الكافي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعي لي عليك الف فقال المدعي عليه قضيتك
 منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد دفعها بقوله والباقي لم يقر به وقوله منها يحتمل ما تدعيه
 (قال أبو السباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في أبرأها وأخذتها وقبضتها انه مقر هنا بالالف
 لان الماء يرجع الى المذكور ويخرج ان يكون مقراً بالمائة على رواية في قوله كان له على وقضيته
 ثم هل يكون مقراً بها وحدها أو الجميع على ما تقدم والصواب في الاقرار المطلق بشرط ان نفس
 الاقرار لا يتعلق وإنما يتعلق المقر به لان المقر به قد يكون مطلقاً بسبب قد يوجبها أو يوجب ادائه

دليل يظهره فالاول كما لو قال مقرا اذا قدم زيد فلي لقان الف صح وكذلك ان قال ان رد عبده
الآبق فله ألف ثم أقر بها قتل ان رد عبده الا بى فله الف صح وكذلك الاقرار بعوض الخلع
لو قالت ان طلقني أو ان عفا عني فله عندى الف وأما التعليق بالشهادة فقد يشبه بالتعظيم ولو قال
ان حكمت علي بكذا التزمت لزمه عندما فذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة للزام وتركية
لشاهد يرضى بشهادة واحد واذا أقر الماي بمضون عض وادعى علم العلم بدلالة اللفظ ومثله
يحمله قبل منه على اللذهب واذا أقر لثيرة بمين له فيها حق لا يثبت الا يرضى للمالك كالمهرن والاجارة
ولا يثبت قال الاصحاب يقبل ويتوجه ان يكون القول قوله لان الاقرار ما نضمن ما يوجب تسليم
العين والنسبة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقضيته ولا مانع من مثل هذا الاستثناء
في الانشآت في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن يدل على ذلك في آية الدين وكذا
لو أقر بضم فله وادعى اذن للمالك والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد
مادخل في الاصح قال القاضي ظاهر كلام احمد جواز استثناء النصف لان أبا منصور روي
عن احمد اذا قال كان لك عندى مائة دينار قضيتك منها خمسين وليس فيها مائة فالقول قوله
(قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء المختلف فيه فان قوله قضيتك ستين مثل خمسين قال أبو
حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهم لزمه أحد ضر درهمان وان قال كذا وكذا درهم لزمه إحدى
وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرون وما ماله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا
بنوه على ان كذا وكذا تأكيداً وهو خلاف لانه يكفيه ان يقول كذا درهم لما كان (١) في اراد
درهما وأيضاً (٢) لولت للعرب هو خلاف لا النصب ثم يقتضى الرفع لهما وهذا مثل الترجمة وان
الدرم المعروف الظاهر ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشئيين الذي يتصل أحدهما بالارض
عادة كالتراب في السيف والخاتم في القص لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمر
في الجراب ولو قال غصبت ثوباً في منديل واخذت منه ثوباً في منديل كان اقراراً بهما لاله عندى
ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب صامة وهو قول ابى حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة
أو ما بين الدرهم الى العشرة فلهذا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانها عشرة وثالثها ثمانية والذي ينبغي
ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد الى عشرة لزمه خمسة وخمسون ان ادخلنا

الطرفين وخمسة وأربعون اذ ادخلنا للبداية قطعاً وأرمة وأربعون ان اخرجناها ويستبرق في الاقرار
عرف التكم فيحصل مطلق كلامه على أقل احتماله والله سبحانه وتعالى أعلم
تمت النسخة والمحدث على التمام حمداً كثيراً عدد ما جرت الاتلام والصلاة والسلام على خير
الانام محمد وعلى آله الكرام صلاة دائمة متصلة الدوام
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين
وعشرين ومائة والف من هجرة من له المزا والتشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
ان تجد عيباً فسد الغللا • جل من لا عيب فيه وعلا



ليعلم انه لم يكن يدنا من نسخ الاختيارات الانسخة واحدة محرفة ولم نجد في مصر
ولا غيرها نسخة أخرى فلذا قد اعتنيا بتصحيحها بقدر الامكان
والمحدث على التمام وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين .



وبها تم المجلد الرابع من فتاوى شيخ الاسلام وليفقه الخامس
وأوله كتاب التسمييه لشيخ الاسلام ابن تيميه



فهرست المجلد الرابع

من فتاوي ابن تيميه وبيه فهرست الاختيارات

صفحة

(باب الوقف)

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابه وناظر وضائع والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف اسنان على زيد ثم على أولاد زيد النماية شياً قالت واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وباعرة وجهه وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على ضراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسه وشرط من يكون له بها وظيفه الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط لناظر جراية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقهة القلاية برسم سكان الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أو وقف بلد على أما كن مخلفة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستلثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أمر ببل موه بشرة ألام ان جمع الخاوت والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ما وقفه طاهر بن يوسف والجواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداوى وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة قراء مقيمون وتلك الزاوية مطلق الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيها استقرار اطلاقه من الملوك للتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لتفقه في الجهاد الخ والجواب عنها

- ٣٢ مسألة في قوم اوسلوا قوما في مصالح لم يعطونهم الخ والجواب عنها
 ٣٢ ﴿باب اللقطة وغيرها﴾
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها
 ٣٢ مسألة في خباج النوا مع حرب الخ والجواب عنها
 ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها
 ٣٤ مسألة في رجل لقي لقية في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة جاء التار وجفل الناس من بين أيديهم وخفقوا دوابا الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رآه الخ والجواب عنها
 ٣٥ ﴿كتاب الوصايا﴾
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا تهب شيئا الخ والجواب عنها
 ٣٥ مسألة في ايتام تحت يد وصى ولم اخ من أم الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركه واوصى وصية الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية ولايتام دار فباعها الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير واوصى الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في رجل مات وخلف ستة اولاد ذكور الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في رجل خلف اولادا واوصى لاخته كل يوم بدرهم الخ والجواب عنها
 ٣٩ مسألة في رجل اوصى لرجلين على ولده ثم انها اجتهدا الخ والجواب عنها
 ٣٩ مسألة في رجل اوصى لاولاده بسهام مختلفة الخ والجواب عنها

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده المذكور بتخصيص ملك دون الأثاث الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الوصي ونحوه إذا كان بعض مال الوصي مشتركاً الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال إليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تعلقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت أباهما وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصي على أولاد أخيه وتوفي وخلف أولاد الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفي صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أليم بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصي تحت يده أيتام أطفال ووالثمة حامل الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصي قضى ديناً عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال قيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يقيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة البتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يقيم إلى عامر يشتري به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بد شق وإن العيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وأتاهما سماعاً قدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رقه صاحب المال إلى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجفان لصير لريت أو لا وتبدأ ولها الخ والجواب عنها
- ٤٧ (كتاب الفرائض وغيره)
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد وكسب جارية وأولادها الخ والجواب عنه

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لآب وكانت أم أحدهما أم ولد النخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة النخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها النخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم النخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجا وبنتا وأما واختا من أم النخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة النخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأعطاه المهر وكتب عليه صداقا النخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما لليراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة ما بال قوم غدوا قد مات منهم • ما يصحوا يقسمون المال والحلال الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أختا أبيه من أمه فما الحكم النخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لآبويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أرملة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي إلى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد اخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن أخت والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه واختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل زوجه ابنة وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بعض الأولاد على بعض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت • وجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي لزوجته من صداقها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد ذكر منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفى زوجها وخلف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ (كتاب النكاح)
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط أنه لا يتزوج على الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم إن أنه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنت دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في بنت يقيمها حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرة فوجدتها مستعانة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل تزوج ابنة أخيه من إيمه وتزوج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يقيمها وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها

صحيفة

- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي وولياها في مسافة القصر الخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج بتيمة وشهدت امها يلوغها الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها أب وأخ ووكيل أيها في التكاح الخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أيها ولم يستأذن حين العقد الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقد السافى الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدتي أمه وأبي جده وأما عمة له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها الخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز لها كأم أو نائبة ان تزوج أم لا وهل يثبت لها الخيال اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج للمالك بالبراء من غير حق الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حنت من زوجته فنكحت غيره ليعلمها الاول الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في البعد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امم عدل طلق امرأته وقيت عنده الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرف زوج ابنته لرجل غير شريف الخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي اعتبر اذنها في الزواج شرعا الخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه قبل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركاض يسير البلاد في كل مدينة شهرا الخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية مشوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكسائيات ما الدليل على وطئهن بملك الممين النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما المجوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني فنع والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شبويته وقد رضى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطبت لقراءة لها فأبى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرشي تزوج بجارية مملوكة فأولعها ولد أهل النخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تشكوا للشركاء وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ (باب من النكاح)
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف الطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصلقة على صديق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فإن قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة البند أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ما يريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل دمي في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والبودية تزوج بامرأة من المسلمين النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يلم ماهر عليه النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل ظلم دخلت رأته بحمصه برصا النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة ومما بفت وتوفيت النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج متقنة رجل وطلقها وتزوجت بآخر النخ والجواب عنها

باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولما ذكر آ وابتحن غير مرشدين النخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبق له ولاية على أولاده الكتائبين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والمأخذ مالكي النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل طازب ونفسه تنوق الى الزواج غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت منه أياما وجاء أماس النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الايم حتى تستأمر النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالنفة من جدتها أبي أيها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بنير اذنه النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطل ولي امرأة ليزوجها اياه فزوجها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيقولكم في العمل السريحية وهي ان يقول لامرأته النخ والجواب عنها

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بفس ثبات للملك النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من العدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تترك الصلاة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي للذهب حصل له نكح النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالنخ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدور للسند لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يقعد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أمك على بنت وله مدته سنين يتفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل
- ١٠٥ مسألة في بنت يقيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى
 من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا)
- ١٠٦ ﴿باب النهي عن مخالطة الجفوم وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء
- ١٠٦ باب الابلء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يبطأ زوجته
- ﴿كتاب الطلاق وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعية فلما حضر عد الشهود قال له بعضهم
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر

صحيفة

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الثلاث قبل ان يدخل بها
- ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق
- ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها
- ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طقة واحدة قبل الدخول بها
- ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يحتلها معه
- ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجاءته منه ولده وأوصاه الشهود
- ١٠٩ مسألة في رجل خنق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته الخ والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل تزوج بإمرأتين أحدهما مسلمة والاخرى كاتبة الخ والجواب عنها
- ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بأنه لم يقع الخ والجواب عنها
- ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه واعصبوه على الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها الخ والجواب عنها
- ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمني الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بإمرأتين فاخترت أحدهن الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولدت تكره الزوجة الخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك الخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتاني وأبرأتني من الخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطقة واحدة الخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبة الخ والجواب عنها
- ١٢٤ ﴿باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها﴾
- ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانحلال منه الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم بالليل الخ والجواب عنها

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خلع زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كسوة مشنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وإنا أبرأتك من حقوق النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بإمرأتين يحب أحدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي ناشز عنه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة له نثرت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى وللأني تخافون نشوزهن فعظوهن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل يا رسول الله إن امرأتني لا ترد كف لأمس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدعا النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس متلبس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع إلى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبا فوقها حقها
- ١٣٤ مسألة في رجل أهم زوجته بفاحشة بحيث أنه لم ير عندها ما ينكره الشرع
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نفقا ولم يسره في كتاب الصداق
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقتها بموت الزوج فباعته الموض
- ١٣٥ مسألة في مصر هل يسقط عليه الصداق
- ﴿ كتاب الطهار وغيره ﴾
- ١٣٥ مسألة في رجل شافني المذهب أنت منه زوجته بالطلاق
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال أحدهما لصاحبه يا أخي لا تفعل هذه الأمور

- ١٣٦ مسألة في رجل حلق من زوجته قال ان بقيت انكحك انكح ابي
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل القلانية والا كانت مثل امه
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيبته زوجته أنت على حرام مثل أبي
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت له زوجته انت على حرام مثل أبي وأختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بانى ان رد ذلك تكوني مثل ابي وأختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أبي وأختي

باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكرت
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الح
 ١٣٨ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده
 ١٣٨ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبتها خمسة عشر
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت
 ١٤٠ مسألة في امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف
 ١٤٠ مسألة في امرأة ممتدة عدة وفات ولم تعقد في بيتها
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتها ان تحيض
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالنال ولم يدخل بها
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها لرجل في الدبر
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها فأت زوجها
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين وورث منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استبطأت الحيض فتعدت لحيته الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والمها بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصالحة وقصدت معه أيلما فطلع لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصحبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واقضت عدتها فنها أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها الخ والجواب عنها

باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد ففصل عينه بلبن زوجته فهل تحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنت خالة اخوان الواحدة رضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابه فقال والله هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الثراريح والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت للذكور قد وضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجره الرضاع فهل له النخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له ترمينة لم يراضع هو وأبوها لكن لها اخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لاحدهما بنتان وللأخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت الخ
- ﴿ كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك ﴾
- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا يهرثك ان كنت ماتت والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يؤونه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد صغير فساقر مع كرائم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في مريض طلب من رجل أن يطيه ويشق عليه قتل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عالة الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند أمها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولها عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للامل في القراض أن يشق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فسل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤ بَابُ الْمُبَةِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْمَطَايَا وَالْمَهْدِيَّاتِ وَغَيْرِهَا
- ١٦٤ مسألة في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس النعم والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا لما ابتداء أو يكون دين النعم والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفي زوجته وخلفت أولادا النعم والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها ثوب النعم والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التبرع الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تملك زطدة عن نحو ألف درة ونوت أن تهب الخ والجواب عنها

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويطبخ الخ والجواب عنها
- ١٦٦ مسألة في رجل وهب لاولاده بمالك ثم تصد عنهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبنتا وزوجة وقسم عليهما الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطتها زوجها حقونها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والرابع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الابن هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى أئري الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعطت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسائهم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرتها
- ١٧٢ مسألة في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا قبله أم يردّه ...
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته ألف درهم وكتب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وأبناث ففعل البنات دون الذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والمدينة أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغاً ولم يطلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا :
- ١٧٤ مسألة في رجل أهدى الى ملك عبداً ثم ان الهدى اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء فخصمت أحد الاولاد وتصدقت عليه بحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال محنتها بحصة ...

١٧٥ مسألة في رجل ملك ياتيه ملكا ثم ماتت وخلفت والبعثا وولعا فهل يجوز للرجل ان يرجع فيها كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا نعم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فم يعطى شيئا الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يسترق الدين ويغضل عليه من الدين وأوهب في مرض موته لمملوك مثنوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة ابرئت زوجها من جميع صداقاتهم أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

﴿ كتاب الجراح والديات والقود وغيرها ﴾

١٧٨ مسألة في يقيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عه تسمد قتله حسدا قتله وثبت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينه وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل يجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فوات فإيجب عليه

١٧٩ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فوره الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما فقام واحد ونطح الآخر في اخه فجرى دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في تخاصمه فوات والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

﴿ باب ديات النفس وغيرها ﴾

١٨١ مسألة في انسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ وأخذ منه القصص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم ثنين رموا العامود على الآخر فكسروا راجله

صحيفة

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٣ مسألة في امرأة حامل تصدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فأيجب عليها
- ١٨٤ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وأنها حبلت منه النخ
- ١٨٥ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٦ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جأه ودفع اليه أربعة أفدنة طين
- ١٨٧ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهودت منهم الخشبة من غير عمد
- فأصاب رجلا فقام بومين وتوفي فأيجب عليهما النخ
- ١٨٨ مسألة في رجل يهودي قتل مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٩ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٩٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصا بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي أحدهما النخ
- ١٩١ مسألة في رجلين اختلعا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٩٢ مسألة فيمن أتهموا بقتيل واعترف واحد منهم بالقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٩٣ مسألة في رجل أخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل النخ ذكر ذلك عنده فضربه على
- قراره فأقر ثم أنكر فضربه حتى مات فأيجب عليه النخ
- ١٩٤ مسألة في جماعة اجتمعوا وتخاصوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر
- ما حضروا تخلفهم فضربوه بالسيف والخابيس فهل القصاص عليهم موما أم لا
- ١٩٥ مسألة فيمن اتفق على قتل أولاده وجواره مع رجل اجنبي فالحكم فيهم
- ١٩٦ مسألة في جماعة اشتهروا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار أن
- يقتلوه أم لا وإذا وافق ولي الصغار الحكم على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٩٧ مسألة في رجل قتل قتيلاً وله أب وأم وقد وهبا للقتل دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٩٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقت أنباه فأيجب عليه
- ١٩٩ مسألة في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والآن ثم علي فاذا فطت فأيجب عليهما

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه
 ١٨٨ مسألة في عسكر نزلوا مكانا فجاء اناس سرعوا منهم قاشا فلقوا السارق فضربوه
 بالسيف ومات فالحكم
 ١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فاني ان يقضه ثم وقع على صغير
 فحشمه هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قاتل المضرروب ما قاتل الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
 ١٨٩ مسألة فيمن قال أنا ضاربه واقه قاتله الخ
 ١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة اقصى فحصل بينهم خصومة فقاموا باجهم ضربوه بحضرة
 رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات الخ فما يلزم السبعة
 ١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله الخ والجواب عنها
 ١٩٠ مسألة فيا يتعلق بالهم في المروقات في ولايته الخ والجواب عنها
 ١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا
 ١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريح وقتل في البلد قاتل الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في رجل تخلف مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضيف فلما قارب الوفاة اشهد
 على نفسه ان قاتله فلان الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في شخصين اتهما بقتيل وعوقبا فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر
 بشيء فهل يقبل قوله أم لا
 ١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك الخ
 ١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان الخ والجواب عنها
 ١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت
 السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح للثبوت على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء الخ

١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدى السكر معروف بالخير والدين الخ

١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلا عمدا ولمقتول بنت الخ والجواب عنها

١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل نخل يحوز أن يصلى خلفه والجواب عنها

١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

١٩٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله وثة صغار وكبار الخ والجواب عنها

١٩٧ مسألة فيمن اتقى على قتله أولاده وجواره ورجل أجني فالحكم فيهم

﴿ باب قطاع الطريق والبنائة ﴾

١٩٧ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس

من الرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين قرا فهربوا الخ والجواب عنها

١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وم لا يصلون للكتوبات الخ والجواب عنها

١٩٩ مسألة في الثمن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا

٢٠١ مسألة في المفسدين في الارض الذين يستولون أموال الناس الخ

٢٠٢ مسألة في الطائفتين يزعمان انهما من أمة محمد وهما يتداعيان بدعوى الجاهلية الخ

٢٠٤ مسألة في الأخوة التي يضلها بعض الناس في هذا الزمان الخ

٢٠٧ مسألة في أنوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم الخ

٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلنا فكسرت احدهما الاخرى

٢٠٩ مسألة في النصيرية القتالين باستحلال الحر وتاسخ الاوواح الخ

٢١٦ مسألة فيمن يلين المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها

٢٢٧ مسألة في المزمع بن نعيم الذي يجي القاهرة هل كان شريكا الخ

٢٣٣ فصل وأما سؤال القاتل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم اعظم حجة على زندقته الخ

٢٤٠ مسألة في البناء والخوارج هل هي الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ

﴿ باب حد الزنا والتخلف وغير ذلك ﴾

٢٤٢ مسألة في ام للعصية وحد الزنا هل تزدافى الايام للباركة أم لا

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل أباحه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في توله عليه السلام اذا لم البد بالختة فلم يمسها كتبت له حنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد تطلقت بشخص الخ
- ٢٤٥ مسألة فيمن شتم رجلا قتل له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الغيرة وله مطلقة وشرط أن رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فليجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بامرأة ومات قبل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت طلق ولد زنى فليجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في القاتل والمقتول به بعد ادوا كهلما يجب عليهما وما يظهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فليجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنه من أجرة ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل النسل وما معنى قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقتلوا القاتل والمقتول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يقيم على احدهم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا قتل قبل أن يحل فهل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة فوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرة الخ

باب الاشربة وحده الشرب

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بمضه إذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبيذ التمر والزبيب والمزد والسوية التي تعمل من الجوز النخ
- ٢٥٧ مسألة في التصوح هل هو حلال أم حرام وهم يقولون أن عمر النخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة النخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لب بالشطرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح النخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس النخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة عما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال النخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى إذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اوراقها النخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا غنية لفاسق وما حد القسق النخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل المصير شيئا من المماجين النخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من المطر النخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يمصر خمر النخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض إذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات النخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر إذا غلى على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل إذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز للتداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حبرة خلطها غلوة فهل يجوز الشرب من لبنها النخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والبسر هل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لا آكل الحشيشة أن يؤم الناس النخ

- ٢٧٤ مسألة فيمن هتس القوة فاخذ ينل عليه في قدره ثم يزره الخ
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر العنب
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التار الشام ونهبوا أموال المسلمين والنصارى
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى الخ
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين وأما هم على بيان حق الدين في هؤلاء التار الذين يقدمون
 الى الشام مرة بعد مرة وقد اقسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها
 ٢٩٨ مسألة في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ
 ٣٠٧ مسألة ما تقول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الائمة
 الاربعة قبر القندلاوى وقبر البرهان البلخي وقبر الشيخ نصر المقدسى الخ
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحى الخ
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الخ
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ
 ٣١٠ فصل وما يغفل بعض الناس وتحري الصلاة ولدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستعيت الى الله في الدعاء نبي مرسل الخ
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيون ومحوها ما يندر لما بعض العامة الخ

صحيفة

- ٣١٦ فصل وأما مستقلان فاتها كانت ترا من نحو المسلمين الخ
 ٣١٨ فصل وقد تين الجواب في سائر المسائل المذكورة بأن قصد الصلاة والدعاء الخ
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر بإجاء محمد يالست قيسه أو ياسيدي شيخ فلان الخ
 ٣١٨ وكذلك التذلل للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لبراهيم الخليل الخ
 (تم فهرست الفتاوى وليه فهرست الاختيارات)

فهرست كتاب الاختيارات العلمية

(لشيخ الاسلام ابن تيمية)

صحيفة	صحيفة
١٧ كتاب الصلاة	٢ كتاب الطهارة وباب المياه
١٨ باب المواقيت	٤ باب الآنية
٢٠ باب الأذان والاقامة	٥ باب آداب التخلي
٢٣ باب ستر العورة	٦ باب السواك وغيره
٢٤ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	٦ باب صفة الوضوء
٢٦ باب استقبال القبلة	٧ باب المسح على الخفين
٢٨ باب التيمم	٩ باب ما ملن ناقضا وليس بناقض
٢٩ باب تسوية الصفوف	١٠ باب النسل
٣٤ باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها	١٢ باب التيمم
٣٥ باب سجود التلاوة	١٣ باب ازالة النجاسة
٣٦ باب سجود السهو	١٦ باب الحيض

صحيفة	صحيفة
٧٣ فصل ولو قال البائع بمثل الخ	٣٦ باب صلاة التطوع
٧٣ فصل وثبت خيار المجلس الخ	٣٦ باب صلاة الجماعة
٧٥ باب الربا	٤٣ باب صلاة أهل الأعذار
٧٦ فصل والصحيح أنه يجوز بيع للفقير	٤٤ باب اللباس
٧٦ باب السلم	٤٧ باب صلاة الجمعة
٧٧ باب القرض	٤٨ باب صلاة العيدين
٧٧ باب الضمان	٥٠ باب صلاة الكسوف
٧٨ فصل والحوالة على ماله في الدين الخ	٥٠ كتاب الجنائز
٧٨ فصل ويجوز رهن العبد المسلم	٥٨ كتاب الزكاة ..
٧٨ باب الصلح وحكم الجوار	٥٩ فصل ورجع أبو الناس ...
٧٩ باب الحجر	٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة العروض
٨١ باب الوكالة	٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة ...
٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ	٦٠ فصل وما ساء الناس درهما الخ
٨٦ باب الزراعة والمساقات	٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ
٨٨ باب الاجارة	٦٣ كتاب الصوم
٩٣ فصل والمارية تجب مع غناء المالك	٦٤ فصل ولا يفطر الصائم بالاكتحال
٩٤ كتاب السبق	٦٤ فصل وإن تبرع انسان بالصوم
٩٤ كتاب النصب	٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام
٩٨ باب السفعة	٦٦ فصل في مسائل التفضيل ولية القدر
٩٩ باب الوديعة	٦٧ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوض	٦٧ كتاب الحج
١٠٨ باب الهبة	٦٩ فصل وينتقد الاحرام بنية النكاح
١١١ كتاب الوصية	٧١ كتاب البيع

مصحف

١١٢ باب تبرعات المريض

١١٤ باب الموجي له

١١٤ باب الموصي به

١١٥ باب الموصي اليه

١١٥ كتاب الفرائض

١١٧ كتاب المتق

١١٨ فصل ولاتمتق أم الولد

١١٨ كتاب النكاح

١١٩ فصل وينقد النكاح بماعده الناس

١٢٣ باب المحرمات في النكاح

١٢٨ باب الشروط واليوب في النكاح

١٣٠ فصل في اليوب للثبته للفسخ

١٣٢ باب نكاح الكفار

١٣٤ كتاب الصداق

١٤٢ باب الوليمة

١٤٥ باب عشرة النساء

١٤٨ كتاب الخلع

١٥٠ كتاب الطلاق

١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

١٥٥ باب تمليق الطلاق بالشروط

١٦٠ باب جامع الايمان

١٦٢ كتاب الرجعة

١٦٣ باب الولاء

مصحف

١٦٣ كتاب الطهار

١٦٤ كتاب اللعان

١٦٥ باب ما يلحق من النسب

١٦٦ كتاب المدد

١٦٨ كتاب الرضاع

١٦٨ كتاب النفقات

١٧١ باب الحضانة

١٧١ كتاب الجنائيات

١٧٣ باب استيفاء القود والمنفعة

١٧٤ كتاب العيات

١٧٤ فصل وابو الرجل وابنه الخ

١٧٥ باب القسامة

١٧٥ كتاب الحدود

١٧٦ فصل والمحاربون حكمهم الخ

١٧٦ فصل والافضل ترك قتال الخ

١٧٧ فصل واذا شككت في المعلوم الخ

١٨٢ فصل ويقام الحد ولو كان من قيمه شريكاً

١٨٢ باب حكم المرتد

١٨٣ كتاب الجهاد

١٨٦ باب قسمة الفنائم وأحكامها

١٨٨ باب الهدنة

١٨٨ باب عقد التمة وأخذ الجزية

١٩٠ باب قسمة الفيء

صفحة	صفحة
٢٠٦ باب كتاب القاضى الى القاضى	١٩١ كتاب الاطعمة
٢٠٧ باب القسمة	١٩٢ كتاب الذكاة
٢٠٩ باب الدعوى	١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز
٢١٠ كتاب الشهادات	١٩٤ كتاب الايمان
٢١٤ فصل قال أحمد الخ	١٩٦ باب النفق
٢١٥ قصة أبى قتادة وخزينة	١٩٧ كتاب القضاء
٢١٥ كتاب الاقرار	٢٠٢ باب الحكم وصفته

(تم الفهرست)